تحليل جغرافي
للهجرة الداخلية في محافظة النجف
للمدة (1977 ـ 1997)

رسالة تقدمت بها

رنا عبد الحسن جاسم الكيتب

الى مجلس كلية الآداب ـ جامعة الكوفة
كجزء من متطلبات درجة ماجستير آداب في الجغرافية

بإشراف

الأستاذ الدكتور عباس فاضل السعدي

آذار 2002 محرم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ

رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

صدق الله العظيم

سورة البقرة : الآية (218)

شكر و تقدير

الحمد لله الذي جعل العلم كله في كتابه المكنون ..

من دواعي سروري تقديم هذا الجهد المتواضع بالشكر والثناء لمن ابدوا لي العون والمساعدة لا خراج هذه الرسالة ولا يسعني إلا إن اقدم خالص شكري و عميق تقديري و امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عباس فاضل السعدي الذي أحاطني برعايته العلمية خلال مدة أشرافه على هذه الرسالة ، إذ تابع تفاصيل العمل بها و أعطى الكثير من وقته الثمين للتداول و المناقشة و كان لملاحظاته القيمة الأثر الأكبر في إنجازها وأنني لاجد نفسي عاجزة عن تقدير جهوده العلمية الكبيرة و كلي أمل في إن يوفقه الله في مسيرته العلمية.

و أتقدم أيضا بوافر شكري و امتناني إلى رئيس قسم الجغرافية الاستاذ المساعد الدكتور محمود بدر و أساتذة قسم الجغرافية بكلية الآداب ،جامعة الكوفة لمتابعتهم المتواصلة و إبداء النصح و العون. ولا يفوتني إن اقدم خالص شكري وامتناني إلى عمادة كلية الآداب ، جامعة الكوفة و أخص بالشكر عميد الكلية الأستاذ المساعد الدكتور كاظم عويز و معاون العميد للشؤون العلمية الأستاذة المساعدة الدكتورة سهيلة مزبان لما أبدوه من العون والتسهيلات .و لن تنسى الباحثة شكرها و تقديرها الى الأستاذ المساعد الدكتور شمخي فيصل الاسدي لتوجيهاته و مساعدته القيمة و الدكتور عبد الصاحب البغدادي لما بذله من جهد و نصح .كما أجد نفسي مدينة بعرفان و شكر كبيرين إلى الاستاذ المساعد الدكتور مجيد حميد الذي اطلع على الرسالة من حيث سلامتها الفكرية والاستاذ المساعد الدكتور رحيم خريبط الذي بذل جهدا من اجل السلامة الغوية للرسالة .

وأخص بالشكر و الثناء جميع المسؤولين و رؤساء الدوائر الذين زرتهم في بغداد و النجف و الذين أولوني العناية و خاصة موظفي الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد ،كما و أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى موظفات قسم الدراسات في كلية الآداب ،جامعة الكوفة و العاملين في مكتبة هيأة التخطيط . بالإضافة إلى شكري و امتناني إلى أمينة مكتبة قسم الجغرافية و أمينة مكتبة كلية الآداب جامعة الكوفة و أمينة مكتبة الدراسات العليا جامعة بغداد و اشكر جميع العاملين في المكتبة المركزية بجامعة بغداد . بالإضافة إلى كل من مد يد العون و المساعدة لإنجاز هذه الرسالة.

أعاننا الله جميعا لأرضائه و لخدمة عراقنا الحبيب و قل اسعوا فسيرى الله سعيكم و رسوله و المؤمنون و الله من وراء القصد.

رنا عبد الحسن جاسم

المحتويات

فهرست الجداول

العنوان	الصفحة

فهرست الأشكال

المقدمة

تحتل الدراسات السكانية أهمية بالغة في الأبحاث الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث اخذ المختصون يتسابقون في تغطية عناصرها وتقيم نتائجها وتحليلها وتشخيص مشاكلها ومعالجتها . ولعل الاهتمام المتزايد بالدراسات السكانية يعود إلى ازدياد عدد السكان ، وما يعكسه الآن ومستقبلاً من تباين في توزيعهم و كثافتهم .

فالسكان هم ثروة الأمة ولولاهم ما جادت الأرض بخيراتها وما انتشر العمران وما قامت حضارة . فالسكان هم اليد التي تعمر والتي تحرث الأرض وتدير المصانع وهم العقول التي تبدع . فلا عجب أن ينشأ من العلوم ما يجعل السكان شغله الشاغل ، يحسب حركتهم ويحلل تركيبهم ويحصي عددهم ويستخرج من النسب والمعدلات ما يعين الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتعامل بمادة السكان على فهم وتصوروحل مشكلاتهم ، ومن يتولى ذلك فهو يخدم حركة الحياة بقدر ما يخدم تطلع حركة الحياة إلى ما هو افضل اقتصاديا واجتماعيا .

ولقد شهدت الأبحاث والدراسات السكانية تغيراً كبيراً في الآونة الأخيرة ليس في منهجها وأسلوب بحثها فحسب و إنما تعدى ذلك إلى الظواهر السكانية التي تناولتها . وعليه تعد ظاهرة الحركة المكانية للسكان وتحليل العوامل المؤثرة على نشؤها من ابرز الظواهر التي تهتم بها جغرافية السكان وان ظاهرة الهجرة الداخلية ومدى تأثيرها على توزيع السكان وتباينهم مكانيا وزمانيا عرضة إلى التغير المستمر ، مما جعل اهتمام الباحثين يتزايد لتحديد ودراسة الآثار المترتبة على الحركة المكانية للسكان وتركزهم في منطقة دون أخرى . وفي ضوء تلك الأهمية تم اختيار الهجرة الداخلية للسكان في محافظة النجف للمدة (1977-1997) موضوعا لرسالة الماجستير .

ويتطلب هذا الموضوع معرفة الحقائق السكانية المتعلقة بظاهرة الهجرة الداخلية للسكان التي ينبغي إن تنطلق من التحليل العلمي لهذه الظاهرة من حيث أسباب نشؤها وخصائصها وأنواعها وذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بجملة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والديموغرافية . حيث إن حركة الهجرة الداخلية في محافظة النجف التي ظلت مفتقرة إلى دراسات سكانية على الرغم من أهمية تلك الدراسة في ميدان الجغرافية واتساع مجالها وتعدد حقولها وتشعب تخصصاتها .

وتحتل دراسة حركة السكان المكانية في العراق وتقديراتها أهمية كبيرة لاعتبارين رئيسين أولهما أن مناطق القطر ومحافظاته المختلفة مفتوحة لحركة السكان حيث تجري هذه الحركة بحرية تامة ولا تحدد بشكل مباشر من قبل الدولة. وثانيهما إن لتقديرات الهجرة الداخلية انعكاس كبير على دقة إحصاءات السكان وبالتالي على دقة حساب التطور الاقتصادي للقطر وللمحافظات المختلفة. وبما إن هذه الدراسة جغرافية فأنها ستعنى بكشف التباين المكاني لحركة الهجرة الداخلية في محافظة النجف سواء كانت تلك الحركة بين الوحدات الإدارية في المحافظة أو بين محافظة النجف و محافظات القطر الأخرى وما نتج عنها من تغير في حجم السكان وتباين في توزيعهم بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الأخرى والاقتصادية التي تركتها حركة الهجرة الداخلية في محافظة النجف.

خلال مدة الدارسة (1977–1997) حدثت تحولات وتغيرات كثيرة في محافظة النجف ، حيث تحولت من محافظة طاردة للسكان عام 1977 إلى محافظة جاذبة لاعداد كبيرة من المهاجرين خلال عامي 1987و 1997 وصاحب هذا التغير تطورات كبيرة في مختلف مجالات الحياة في محافظة النجف .

وقد وقع الاختيار على محافظة النجف لدراسة ظاهرة الهجرة لقلة الدراسات السكانية عنها وبصورة خاصة حركة السكان المكانية فيها منذ تشكيلها

كمحافظة عام 1976 إلى جانب كون الباحثة من أبناء محافظة النجف نفسها مما سهل عليها البحث .

وقد جاءت هذه الدراسة بخمسة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة وما تضمنته من استنتاجات وتوصيات . تناول الفصل الأول منها الإطار النظري وتعريف جغرافي بمحافظة النجف منطقة الدراسة و تضمن ثلاثة مباحث تناول الأول منها خطوات البحث وفيه درس الإطار النظري . أما المبحث الثاني فقد تناول تعريفا جغرافيا بمحافظة النجف من حيث موقعها وخصائصها الطبيعية ولما لها من تأثير في جذب السكان أليها والاستيطان فيها فضلا عن الخصائص السكانية لمنطقة الدراسة . أما المبحث الثالث فقد ركز على أهم الدراسات السابقة التي درست محافظة النجف فضلا عن الأبحاث التي تناولت مواضيع ذات صلة بموضوع الرسالة .

أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة الهجرة الداخلية في محافظة النجف وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين تناول الأول منهما مصادر بيانات الهجرة الداخلية للسكان وهي سجلات السكان والمسح بالعينة والتسجيلات الحيوية ثم التعدادات ، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الحركة المكانية وأشكالها في محافظة النجف مثل حركة السكان الموسمية والحركة اليومية وحركة الهجرة والتي تعد من أهم أنواع الحركة المكانية والأكثر تأثيرا في نمو السكان في المحافظة .

أما الفصل الثالث فقد اهتم بتوضيح أنواع حركة الهجرة الداخليةوطرق قياسها . وجاء هذا الفصل بمبحثين تضمن المبحث الأول أنواع حركة الهجرة وتشمل الهجرة الخارجة من المحافظة والداخلة أليها خلال مدة الدراسة بالإضافة إلى الهجرة بين الوحدات الإدارية في المحافظة وأنواع الهجرة بحسب البيئة والتي تضمنت ثلاثة أنواع أهمها الهجرة من الريف إلى الحضرإذ لها تأثيربارز على سكان المحافظة . أما المبحث الثاني فقد تناول طرق قياس الهجرة الداخلية من بيانات التعدادات والتي تم استخلاصها وتشمل طريقة محل

الميلاد والإقامة فضلا عن طريقة معدل النمو القومي والتي تقيس حركة الهجرة لأصغر الوحدات الإدارية في المحافظة .

وتناول الفصل الرابع دوافع الهجرة الداخلية والتي استعين في تحديدها بالبيانات الرسمية ونتائج الدراسة الميدانية . وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول الأول منها العوامل الاقتصادية والمتمثلة بفرص العمل المتوفرة في المحافظة ومدى التطور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. أما المبحث الثاني فقد تناول العوامل الاجتماعية التي دفعت المهاجرين للوفود إلى محافظة النجف. وتناول المبحث الثالث عامل المسافة وأثره في حركة الهجرة وتحديد تياراتها ما بين المحافظة و محافظات القطر الأخرى .

وخصص الفصل الخامس لدراسة آثار الهجرة الداخلية للسكان الاقتصادية منها والاجتماعية سواء كانت تلك الآثار ذات تأثير سلبي أم إيجابي. وتضمن هذا الفصل مبحثين تضمن الأول منهما الآثار الاقتصادية للهجرة على محافظة النجف . أما المبحث الثاني فقد تناول دراسة الآثار الاجتماعية لحركة الهجرة من حيث تأثيرها على نمو السكان وتطورهم وتباين النمو بين الوحدات الإدارية وتحديد دور الهجرة في ذلك التباين .

وتضمنت الدراسة مجموعة من الجداول والملاحق والأشكال البيانية والخرائط التي قامت على أساسها تحليلات الرسالة واستنتاجاتها .

و أخيرا فقد علمتنا الحياة انه ليس في العلم قمة . فقمته ابعد منالا. والتراكم الحضاري والعلمي ليس له حدود. فكل يوم تطالعنا الصحف والكتب والرسائل ووسائل الأعلام باختراعات ودراسات جديدة لنقص ما أثبته الامس أو لتضيف شيء جديد . ومن يدري ماذا سيكون الحال في المستقبل وليكن إشعال الشمعة إلى جانب المصباح مساعدا في إزاحة الظلام فالعلم نور والجهل ظلام، وعلى وميض برق العلم يهتدي الكثير إلى الطريق كما يُهتدى بضوء الشمس ومن الله التوفيق .

الفصل الأول

الإطار النظري وتعريف جغرافي بمحافظة النجف

الفصل الأول

الإطار النظري وتعريف جغرافي بمحافظة النجف

تعد الهجرة الداخلية للسكان عنصرا رئيسا من عناصر نمو السكان بالإضافة إلى الحركة الطبيعية للسكان حيث تعد مصدر مهم لتغيير حجم السكان ، ومع هذا فان دراستها ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافا جوهريا .

وإذا كانت الحركة المكانية عاملا مؤثرا في نمو السكان وإعادة توزيعهم فأنها بالتالي تؤثر في خصائصهم الديموغرافية حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي ناتجا مهما من نتائج الحركة المكانية . بالإضافة إلى ذلك فان الآثار التي تتركها لا تقتصر على نمو السكان وحجمهم وتركيبهم فقط بل تشمل طبيعة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . ويعد موضوع الحركة المكانية للسكان في العراق من الموضوعات المهمة والقديمة فيرى بعض الباحثين والدارسين أن حركة السكان بصورة عامة والهجرة بصورة خاصة اقترن وجودها بوجود الإنسان في القطر ، وبعضهم يعزوها للاحتلال البريطاني إلى العراق . ويرى البعض الآخر أنها مشكلة العصر الحاضر . وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات الأخيرة إلا انه مازال موضوعها شائكا وذلك بسبب قلة وعدم دقة البيانات التفصيلية المتعلقة بالحركة المكانية للسكان ودوافعها . إن هذه الحركة أحدثتها وسببتها الكثير من الظروف بين المحافظات إذ يتركز السكان في محافظات معينة دون غيرها . أي إن هنالك تخلخلا في التركز السكاني مما يؤدي إلى وجود نوع من حركة السكان غير منظمة ولم يخطط لها مسبقا ، تؤدي في النهاية إلى أحداث الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والى إعاقة جهود التنمية . وبعد هذه المقدمة يتناول الفصل الأول الإطار النظري لمنطقة الدراسة وتعريفا جغرافيا لها.

المبحث الأول : خطوات البحث

أولا : مشكلة البحث

مع تطور التقدم العلمي ازداد توجه العلوم نحو دراسة مشكلة محددة وهذا ما أخذت تنحو نحوه الدراسات الجغرافية الحديثة وهو ما أخذت به هذه الدراسة التي أولت الاهتمام بظاهرة من خصائص السكان ، وهي الحركة المكانية وضمن مدة تميزت بالتغير السريع في حركة السكان وتوزيعهم المكاني وهي المرحلة الممتدة من (1977–1997) حيث إن للحركة المكانية دور كبير في التأثير على قضايا السكان وبخاصة توزيعهم الجغرافي وتركيبهم الديموغرافي ، وذلك لان التغير في إي ظاهرة سكانية ليست وليد الصدفة الذاتية و إنما هو نتيجة لعدد من العوامل وان دراسة وفهم هذه العوامل يساعد في الكشف عن تباين الحركة المكانية للسكان في محافظة النجف وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية مهمة .

وتتمثل المشكلة في رصد حركة السكان مكانيا في منطقة الدراسة سواء ضمن وحداتها الإدارية أو بين محافظة النجف والمحافظات الأخرى و أسباب هذه الحركة وما يترتب عليها من نتائج ، لاسيما مدى التوازن في توزيع السكان بين مناطق المحافظة.

ثانيا : فرضية البحث

يفترض الباحث وجود تباين مكاني لحركة السكان في محافظة النجف ووحداتها الإدارية تتمخض عنه آثار سكانية واقتصادية واجتماعية مثل تأثيرها على الواقع الديموغرافي للمحافظة كنمو السكان وتباين حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم مما له تأثير على التوازن السكاني في منطقة الدراسة . لهذا ترسم فرضية البحث صورة جغرافية لها خصائصها المميزة ومن خلالها تتمكن الباحثة من وضع الحلول الجغرافية المناسبة لمشاكلها السكانية.

ثالثا : هدف البحث

تهدف الدراسة إلى الكشف عن تباين حركة السكان و وضع الحلول والمعالجات المترتبة على مشكلة البحث وما لها من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على واقع السكان في محافظة النجف.

رابعا : مراحل العمل

تطلب العمل في هذه الدراسة إتباع المنهج الجغرافي بمرحلتيه :

الأولى وهي مرحلة العمل النظري وهي مرحلة جمع المادة من الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية والدوريات و منشورات الأمم المتحدة والمطبوعات الحكومية وغيرها .

أما المرحلة الثانية فتتمثل بالعمل الميداني إذ تطلبت هذه الدراسة جمع البيانات التي تتعلق بحركة السكان وخصائصهم من الدوائر الحكومية وتم توزيع تلك البيانات بجداول وتمثيلها بخرائط وأشكال بيانية ومن خلالها يمكن التعرف على نمط التوزيع المكاني للسكان ومن ثم تحليل العلاقات المكانية لخصائصهم . وقد تطلب أعداد البيانات الرجوع إلى الدوائر الحكومية للحصول عليها من الجهات المختصة ولاسيما الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف وهيأة التخطيط وجهازها المركزي في بغداد ومديرية الجنسية والأحوال المدنية في محافظة النجف وغيرها من الدوائر .كما تطلب البحث الحصول على البيانات الحديثة بالقيام بالعمل الميداني المتمثل بتوزيع (1000) استمارة استبيان و يشكل هذا العدد من الاستمارات نحو (1%) من عدد الأسر في منطقة الدراسة البالغة (97119)[1] أسرة حسب تعداد عام 1997 في جميع الوحدات الإدارية وبحسب نسبة سكان كل منها وعلى مستوى الحضر والريف وكما هو واضح في الملحق رقم (1) .

وقد تطلب العمل الميداني جهدا فائق الصعوبة لسعة منطقة الدراسة حيث استغرق أربعة أشهر حيث بدأ العمل الميداني من 2001/4/1 وانتهى في 2001/7/30 بين توزيع الاستمارات وتجميعها ومن ثم القيام بعملية تفريغ البيانات وتبويبها .

([1]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، جدول رقم (1) ، ص1.

المبحث الثاني : تعريف جغرافي بمحافظة النجف :

أولا: الموقع وحدود منطقة الدراسة

تقع محافظة النجف في القسم الأوسط الغربي من العراق بين خطي طول (42,50 –45,44°) شرقا ودائرتي عرض (29,50 –32,21) شمالا [1] لموقع محافظة النجف امتداد على شكل مستطيل كما يظهر في الشكل رقم (1) و(2) وضلعه القصير يمثل الحدود الجنوبية للمحافظة مع المملكة العربية السعودية . في حين يشكل ضلعه الشمالي الحدود مع محافظتي بابل و كربلاء ويتمثل ضلعها الشرقي بالحدود مع محافظتي القادسية و المثنى أما ضلعه الغربي فيتمثل بالحدود مع محافظة الانبار.

ولدراسة موقع المحافظة وحدودها مدلول مكاني ، لانه يعد عنصرا أساسيا في رسم شخصية إقليم المحافظة الإداري ، ودراسة الموقع هي دراسة للعلاقات المكانية بمفاهيمها الطبيعية والاقتصادية ، حيث إن التنوع في أقسام سطح المحافظة يمثل ميزة لموقع منطقة الدراسة والذي يتألف من قسمين هما السهل الرسوبي والهضبة الغربية .وتبلغ مساحة المحافظة (28824) كم2 وتمثل بذلك نسبة قدرها(6,6 %) من مجموع مساحة القطر والبالغة (435052)كم2 [2]. وفي ضوء الحدود الإدارية الحالية للمحافظة لابد من الإشارة هنا إلى وجود تعديل في الحدود الإدارية لمحافظة النجف حيث ألغيت ناحية الحيرة وألحقت بقضاء المناذرة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (312) في 1989/6/29 حيث تضم المحافظة تسع وحدات إدارية حسب نتائج تعداد عام 1997 بدلا من عشر وحدات إدارية حسب نتائج تعداد عامي 1977 و 1987 منها ثلاثة اقضية منها مركز قضاء النجف اكبر تجمع سكاني في المحافظة وهذا يعود إلى العامل الديني و التاريخي يليه مركز قضاء الكوفة و من ثم مركز قضاء المناذرة فضلا عن النواحي التابعة لكل من مراكز ألا قضية السابقة .

([1])شمخي فيصل ياسر ، تحليل جغرافي للانماط الزراعية في محافظة النجف ، رسالة ماجستير ، (غ.م) ، كلية الاداب، جامعة البصرة ، 1988،ص1.

([2]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف ،مصدر سابق ،ص13.

11

ويبلغ مجموع أطوال حدود منطقة الدراسة 805 كم تقريبا ، منها 130كم حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية و 195كم مع محافظة المثنى و 130كم مع محافظة القادسية و 75كم مع محافظة بابل و 60كــم مــع محافظــة كــربلاء و 215مع محافظة الانبار[1] .

ثانيا: الخصائص الطبيعية لمحافظة النجف:-

1- مظاهر السطح :-

يؤدي تباين و تنوع السطح في منطقة الدراسة دورا مهما في توزيع الــسكان وتباين كثافتهم من مكان لآخر .ويشمل هذا التنوع على منطقتين مختلفتــين همــا السهل الفيضي و الهضبة ، وتختلف ترسبات السهل الفيضي من مكان لآخــر ، فالترسبات الموجودة على حافته الغربية عبارة عن ترسبات رملية جلبتها الريــاح من الصحراء الغربية و تشكل هذه المنطقة نسبة(5%)من مساحة المحافظة حيــث كانت تغمرها مياه الخليج العربي قبل بضعة آلاف من السنين[2]وتمتد رقعة السهل الفيضي في المحافظة مع امتداد الحدود الإدارية للمحافظة مع محــافظتي بابــل و القادسية و كما يبدو في الشكل رقم (3) . وهو عبارة عن شــريط ضــيق فــي جهاته الشمالية نتيجة لاقتراب حافة الهضبة منه حتى تبدو و كأنها جزء من منطقة السهل . ويتسع هذا الشريط في وسطه عند مركز قضاء الكوفة و ناحية العباســية و في قضاء المناذرة نظرا لابتعاد حافة الهضبة عن تلك الجهــات ، إن امتــداد الشريط السهلي و أتساعه التدريجي نحو الشرق في وسطه وجنوبه في قــضائي الكوفة و المناذرة حيث يعد سطحها جزء من منطقة السهل إلى جانب توفر شبكات الري والبزل من جهة وتوفر المقومات الزراعية من جهة أخــرى ،ممــا شــجع السكان على التجمع حيثما توفرت الظروف الملائمة للاستيطان مثل وجود الأنهار وتفرعاتها والسهول الخصبة الملائمة للزراعة ،مما جعل لها أهمية في منطقة مثل محافظة النجف التي تتسم بالجفاف .

(1) حسين جعاز،التباين المكاني لوفيات الاطفال الرضع في محافظة النجف، رسالة ماجستير ،(غ.م)، كلية الآداب ،جامعة بغداد، 1998،ص6.

(2) كوردن هستد، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلف، المطبعة العربية ، بغداد ، 1948، ص13.

أما الهضبة وكما تبدو في الشكل رقم (3) فهي تشكل الجزء الأكبر من مساحة المحافظة وتمتد حدود حافتها الشرقية مع امتداد الشريط السهلي ولا تظهر فيها منطقة واضحة للتجمع السكاني باستثناء التجمع السكاني الكبير في مدينة النجف والذي تعود أسبابه إلى العوامل البشرية والمتمثلة بالعامل الديني والتاريخي، ماعدا ذلك تنتشر مجموعات قليلة من السكان حيثما تتوفر الموارد المائية الضرورية لقيام حرفة الزراعة والرعي ،كما هو الحال في قرى الرهيمية والرحبة والحياضة وناحية الشبكة والتي تعتمد في وجودهاعلى المياه الجوفية [1].

وتتسم مظاهر السطح بتكوينات جيولوجية مختلفة الأعمار يقع أحدثها بالقرب من وادي الفرات [2]. وتنتشر فيها التلال والكثبان الرملية والأودية والمنخفضات واشهرها منخفض بحر النجف الذي أعطى لمنطقة النجف وما حولها أهمية كبيرة في بعض أدوار التاريخ . ونستخلص مما ورد أن تباين خصائص السطح في المحافظة قد اثر بصورة غير مباشرة في تواجد سكانها وحركتهم المكانية . واختلاف السطح وتنوعه ما بين السهل الفيضي والهضبة حدد تواجد السكان وانتشارهم ما بين هذين المظهرين بالتظافر مع العوامل الطبيعية الأخرى التي سيتم توضيحها لاحقا.

([1]) سعد عبد الرزاق ، محافظة النجف دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير ، (غ. م) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1988 ، ص40 -43 .

([2]) جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ط2 ، مطبعة لجنة البيان ، القاهرة ، 1961 ، ص51.

2-المناخ Climate :-

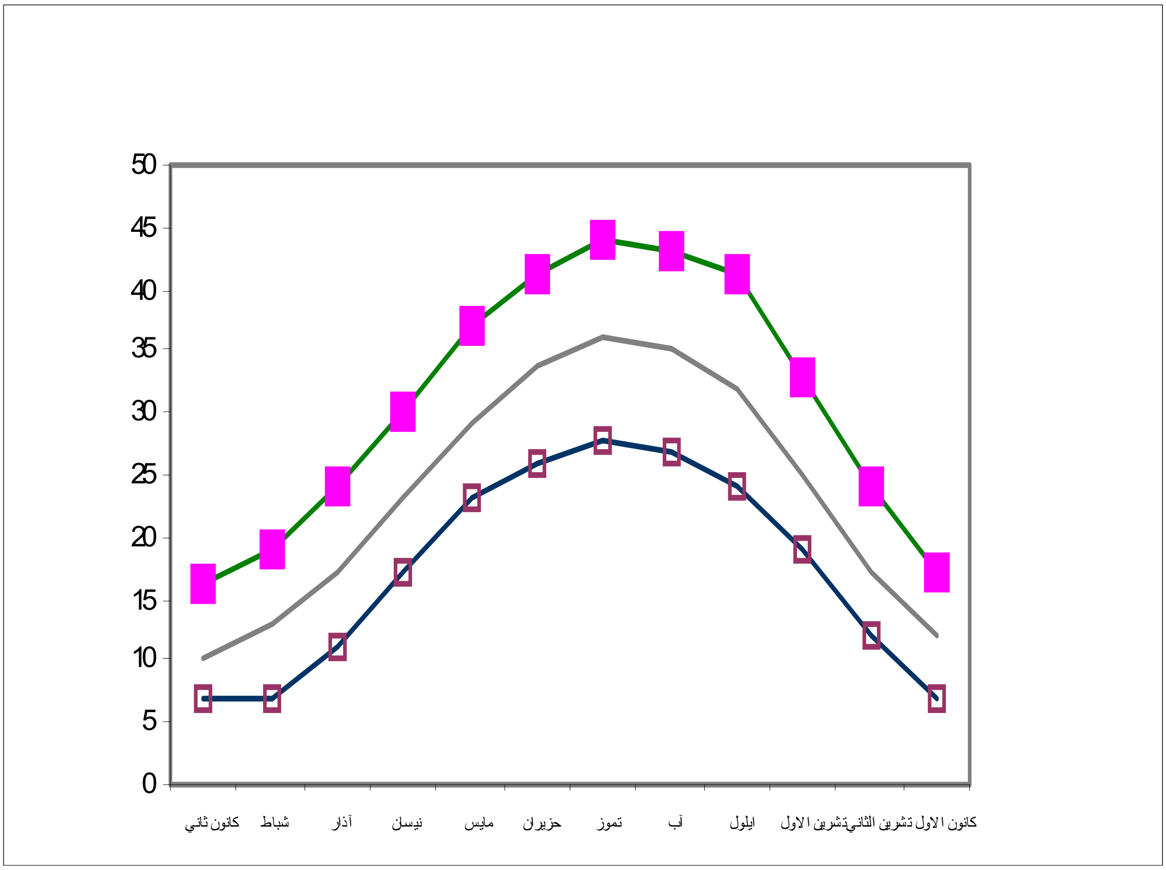
يعد المناخ من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان وحركتهم المكانية سواء بين الوحدات الإدارية لمحافظة النجف أو بين المحافظة ومحافظات القطر الأخرى وذلك لما يترتب عليه من آثار مباشرة على وظائف الإنسان العضوية وغير مباشرة ينعكس تأثيرها على نوعية التربة والنبات الطبيعي والزراعة لكونها ضابطا رئيسيا في تشكيلها . ومن أقوى الأدلة التي تثبت أهمية تأثير المناخ في توزيع السكان أن مساحات كثيرة من جهات العالم المختلفة لا تزيد فيها الكثافة السكانية على اكثر من شخص واحد في الكيلو متر المربع الواحد ، أما بسب الجفاف الشديد أو البرودة الشديدة وينطبق ذلك على إقليم الهضبة في منطقة الدراسة وبالنظر لتعدد عناصر المناخ انصب الاهتمام في دراسة العناصر التي لها الأثر الفعال في حركة السكان المكانية وتوزيعهم في محافظة النجف وهي درجة الحرارة والأمطار.

أ- درجة الحرارة Temperature

تتصف درجة الحرارة في محافظة النجف بارتفاع معدلاتها في فصل الصيف حتى تصل أقصاها في شهر تموز (36,5 مْ) وكذلك الحال بالنسبة لدرجات الحرارة العظمى والصغرى (43,9 مْ) و(28,2 مْ) على التوالي. في حين تأخذ درجات الحرارة بالانخفاض لتصل أدناها في شهر كانون الثاني (10,4 مْ) كما بلغت درجات الحرارة العظمى والصغرى في الشهر نفسه (15,9 مْ) و (5,2 مْ)[1] على التوالي . كما موضح في الشكل رقم (4) و الملحق رقم (2).

هناك مسار سنوي لدرجات الحرارة في المحافظة متأثرة بحركة الشمس الظاهرية إلى الشمال والجنوب من خط الاستواء ومدى وصول الكتل الهوائية القطبية والمدارية مما أدى إلى بروز فصلين خلال السنة،فصل ترتفع فيه درجات الحرارة وهو فصل الصيف وفصل تنخفض فيه درجات الحرارة وهو فصل الشتاء إضافة إلى

(1) جمهورية العراق ، وزارة النقل والمواصلات ، الهيأة العامة للأنواء الجوية ، قسم المناخ ، المعدلات المناخية للمدة (1963-1999) ، بيانات غير منشورة .



شكل (4)

المصدر :-

الهيأة العامة للأنواء الجوية العراقية ، بيانات غير منشورة للمدة (1963-1999) .

متوسط درجات الحرارة الشهري والدرجة العظمى والصغرى (م^5)
لمحافظة النجف.

فصلين انتقاليين قصيرين بين فصلي الشتاء والصيف هما فصلي الربيع والخريف هذا بالإضافة إلى حدوث موجات الحر وموجات البرد . وكما واضح في الشكل رقم (4) و الملحق رقم (2) ،إن فصل الصيف في المحافظة يعد فصلا طويلا . بعد ذلك تأخذ درجات الحرارة بالانخفاض التدريجي حيث يبدأ فصل الخريف وهو فصل قصير . وتعد اشهر الشتاء (كانون الأول ، كانون الثاني ،وشباط) ابرد الشهور إما فصل الربيع فيمثله شهر آذار الذي يتداخل مع شهر نيسان.

أما المدى الحراري السنوي فقد بلغ (26,1 5 م) ويعود سبب ارتفاعه إلى موقع المنطقة بالنسبة إلى دوائر العرض فضلا عن عدم وجود مسطحات مائية شاسعة بحيث تؤثر في تعديل درجات الحرارة . حيث تقع محافظة النجف في عروض شبه مدارية مما يؤدي إلى زيادة زاوية سقوط الإشعاع الشمسي وبالتالي طول ساعات النهار ، وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف [1] .

ب- الأمطار Rain fall

تحصل منطقة الدراسة على كميات ضئيلة ومتباينة من المطر خلال فصل الشتاء شأنها شأن بقية مناطق السهل الفيضي والهضبة الغربية في القطر . مما يعني إن منطقة الدراسة تمثل منطقة جافة بحسب معادلة ديمارتون والتي تقيس معامل الجفاف كما هو موضح أدناه :

معامل الجفاف [2] = المعدل السنوي للأمطار / (المعدل السنوي لدرجات الحرارة +10) = 102,3* / (24 + 10) = 3

([1]) احمد هاشم عبد الحسين السلطاني ، بحر النجف دراسة ظواهر الذوبان في الصخور الجيرية ، رسالة ماجستير ، (غ.م) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2001، ص14.

([2])ابو العينين

* حسب هذا الرقم من معدلات الأمطار الساقطة للمدة (1961-1990) في محافظة النجف .

والمعامل يؤشر حالة جفاف لانه اقل من (5ملم) . وان ارتفاع درجات الحــرارة في محافظة النجف وقلة سقوط الأمطار وتركزها في فصل الشتاء جعل الــسكان يعتمدون وبشكل أساسي على الموارد المائية الــسطحية ضــمن منطقــة الــسهل والموارد المائية الجوفية ضمن منطقة الهضبة وسيتم دراسة الموارد المائيــة فــي محافظة النجف بشكل اكثر تفصيلا لاحقا .

3-التربة Soil :

تعد التربة من الموارد الطبيعية المهمة بوصفها المصدر الذي كان ولا يــزال يعتمد عليه الإنسان في غذاءه . وتتفاوت التربة في جودتها وصلاحيتها للإنتــاج الزراعي ومن ثم قابليتها على إعالة السكان من منطقة إلى أخرى . ويتعرض هذا المورد إلى الاستنزاف المستمر بسبب تدخل الإنسان المستمر في استغلاله ، ومــا يترتب على ذلك من تدهور تدريجي للإنتاج الزراعي . وفي محافظة النجف يسود نوعان من التربة هما تربة السهل الفيضي في قضائي الكوفة والمنــاذرة وتربــه الهضبة الغربية في بقية المناطق . وتتميز الأولى برواسب غنية طمويــة وهــي ترب مزيجية (ترب كتوف الأنهار) وتمتاز بعمقها حيث تصل إلى أمتار عدة في حين تتصف تربة الهضبة الغربية برقتها وفقرها وهي ترب رملية كلسية [(1)] ،لذلك اتسمت ترب السهل الرسوبي بكثافة سكانية مرتفعة حيث أن صــلاحيتها للإنتــاج الزراعي عالية في معظم جهاتها . ويوضح الشكل رقم (5) وجود نمط أخر من الترب تمثله تربة أحواض الأنهار المطمورة بالغرين والرديئة الصرف تمتد على شكل شريط ضيق في مركز ناحية الحيدرية حتى المثلث الذي تلتقي فيه حــدود مراكز ألا قضية الثلاثة .

([1])P.Buring .Soils and soil condition in Iraq , Ministry of Agricultures , Baghdad ,1960 ,p.121.

وتتبعثر فوق هذه التربة مجاميع قليلة من السكان لكونها تربة رديئة الصرف ترتفع فيها نسبة الأملاح لذلك اتسمت بقلة الكثافة السكانية [1] أما الهضبة الغربية التي تشغل معظم المحافظة فهي ذات ترب كلسية في أجزاءها الجنوبية والجنوبية الغربية ورملية في أجزاءها الشرقية والشمالية الشرقية ، وتمتاز بفقرها من المواد العضوية فهي تعد مناطق طاردة للسكان .

عموما فقد تميزت تربة السهل الرسوبي بخصوبتها وملاءمتها لانتاج أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية وقد ساعدت العوامل الأخرى مع التربة في قيام النشاط الزراعي وقد ساعد هذا بدوره على جذب أعداد كبيرة من السكان واستقرارهم في هذا الجزء من منطقة الدراسة ، وعلى عكس ذلك تتميز تربة الهضبة الغربية عموما بقلة خصوبتها بسب ظروف الجفاف السائدة في المنطقة وفقرها بالغطاء النباتي إضافة إلى نسجتها الخشنة التي تسمح لمياه الأمطار الساقطة بالتغلغل سريعا إلى أعماقها مما زاد في صعوبة استثمار هذه التربة وبالتالي قلة الكثافة السكانية في هذا الجزء من المحافظة عدا التجمع السكاني في مدينة النجف والذي تعود أسبابه إلى العوامل البشرية والتجمعات المتفرقة التي تنتشر حول العيون والآبار .

4-الموارد المائية

تتأثر الحركة المكانية للسكان في محافظة النجف بالموارد المائية التي تؤثر بدورها على نمط التوزيع الجغرافي للسكان في الكثير من جهات العالم و على وجه الخصوص في الجهات الجافة و شبه الجافة لدرجة ارتبط فيها توزيع السكان مع توزيع الموارد المائية لاسيما السطحية منها و التي غالبا ما تكون دخيلة عليها.

و يظهر هذا الارتباط بصورة واضحة في القطر العراقي و الذي اتسم سكانه بالتركز على طول امتداد نهري دجلة و الفرات و فروعهما كما هو الحال في وسطه و جنوبه و التي تعد منطقة الدراسة جزء من وسطه حيث تتميز بالمناخ الجاف و التي لا يختلف توزيع السكان فيها عن بقية جهات العالم الجافة ، فقد

([1])حسين جعاز ، مصدر سابق ،ص13.

اقترن هذا التوزيع مع توزيع الموارد المائية السطحية في منطقة السهل الرسوبي و مع تواجد العيون والآبار في منطقة الهضبة ما عدا التجمع السكاني في مركز قضاء النجف و الذي يعود سببه للعامل الديني و التاريخي كما ذكر سابقا .و تتميز الموارد المائية السطحية في منطقة السهل الرسوبي من المحافظة بنهر الفرات وفروعه الرئيسية (شط الكوفة ، شط العباسية) وجدول بني حسن والجداول المتفرعة منها والتي تمثل المورد المائي الرئيسي في تلك المنطقة وكما هو واضح في الشكل رقم (6) . حيث يدخل نهر الفرات إلى محافظة النجف بعد أن يتفرع إلى الجنوب من مدينة الكفل مسافة (5 كم) إلى فرعين رئيسين هما شط الكوفة وشط العباسية (شط الشامية) وينصرف إلى شط الكوفة حوالي(60%) من مياه نهر الفرات الرئيس (شط الهندية) بينما ينصرف حوالي (40%) منها إلى شط العباسية [(1)] .

أما بالنسبة إلى منطقة الهضبة فتقل فيها الموارد المائية السطحية ولا يتواجد السكان فيها إلا في المناطق التي تساعد طبيعتها الجيولوجية في تكوين الآبار والعيون حيث يمارس السكان هناك حرفة الزراعة والرعي وسرعان ما يتركونها عند نفاذ مياه هذه العيون ، حيث تظهر فيها الحركة الموسمية والتي هي شكل من أشكال الحركة المكانية للسكان بصورة واضحة والتي سنبينها في الفصل الثاني بشكل دقيق ، والواقع أن ظهور العيون في منطقة الهضبة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة ما هي إلا امتداد لخط المياه الجوفية في القطر الذي يخترق الهضبة الغربية من شمالها في كبيسة ويمر بالرحبة والرحالية وعين التمر [(2)] . ومن هذه الآبار والعيون (النصار ، عين الجديدة ، والرحبة ،ام الاسل اللهيبات) وكما هو واضح في الشكل رقم (7) ، ما عدا هذه التجمعات السكانية القليلة التي تتركز حول العيون والآبار في منطقة الهضبة فأن مساحتها الشاسعة تخلو من السكان لطبيعتها القاسية .

([1]) شمخي فيصل الاسدي ، مصدر سابق ، ص13 .

([2]) وفيق الخشاب واخرون ، الموارد المائية في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، 1983، ص130 .

ثالثا : الخصائص السكانية في محافظة النجف :-

تتباين الخصائص السكانية في منطقة الدراسة من مكان إلى آخر تبعا لتباين توزيع السكان بحسب تباين الأقاليم الطبيعية في المحافظة ، إذ يتركز معظم سكان المحافظة في سهل الفرات الفيضي وعلى ضفاف نهر الفرات والجداول المتفرعة منه والمتجهة باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي . وعند ملاحظة الملحق رقم (3) يستدل على وجود تفاوت كبير في توزيع مجمل سكان المحافظة على وحداتها الإدارية ، ويعزى ذلك إلى تأثير موقع كل وحدة إدارية من جهات المحافظة وما تمتاز به تلك الجهات من خصائص طبيعية وبشرية تؤدي إلى جذب السكان أليها . يلاحظ من الملحق المذكور أن النسبة المئوية لمركز قضاء النجف طيلة المدة المذكورة تتجه نحو الزيادة المضطردة إذ ارتفعت من(48,37 %) عام 1977 إلى (52,36 %) عام 1987 و(50,43 %) عام 1997 ، ويرجع ذلك إلى تأثير الخصائص البشرية التي تتمثل بالعامل الديني والتاريخي في جذب السكان أليه والاستيطان فيه إلى جانب توفر فرص العمل المتنوعة وتركز مختلف الخدمات الحكومية المتاحة في المحافظة فضلا عن مساهمة الحركة الطبيعية ارتفاع هذه النسبة وفي ضوء ذلك يتضح أهمية هذا المركز في المحافظة بوصفه يمثل مركز الثقل السكاني . إما بقية الوحدات الإدارية في المحافظة فقد ارتفعت نسبتها المئوية ولكن دون ما هي علية في مركز قضاء النجف . وعليه يمكن القول أن التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة النجف لم يكن متساويا بين جهاتها المختلفة فقد اتسم بالتركيز الشديد في مركزها . إذ ضم مركزها ما يقارب نصف السكان إما النصف الأخر فقد توزعوا على بقية وحدات المحافظة الأخرى بنسب مختلفة وكما هو واضح في الملحق السابق . وقد بلغ مجموع سكان المحافظة حسب النتائج النهائية لتعداد العام للسكان عام 1997 نحو(775042) نسمة [1].

إما بالنسبة للتوزيع البيئي للسكان وكما هو واضح في الملحق رقم (4) فقد احتل مركز قضاء النجف على أعلى نسبة يشكلها السكان الحضر من مجموع السكان في محافظة النجف ونسبتهم(97,7%) يليه مركز قضاء الكوفة بنسبه (74,1%) ثم مركز قضاء المناذرة (41,1%). إما اقل نسبة يشكلها

(1)هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997، مصدر سابق ،ص5.

الحضر من مجموع السكان في منطقة الدراسة فهي تتمثل في ناحية الشبكة والبالغة نسبتها(0,05 %) تليها نواحي الحيدرية والعباسية والحرية والقادسية والمشخاب وكما هو واضح في الملحق رقم (4) . في حين تتمثل اقل نسبة من سكان الريف من مجموع السكان في المحافظة في مركز قضاء النجف يليه مركز قضاء الكوفة والبالغة نسبتهم (2,3 % و 25,9 %) . على التوالي . إما بالنسبة للتركيب العمري والنوعي للسكان في محافظة النجف فيلاحظ أن مركز قضاء النجف يستحوذ على أعلى نسبة نوع لكونه اكبر مركز لتجمع سكان الحضر في المحافظة . وقد بلغ عدد الذكور في المحافظة (383251) نسمة أي بنسبة قدرها (49,4 %) من مجموع السكان البالغ (775042) نسمة وكان عدد الإناث (391791) نسمة ونسبة النوع (98) أي 98 ذكرا لكل 100 أنثى ويتصف هرم سكان محافظة النجف لعام 1997 بالقاعدة العريضة والتي تدل على ارتفاع نسبة صغار السن (اقل من 15 سنة) وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات الخصوبة . وبهذا يشبه تركيب السكان في محافظة النجف تركيب الهرم السكاني في القطر الذي يتصف بقمة صغيرة (تمثل فئات السن الكبيرة 65 سنة فاكثر) وقاعدة عريضة تمثل صغار السن .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يعد هذا المبحث النافذة التي سيطل من خلالها على أهم ما كتب من البحـــوث والدراسات العراقية والعربية والأجنبية سواء كانت منشورة أم رسائل واطـــاريح جامعية غير منشورة حيث تعد الدراسات السابقة المصادر العلميـــة التـــي يمكـــن الاستفادة منها وتساهم في تكوين الرسالة كما تساعد في تحليل البحث ، عموما فان هذه الرسالة تبدأ من حيث انتهى الآخرون . وتتميز الدراسات السكانية التي كتبت عن محافظة النجف بقلتها أما موضوع الحركة المكانية فلم يحظ بدراسات جغرافية وافية ، وفيما يلي ابرز الدراسات المذكورة :

1-سعد عبد الرزاق محسن (محافظة النجف دراسة في جغرافية السكان) رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب /جامعة البصرة / 1988 وكان هدف الدراســة تحليل العلاقات المكانية لخصائص السكان في محافظة النجــف والكــشف عــن الاختلافات المكانية لخصائص السكان في المحافظة من حيث توزيعهم و تغيــرهم وقد عني الفصل الثالث من الرسالة بحركة السكان المكانية بوصفها عاملا مهما له تأثيره المباشر في تغير حجم السكان وعنصرا من عناصر نمو السكان .

2- محسن عبد الصاحب المظفر (مدينة النجف الكبــرى دراســة فــي نــشاتها وعلاقاتها الإقليمية) رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب /جامعة بغداد /1975 حيث تناول فيها مدينة النجف الكبرى والتي تمثل (النجف والكوفــة والحيــرة) والتي هي الآن ضمن الوحدات الإدارية في المحافظة حيث تنــاول الباحــث فــي الفصل الثالث من الرسالة خصائص السكان في مدينة النجف الكبرى وتعد حركــة الهجرة جزء مهم وإحدى خصائص السكان التي هي مصب اهتمام هذه الرسالة .

3-عبد الرضا مطر الهاشمي (التحضر في محافظتي القادسية والنجف) رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب /جامعة بغداد / 1998 . تهتم بدراسة التحضر في محافظتي القادسية و النجف وقد اهتم الفصل الثالث من هذه الدراسة حركة الهجرة في محافظة القادسية والنجف حيث أوضح فيها حركة الهجرة وما نتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى الآثار التي تتركها الهجرة على نمو السكان وعلى حجمهم وتركيبهم وتوزيعهم الجغرافي.

4-رياض إبراهيم السعدي(الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947 -1965) أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب /جامعة عين شمس/ 1974 حيث اهتمت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مشكلة الهجرة الداخلية وما ترتب عليها من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية كما قام الباحث بقياس هذه الظاهرة بالأسس والأساليب الإحصائية والديموغرافية لتجديد تياراتها واتجاهاتها .

5- جنان محي الخطيب (التغير المكاني للسكان في العراق للمدة 1957-1977) رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد /1990 كان الهدف من الدارسة الكشف عن واقع الحركة المكانية والعوامل المؤثرة فيها وما ستتركه من آثار لها مساس مباشر في توظيف الموارد البشرية و المادية ثم الكشف عن إمكانية إعادة توزيع السكان الفائضين في بعض أقاليم المحافظات التي تعاني من نقص سكاني من خلال إمكانيات التنمية الإقليمية ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على القياس الإحصائي معتمدة على بيانات الإحصاءات السكانية وتفصيلاتها .

6- حسين علي عبد الراوي (تغير توزيع سكان محافظة الانبار وحركتهم المكانية من عام 1977-1997) أطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب /جامعة بغداد /1990 تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على شكل توزيع السكان وتغيرهم

وحركتهم المكانية وهي مصب اهتمامنا والتعمق في دراسة تلك الحركات والكشف عن صور التوزيع السكاني وتباينه وتغيره وعلاقة ذلك بالحركات المكانية للسكان فقد خصص الباحث في دراسته هذه الفصل الخامس لدراسة الحركــات المكانيــة للسكان أثرها في تغير توزيع السكان وقام بوصف كامل لهذه الحركات والطــرق المستخدمة لقياسها والتي تعد حركة الهجرة شكل من أشكال الحركات المكانية كما تناول دوافع حركة الهجرة ونتائجها .

7- ناصر عبد الله مرعي الكثيري (الهجرة الداخلية لسكان المحافظات الــشمالية في الجمهورية اليمنية (1975-1986) رسالة ماجستير مقدمة إلى كليــة الآداب /جامعة بغداد / 1993 تهدف الدراسة إلى توضح الحركة المكانية بصورة عامــة وحركة الهجرة الداخلية بصورة خاصة وكان هدف الدراسة هو الكشف عن واقــع هذه الحركة والعوامل المؤثرة فيها وما ستتركه من آثار لها مساس مباشــر فــي توظيف الموارد البشرية والمادية .

إما بالنسبة للبحوث المنشورة سواء كانت على مستوى القطر أو الــوطن العربــي فنذكر منها :-

1-" تغير التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الاهوار في العراق وحركاتهم المكانيــة بين عامي (1977-1987)" بحث للدكتور عباس فاضــل الــسعدي ، دراســات (العلوم الإنسانية) المجلد (22) ،العــدد (1) ،1995 . يهــدف إلــى دراســة المتغيرات التي حصلت لتوزيع السكان الجغرافي في منطقة الاهــوار وعلاقاتهــا بحركاتهم المكانية على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراســة والتــي تمثــل نموذجا للتغير السكاني الذي حدث ويحدث في مناطق أخرى من العراق وقد طبق المنهج التحليلي بالاعتماد على بعض المؤشرات الــسكانية مــستعيناً بالتعــدادات السكانية لعامي (1977-1987) فضلا عن دراسة تباين العوامل المختلفــة التــي تقف وراء التغير في توزيع السكان بين هذه المنطقة او تلك .

2- " الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق ،دوافعها ،أنماطها ، اتجاهاتها " بحث للدكتور رياض إبراهيم السعدي ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد العاشر ،1978 تناول فيه حركة الهجرة من الريف إلى المدن على مستوى القطر مستخدما الأسلوب التحليلي بواسطة بعض الطرق الإحصائية في قياس تلك الهجرة

3-"الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق "، دراسة تقدم بها عبد الرزاق الهلال عام 1958 متناولا فيها الهجرة التي ارجع أسبابها إلى عاملين هما العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي وهي دراسة نظرية توضح تأثير كل من العاملين الأنفين الذكر على حركة الهجرة وقد اتخذ من محافظة ميسان موضوعا لتلك الدراسة تناولها من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت من أسبابها حركة الهجرة كما قام أيضا بتحليل وصفي للأراضي الزراعية في تلك الوحدة الإدارية مبينا حصة الفلاح من الأرض فيها والتي من خلالها كان يصف الدوافع التي تقف وراء حركة هجرة السكان من محافظتي ميسان وذي قار إلى بغداد .

4- "حركة الهجرة الداخلية في الجزائر" بحث للدكتور رياض ابراهيم السعدي مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الثامن عشر ،1986 تناول فيه مشكلة حركة الهجرة في الجزائر التي تعود جذورها إلى عهد الاستعمار الفرنسي لهذا البلد حيث كانت بدء حركة الهجرة من الريف إلى المدينة ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة معتمدا بذلك على بيانات التعدادات السكانية ، ومستخدما الأسلوب التحليلي لتلك البيانات .

5- "الهجرة إلى الحضر ومن الحضر في مصر "، دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد في تعداد عام 1976 . بحث تقدم به احمد سيف النصر ومحمد عطية ، النشرة السكانية العدد 26 ، حزيران ، 1985 حيث قدم هذا البحث دراسة تفصيلية لأنماط الهجرة إلى الحضر ومن الحضر عن طريق تحليل بيانات محل الميلاد

وفي تعداد عام 1976 . حيث ظهر من تحليل البيانـــات أن المراكـــز الحـــضرية تتفاوت فيما بينها وفي قدرتها على اجتذاب المهاجرين من الريف وقد اســـتنتج أن أعداد المهاجرين الوافدين من الحضر إلى المدن يمثل حوالي ضعف عدد القادمين من الريف . وبهذا سوف يكون مصدر النمو الأساس للمدن الرئيسة هـــي حركـــة السكان بين المدن .

6- "اثر الهجرة الداخلية على الحالة العلمية للمهاجرين الاصلين فـــي مـــصر" ، فوزي جمعة تركي . النشرة السكانية ، العدد 29، كانون الاول 1986 . حيـــث تناولت هذه الدراسة بحث اثر الهجرة على الحالة العلمية للمهاجرين . وقـــد تـــم التحليل وفقا لتيارات الهجرة الاساسية . هذا وتطرق البحث ايضا الى تبدل الحالة العلمية لجميع الذكور الموزعين وفق تيارات الهجرة الاساســـية . وقـــد اســـتخدم طريقة المسح بالعينة كمصدر لجمع البيانات المستخدمة في الدراسة .

7- "اثر الهجرة على البنية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية ". بحث د . احمـــد القصير تناول فيه التغيرات التي أحدثتها عملية حركة الهجرة في الهيكل الإنتاجي خاصة في الزراعة معتمدا بذلك على الأسلوب التحليلي للبيانات السكانية الخاصة بحركة الهجرة .

8-"حركة السكان المكانية في العراق والأساليب الإحـــصائية الممكنـــة لتحديـــد اتجاهاتها" ، بحث تقدم به وليد خليفة هداوي إلى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 1983 تهدف هذه الدراسة إلى أيجاد نظام إحـــصائي لتحديـــد حركـــة السكان المكانية وتناول الباحث في دراسته هذه حركة الـــسكان المكانيـــة فـــي العراق وآثارها وأهمية التخطيط لها .

9- الهجرة الداخلية من واقع بيانات التعداد العام لسنة 1987 ، دراسة تقدم بهـــا مقيل عايد حمد إلى الجهاز المركزي للإحصاء وهي دراسة رقـــم 26 ، 1998 . تهدف الدارسة لكشف واقع حركة الهجرة الداخلية في القطر وتحركـــات الـــسكان

وتركزهم بين المحافظات ، وتم استخدام وعرض وتحليل الجداول التي تضمنتها الدراسة من بيانات التعداد العام للسكان لسنة 1987 وتم استخراج أعداد المهاجرين من والى المحافظات من بيانات محل الميلاد والإقامة الحالي . وكذلك على بيانات أسباب تغير محل الإقامة .

ونظرا لعدم وجود دراسة تتضمن حركة السكان المكانية في محافظة النجف أثارها الاجتماعية والاقتصادية كان من الضروري تلبية تلك الحاجة كذلك لما تميزت به المجتمعات البشرية من تغيرات مستمرة في الزمان والمكان في توزيعها الجغرافي بشكل خاص والعوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عليه وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمساهمة في العملية التنموية التي تستهدف سعادة الإنسان ورفاهيته وهذا ما سوف تحاول أن تقوم به هذه الدراسة المتواضعة في معالجة هذا الجانب على مستوى محافظة النجف ووحداتها الإدارية.

الفصل الثاني
الهجرة الداخلية للسكان في محافظة النجف

المبحث الأول: مصادر بيانات الهجرة الداخلية للسكان في محافظة النجف

المبحث الثاني: مفهوم الحركة المكانية وأشكالها

الفصل الثاني
الهجرة الداخلية للسكان في محافظة النجف

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح مفهوم الحركة المكانية للسكان ودراسة مصادر بياناتها فضلا عن أشكال الحركة المكانية في محافظة النجف .

لقد أبدى الجغرافيون اهتماما خاصا بظاهرة الحركة المكانية للسكان اكثر من غيرهم . لما ينشا من تغيير في التوزيع الجغرافي للسكان بين مكان الأصل والوصول . وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان ، وان دراستها ليس بالأمر السهل ألا أن التصنيفات الخاصة بها تعتمد اعتمادا أساسيا على أمور عديدة منها . دوام الحركة المكانية . وطول المسافة المقطوعة ونوع الحركة واتجاهاتها وحجمها وسرعتها [1] .كما تعد ظاهرة الحركة المكانية للسكان من المواضيع المهمة الدراسات الديموغرافية حيث تخلف تلك الحركة في المجتمعات النامية أو التي في دور تجاوز مرحلة المجتمعات المذكورة آثار سلبية على مسيرة التقدم والبناء الاجتماعي . وذلك ناتج من عشوائية تلك الحركة وضعف أو انعدام وسائل تحديدها أو توجيهها بما يخدم العملية التنموية في هذه المجتمعات خلافا للمجتمعات التي بلغت مرحلة التقدم المصحوب بأستقرار سكاني متوازن وموجه[2]

ولكي يمكن الوصول إلى فهم أوضح للحركة المكانية للسكان لابد من مناقشة مصادر البيانات التي يمكن الحصول عليها وذلك لتحديد مفهومها واتجاهاتها وقياس وكشف العوامل والآثار الناجمة عنها .

([1])احمد علي أسماعيل ،اسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ،ط5،دار الفكر العربي ،1984،ص72.

([2])وليد خليفة هداوي ،حركة السكان المكانية في العراق والاساليب الاحصائية الممكنة لتحديدها ، بحث من مستلزمات شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي ، (غ.م) ، بغداد ، 1983 ، ص1 .

المبحث الأول: مصادر بيانات الهجرة الداخلية في محافظة النجف

لاشك أن دراسة السكان لا تحقق ولا تقدم نتائج سليمة ما لم تتوفر الأرقام والبيانات الدقيقة . ويلقي هذا المبحث الضوء على مصادر بيانات الهجرة الداخلية للسكان في محافظة النجف لكي يمكن تحديد ما يمكن استخدامه من هذه البيانات في قياس تلك الظاهرة في محافظة النجف ووحداتها الإدارية .

وتعد التعدادات السكانية والمسح بالعينة وسجلات السكان والسجلات الحيوية هي المصادر الأساسية لدراسة الهجرة الداخلية للسكان . وتباين الاعتماد على أي من هذه المصادر بحسب طبيعة وصحة بيانات كل منها والهدف من الدراسة وتتوفر في القطر ومحافظة النجف كافة المصادر التي يعتمدها الباحثون لأحوال المجتمع السكاني لقياس تلك الظاهرة والتي تتمثل في التعداد العام للسكان والمسح بالعينة ، والتي شهدت تطورا على مدى العقدين الماضيين بفعل التوجه الجاد لتكوين قاعدة بيانات دقيقة تخدم خطط التنمية . حيث يعد هذان المصدران من افضل المصادر في دقة بياناتها وتحقيق هدف الدراسة . أما المصدران الآخران فتقل المعلومات عنهما لعدم توفر الكوادر المتخصصة في تدوين تلك البيانات وتحديثها ومتابعتها .

وبناء على ذلك سيتم دراسة المصدرين الأولين بصورة موسعة حيث وفرت التعدادات السكانية البيانات اللازمة فضلا عن ما جاءت به نتائج المسح بالعينة التي قامت بها الباحثة مما وفرت فرصة الاعتماد عليها والآخذ بما جاءت به فضلا عن ما تم الحصول عليه من معلومات وبيانات مكنت الباحثة من دراسة الظاهرة وتحليلها والتوصل إلى حقائق ستشير أليها الدراسة ، أما بالنسبة للمصدرين الأخيرين فسيتم دراستهما وتوضيحهما بشكل موجز.

1- التعداد العام للسكان Census :-

هو العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانـــات الديموغرافيـــة والاقتصادية والاجتماعية في القطر أو جزء منه (1) .

وقد كان الغرض الأساسي في كثير من التعدادات القديمة هو الوقوف علـــى عدد الرجال والشبان لأغراض الخدمة العسكرية والضرائب والعمل (2) .

بينما أصبحت ألان تهدف إلى حصر الموارد البشرية وتوزيع السكان حسب خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية . وقد ساهمت الأمم المتحدة بقسط كبير فـــي تطوير وسائل التعداد على النطاق الدولي عن طريق وضـــع برنـــامج التعـــدادات السكانية العالمية كل عشر سنوات (3) .

حيث أوصت الأمم المتحدة بان تتضمن استمارة التعـــداد فـــي كـــل دولـــة الخصائص الجغرافية وخصائص المهاجرين والأســـر المعيـــشية ، والخـــصائص الديموغرافية والاجتماعية مثـــل الخـــصوبة والوفيـــات والخـــصائص التعليميـــة والخصائص الاقتصادية (4) .

وفي القطر العراقي انتهج نفس الأسلوب لحصر السكان في جميع محافظات القطر ومنها محافظة النجف ، والذي يتضمن سؤالا بسيطا عـــن محـــل المـــيلاد والإقامة والذي له اتصال مباشر بحركة السكان المكانية بصورة عامـــة وحركـــة الهجرة بصورة خاصة . حيث يتم الحصول على هذه البيانات بطريقتين . الأولـــى الطريقة المباشرة حيث يتم في العديد من دول العـــالم عـــد المهـــاجرين ضـــمن التعدادات العامة للسكان بشكل مباشر ويتم وضع أسئلة خاصة في استمارة التعداد

---

(1) الأمم المتحدة ، المكتب الإحصائي ، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان لعام 1970 ، ترجمة محمد السعدي الخضري وآخرين ، طبع في المركز الديموغرافي لشمال أفريقيا ، القاهرة ،1967 ، ص3.

(2) د. عباس السعدي ." التعداد العام للسكان ودوره في التنمية مع التركيز على تطورات التعدادات العراقية " كلية الأدب ، جامعة بغداد ، العدد 25 ، شباط ، 1979 ، ص219 .

(3) د. عبد الحسين زيني وآخرون ، الإحصاء السكاني ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، 1989 ، ص 16 .

(4) د. أمل يوسف العذبي الصباح ،" التعدادات السكانية الحديثة ، دراسة تطبيقية على أقطار الخليج العربي "، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (67) ، 1984 ، ص9.

عن الهجرة ويتم من خلال ذلك بيان حجم الهجرة وتياراتها وخصائص المهاجرين وعوامل الهجرة واسبابها .

أما الطريقة غير المباشرة فتقوم على ما توفره التعدادات من بيانات لا تتوخى موضوع الهجرة أصلا إلا انه يمكن بشكل غير مباشر الأخذ بها في استخلاص الهجرة . وعلى هذا الأساس اعتمدت معظم الدراسات السكانية على نتائج التعدادات ومنها هذه الدراسة التي اعتمدت على نتائج التعداد العام للسكان للمدة من (1977-1997) في قياس حركة السكان المكانية .

ومحافظة النجف بعد أن كانت قضاء تابع لمحافظة كربلاء أصبحت محافظة قائمة بذاتها عام 1976 بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 42 في 1976 وشهدت هذه المحافظة التعدادات السكانية الثلاثة :1977و 1987و1997 التي استخدمت فيها طريقة العد الفعلية (*) وفي مايلي لمحة مختصرة عن تلك التعدادات :-

ا- تعداد عام 1977 :-

يعد هذا التعداد الذي اجري في 17 تشرين الأول من عام 1977 قفزة نوعية في التطور الذي تحقق في استمارة التعداد لعام 1977 حيث تم تصميم الاستمارة بالشكل الذي ينسجم ومتطلبات خطة التنمية القومية ، كما إنها صممت لتتلاءم مع إمكانية أجراء المقارنات الدولية على أسس علمية سليمة
معتمدة على النماذج التي أوصى بها القسم السكاني التابع للأمم المتحدة . وتضمنت استمارة التعداد معلومات

(*) توجد طريقتين لأجراء التعداد وهي :

1- الطريقة الفعلية :- وتقوم على تسجيل العدد الفعلي للسكان الموجودين في مكان ما في نفس اليوم الذي يجري فيه التعداد بغض النظر عن مكان أقامتهم الأصلي .

2- الطريقة النظرية :- تقوم على حصر الأشخاص حسب محل إقامتهم الاعتيادية وليس حب مكان تواجدهم يوم التعداد .

عديدة منها المعلومات الجغرافية كما في الحقول التالية (1-10) ومن (48-51) وكذلك الحقلين (21و23) وتعد الجداول الخاصة بتوزيع السكان بحسب محل الميلاد والإقامة مقياسا للهجرة الداخلية واتجاهاتها خاصة الهجرة من الريف إلى المدينة . كما تضمنت معلومات عائلية وصفات شخصية وأخرى اقتصادية كذلك خصائص حضارية وثقافية وصفات مرتبطة بالخصوبة والإسكان وغيرها وتوزعت تلك الخصائص على 60 حقلا تضمنتها استمارة التعداد للعام المذكور [1].

أما بصدد نتائجه فقد تم إظهارها عن طريق استخدام الأشرطة المغناطيسية والحاسبات الإلكترونية المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء . وقد استهدف التعداد وتفصيلاته إن تكون النتائج تفي بمتطلبات خطة التنمية القومية والحاجات الوطنية الأخرى للإحصاءات والبيانات السكانية كما قام الجهاز المركزي للإحصاء بإصدار جزء خاص بكل محافظة من محافظات القطر [2] .

ب- تعداد عام 1987 :-

وهو التعداد الثاني الذي شهدته المحافظة وقد أشرت استمارة التعداد لعام 1987 تطورا كميا ونوعيا . فعلى الرغم من ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي شهدها القطر أبان تلك المرحلة ، فقد حقق هذا التعداد نجاحا باهرا حيث احتوت استمارة التعداد على (75) حقلا . ومن خلال مقارنة هذه الاستمارة بسابقتها يلاحظ حدوث تطورا فيها ، ففي مجال الهجرة يلاحظ أن محل الإقامة السابق لمحل الإقامة الحالي مباشرة جاء افضل من التعداد الذي سبقه حيث حددت الاستمارة الأخيرة نوع البيئة (حضر أم ريف) ، كما جاء حقل سبب تغير محل الإقامة بتفصيلات أوسع وبأسباب اكثر ومن بين الأسباب الجديدة لتغير محل الإقامة الحرب والنقل الوظيفي . وقد ظهر جدول جديد للذين ولدوا قبل 1977/10/17 وهو بعنوان محل الإقامة المعتاد في بغداد 1977 ، وتؤشر فيه الوحدة الإدارية ونوع البيئة (إن كانت حضر أم ريف) وتذكر الدولة إن كانت

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء ، استمارة التعداد العام للسكان لعام 1977 ، استمارة نموذج ت/س/2. انظر أيضا عباس فاضل السعدي ، مصدر سابق ، ص209-219 .

(2) د. احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، 1982، ص11 .

خارج القطر ، وهذا الحقل مفيد في كشف حركة الهجرة وهو مع الحقل السابق يكشف عدد التحركات التي حصلت بين التعداديين للفرد أو للأسرة . فضلا عن التطورات التي حدثت في حقول الاستمارة فقد ظهرت النتائج الأولية بعد يوم واحد من انتهاء التعداد وان النجاح الذي حظي به هذا التعداد جاء نتيجة وعي المواطنين وزيادة ثقافتهم .

ج- تعداد عام 1997 :-

هو آخر تعداد شهده القطر والذي جرى بتاريخ 17/تشرين الأول/ 1997 وتشكلت اللجنة العليا المشرفة واللجان الفرعية وتم أعداد وتدريب العديد من العدادين وتوفير وسائط النقل المختلفة لتغطية عملية التعداد في جهات القطر المختلفة ، وشملت استمارة التعداد على (75) حقلا وهي الحقول نفسها التي تضمنها تعداد عام 1987 . تناولت خصائص السكان المختلفة وشملت توزيعهم الجغرافي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسكني وتم إصدار بعض النتائج النهائية لهذا التعداد عام 2000 ويواصل الجهاز المركزي للإحصاء إصدار بقية النتائج فهي لم تنتهي بعد . ولم يجري تعداد في محافظات منطقة الحكم الذاتي (اربيل ، دهوك ،السليمانية) بسبب ظروفها الاستثنائية الشاذة .

2- المسح بالعينة Sample Survey

يعد المسح بالعينة من مصادر البيانات السكانية المهمة ، وقد تختلف كثيرا من حيث الحجم والتصميم والهدف ، وقد تكون الغاية من ورائها تكملة تعداد السكان ذلك لجمع بيانات إضافية أو لجمع البيانات في السنين الفاصلة بين التعداديين [1] .وتعرف بأنها عملية اختصار الجهد والوقت والمال لأجراء تعدادات

([1])قاينو كانينيون ،" سياسة نظام جمع البيانات السكانية " ، النشرة السكانية ، تصدرها الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد (61) ، حزيران ، 1961 ، ص66 .

شاملة أو الوصول إلى بيانات صحيحة عن السكان وتوضيح خصائص السكان وقد أخذت أهمية المسح بالعينة تزداد نتيجة لتطور الوسائل المستخدمة .

ومن أهم الأسباب التي تدعو الهيئات والباحثين إلى اتباع هذه الطريقة بالاضافة إلى كونها لا تكلف مالا كثيرا ولا جهدا كبيرا ، فهي تتصف بالدقة وصحة النتائج التي تظهرها عمليات المسح حيث يتم تدقيق جميع الاستمارات واعادة التي تحوي على بعض النواقص أو عدم الوضوح فضلا عن إمكانية التوسع في الأسئلة التي تطرح على أفراد العينة حسب هدف الدراسة . وكذلك يمكن دراسة ظاهرة حياتية في أي وقت يقع خلال المدة ما بين التعداديين وكذلك يستفاد منها الطلبة والباحثين الذين يدرسون منطقة صغيرة يخصونها بموضوع محدد في وقت معين [1] والعينة جزء من المجتمع حيث يتم دراسة ذلك الجزء من المجتمع بدلا من دراسة جميع أفراده ، ويتم اختيارها بطرق مختلفة وتدرس حسب الموضوع المطلوب ، ثم تعمم النتائج على المجتمع كله . وبعد اختيار المعاينة من المجتمع الإحصائي بطريقة العينة العشوائية البسيطة وهي من ابسط واسهل الطرق المستخدمة لتحاشي كثيرا من الصعوبات التي تترتب على استخدام العينة المنتظمة ، وعلى ضوء ذلك استخدمت طريقة العينة العشوائية في هذه الدراسة لقياس الحركة المكانية للسكان في محافظة النجف وبيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية والأسباب الدافعة لها . وتمثلت طريقة المسح بالعينة وخلال استمارة الاستبيان التي قامت الباحثة بتصميمها وتم اختيار عينة نسبتها (1%) لسعة منطقة الدراسة وتباعد وحداتها الإدارية والتي تتمثل بتسع وحدات إدارية فضلا عن كبر حجم السكان الذي يضم (97119) أسرة حسب تعداد عام 1997 . بما أدى إلى تعذر الحصر الشامل لهذه الأسر واختيار أسلوب العينة العشوائية البسيطة . حيث بلغ عدد استمارات العمل الميداني (1000) استمارة وزعت على الوحدات الإدارية

([1])د. احمد نجم الدين ، مصدر سابق ، ص12

للمحافظة وحسب البيئة وكما هو واضح في الملحق رقم (1) .

3- سجل السكان Population Register :-

وهي إحدى الوسائل المستخدمة للحصول على بيانات السكان والتي تتضمن البيانات المتعلقة بالهجرة الداخلية وتقوم على أساس إيجاد بطاقة بها بيانات كل فرد من ميلاده وتعدل كلما تغيرت بيانات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والشخصية ، وتتبع البطاقة الفرد في تنقلاته في الوحدات الإدارية المختلفة ، ويعد نظام التسجيل هذا مصدرا جيدا للبيانات عند دراسة الهجرة الداخلية وان معظم بياناته تقتصر على إعطاء حجم الهجرة الداخلة والخارجة فقط من إقليم إلى أخر دون إعطاء تفاصيل أخرى [1] .

وفي القطر بصورة عامة ومحافظة النجف بصورة خاصة هناك نظام قريبا من هذا النظام يسمى (بتغير السكن) أو(نقل القيد) حيث انه في حالة انتقال الفرد من منطقة نفوس إلى أخرى ومضى على انتقاله ثلاثة اشهر بغية عدم الاستقرار في المكان الجديد فيكون في حالة هجرة مؤقتة ويلزم أخبار السلطات المسؤولة . إما إذا غير الشخص محل إقامته الدائم بغية الاستقرار فيكون في حالة هجرة دائمة ويكون ملزماً بأخبار الجهات المسؤولة في المنطقة التي انتقل أليها الفرد خلال مدة معينة حسب منطوق المادة 63و 64 من قانون الأحوال المدنية رقم 198 لسنة 1964 [2] .

أن نظام السجلات يحتاج إلى جهاز كفء ووعي لدى الإفراد بأهمية البيانات التي يدلون بها ومتابعة تعديلاتها . إلا إن هذه الطريقة لم تعط بيانات دقيقة بل إن بياناتها تعاني من النقص الشديد بسبب إهمال السكان في نقل سجلات قيودهم إلى المناطق المهاجر أليها سواء على محافظة النجف أو بالنسبة لمحافظات القطر

([1]) د. رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947-1965 ، الطبعة الأولى مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1976 ، ص21.

([2])د. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، القاهرة ، 1980 ، ص14 .

الأخرى حيث أن كثيرا من المهاجرين يقضون فترات طويلة دون نقل سجلاتهم إلا إذا اقتضتهم الظروف لذلك وليس هذا السبب الوحيد في نقص بيانات سجلات السكان بل توجد عوامل متعددة ومتداخلة أخرى .

4- السجلات الحيوية Vital Registration :-

وهي السجلات التي تهتم بتدوين بيانات الوقائع الحيوية مثل المواليد والوفيات وتغيرات الأحوال المدنية وتأتي أهمية تسجيل هذه الوقائع في كونها عملية مستمرة ومتوقعة فضلا عن كون إحصائياتها سنوية .

وتعد إحصاءات المواليد من أهم الإحصاءات الحيوية حيث يمكن من خلالها معرفة حركة النمو الطبيعي للسكان ، ويلاحظ ان بيانات الإحصاءات الحيوية تختلف من بلد إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى داخل القطر الواحد حسب مستوى التحضر .

وعلى الرغم من أن عملية تسجيل المواليد والوفيات قد بدأت في العراق منذ عام 1949 إلا أن قطرنا من الأقطار المتأخرة في مجال تسجيل الإحصاءات الحيوية شأنه في ذلك شان بقية الأقطار النامية [1] .

أما بالنسبة للمحافظة فأن البيانات المتوفرة عن الولادات والوفيات على الرغم من حداثتها إلا أنها دون المستوى المطلوب، وكذلك الحال بالنسبة إلى بيانات الزواج والطلاق . ويعود ذلك إلى عدم تسجيل المواليد إذا حدثت في مناطق بعيدة أو بسبب تخلف السكان خصوصا سكان الريف وإذا سجلت فأنها تسجل بعد عدة سنوات لذا فان العديد من الأطفال يولدون ويموتون دون تسجيلهم فضلا عن عوامل عديدة أخرى والتي نجد إن البعض منها أو الجزء الأكبر منها قد زال أو في طريقه إلى الزوال نتيجة لتطور المجتمع وزوال العديد من مظاهر التخلف وازدياد الوعي لدى السكان وبذلك تكون سجلات الإحصاءات الحيوية قليلة الفعالية لدراسة الهجرة لما تحتويه من نقص في بياناتها وان الاعتماد عليها لتقدير صافي الهجرة يجعل نتائجها غير دقيقة .

([1]) د. رياض إبراهيم السعدي ، مصدر سابق ، ص25 .

المبحث الثاني: مفهوم الحركة المكانية وأشكالها

أولا :- مفهوم الحركة المكانية :

تأخذ الحركة المكانية للسكان مظاهر متعددة تختلف فيها مسافة الانتقال ومدة البقاء من مكان إلى أخر ، وتضم الحركة المكانية في مفهومها العام جملة من النشاطات والحركات اليومية كالذهاب إلى العمل والتسوق وزيارة المراقد الدينية المقدسة والمناطق السياحية . في حين إن حركة الهجرة وان كانت نوعا من أنواع الحركات المكانية إلا إن صفتها الأساسية هي تغير في مكان الإقامة الأصلي أو في السكن الدائم إلى مكان أخر يختلف عن المكان السابق [1] .

وتتناول دراسة الحركة المكانية الظواهر الكمية المرتبطة بتنقل أفراد المجتمع في المكان الجغرافي إما الهجرة فيقصد بها انتقال المرء من مكان الأصل إلى مكان الوصول بشرط إن يتجاوز الانتقال حدود المنطقة الإدارية . ولا ينطبق مفهوم الهجرة في الغالب على من ليس له محل إقامة ثابت كالبدو. وتتحدد الحركة المكانية للسكان باعتمادها معيار طول مدة الابتعاد عن المكان الأصلي والإقامة في المكان المقصود .

وثمة أشكال من الحركة المكانية تسترعي الانتباه بانتظامها الدوري وهدفها الاقتصادي مع إنها لا تتضمن غيابا طويلا ولا تبدلا لمحل الإقامة كتردد العمال اليومي أو الأسبوعي بين مساكنهم ومحال عملهم . وهناك حركة معروفة للطلبة بين بيوتهم ومعاهدهم وجامعاتهم وهناك أيضا رحلات السياحة أو رحلات العطل [2] .

ويقصد بالحركة المكانية للسكان في هذه الدارسة تبدل محل الإقامة للسكان سواء كان ناتجا عن تغير محل الإقامة بحثا عن عمل أو دراسة ، أو

([1])United Nations , Department of Economic and social affairs , Methods of Measuring Internal Migration manual , U1 . ST/SOA/ series A/476 New York, 1970. P .1.

([2])المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ،46-47 ،ص141-142 .

لغير ذلك من الأسباب وبغض النظر عن مسافة الانتقال مع أيجاد حد أدنى لمــدة البقاء . وقد تم استخدام تعبير حركة مكانية في هذه الدراسة لأنها اكثر شمولا من مفهوم الهجرة . ويقصد بهذه الحركة أيضا الانتقال الجغرافي للسكان مــن مكــان لاخر بغض النظر عن أسباب ودوافع هذا الانتقال والمسافة التي يقطعها المنتقلون ، وإذا ما استهدف هذا الانتقال تغير لمحل الإقامة مدة طويلة تزيد عن السنة أطلق عليه اسم الهجرة ولا ينطبق ذلك على حركة البدو الذين ليس لديهم مكــان ثابــت والرعاة الريفيين في حركتهم إلى مناطق العمل الفصلية في مواسم الحصاد وجني المحاصيل [1] .

ثانيا : أشكال الحركة المكانية

أن تحديد أشكال الحركة المكانية للسكان قد ميز بين ما هو هجرة ، وما يندرج تحت قائمة الأنواع الأخرى من الحركات المكانية ، والتي تــشمل علــى حركــة السكان البدو وحركة أشخاص من السكان الذين ليس لهم مكان ثابت للإقامة وكذلك التنقلات الموسمية للأفراد الذين يعيشون في مكانيين أو اكثر خلال السنة وكــذلك التنقلات اليومية من والى محل العمل [2]

وتظهر مثل هذه الحركات المكانية في اغلب الوحدات الإداريــة لمحافظــة النجف والتي ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء عليها وان لــم تتــوفر البيانــات الإحصائية حول مكان الأصل والوصول لتلك الحركات ألا أن متابعتهــا ســتأخذ جانب التحليل الوصفي اعتمادا على الملاحظات الميدانية للباحثة وعلــى أســاس ذلك يمكن الإشارة إلى شكلين من تلك الحركات في المحافظة ووحداتها الإدارية ، وهي الحركة الموسمية واليومية إلى جانب حركة الهجرة وهي كالأتي :-

---

(1) J .A. Jackson , Migration – Sociological studies, Cambridge University , London , 1969,p. 285 .

(2) Ibid ,p.1.

1- الحركة الموسمية :_

ويقصد بها الحركة بين مكانين دون تغير محل الإقامة خلال موسم معين حيث تحصل العودة إلى محل الإقامة السابق بعد انتهاء مهمة تلك الحركة ولعل من أنواعها الحركة الموسمية للفلاحين للعمل في المناطق المجاورة في مواسم معروفة بحاجتها إلى الأيدي العاملة ، مثل موسم كبس التمور في البصرة وغيرها من مناطق التمور المشهورة في القطر ، وكذلك موسم حصاد القطن . وتعرف الحركة الموسمية بأنها التغيب الوقتي عن مكان السكن لغرض العمل وتحقيق دخل إضافي لذا يبدأ السكان بترك أماكنهم ، وكذلك الرعاة الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى طلبا للعشب والماء والتي تبدأ من بداية شهر آذار وحتى نهاية حزيران لغرض رعي أغنامهم . وتحدد مدة الغياب بحسب البعد عن منطقة الهدف [1] .

وقد ارتبطت حركة البدو في محافظة النجف بالظروف الطبيعية في المحافظة وذلك لما لها من أهمية مع ظروفهم المعيشية حيث لا تزال سمة البداوة قائمة على التنقل في موسم الربيع لرعي أغنامهم في المناطق القريبة من العيون والآبار الارتوازية التي تقوم الدولة بحفرها بين آونة وأخرى [2] .

كبئر عين الجديدة واللهيبات وعين الرحبة والاساويد وكما هو واضح في الشكل رقم (7) حيث تتجه بعض القبائل الرعوية إلى أماكن مختلفة من الحافة الشرقية للهضبة ، أما في فصل الشتاء فينتقلون إلى مناطق قريبة من بعض مدن المحافظة والاستقرار في بيوت من الشعر . ومن الحركات الموسمية الأخرى حركة الفلاحين في موسم الحصاد وخاصة محصولي الحنطة والشعير وجني التمور فهم ينتقلون من أماكنهم الأصلية إلى أراضيهم الزراعية للعمل فيها ، أو لحصاد تلك المحاصيل وتنحصر تلك المدة بين شهر تشرين الثاني لتهيئة الأرض وبذر البذور

([1]) حسين علي الراوي ، تغير توزيع سكان محافظة الانبار وحركتهم المكانية للمدة 1977-1997 ، أطروحة دكتوراه ، (غ.م) ، كلية الأدب ،جامعة بغداد ، 1999 ، ص217 .

([2]) د. خطاب صكار العاني ، د. نوري خليل البرازي ، جغرافية العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1979 ،ص33.

وكذلك شهر حزيران لحصاد محصولي الحنطة والشعير ، وشهر أيلــول لجنــي التمور .

أما بالنسبة لحركة طلبة الجامعات والمعاهد المختلفة حيث يتحرك الطلبة مــن جميع الوحدات الإدارية في محافظة النجف تاركين محل أقامتهم الأصلية والإقامة المؤقتة في بقية مدن ومحافظات القطر خلال مدة الدراسة والمتمثلة بتسعة اشــهر من السنة عدا بعض العطل القصيرة الأمد . فضلا عن حركــة طلبــة الجامعــة والمعاهد المتواجدة في مركزي قضائي النجف والكوفة حيث يتوافد الطلبــة مــن جميع الوحدات الإدارية إلى مدينتي النجف والكوفة ، فضلا عن حركــة الطلبــة القادمين من محافظات القطر الأخرى من اجل الدراسة في جامعة الكوفة والمعهد الفني في النجف والمعهد الفني في الكوفة .

2-الحركة اليومية

تتمثل في رحلة التسوق اليومية من منطقة الأعمال المركزية لسكان المدينة أو ضواحيها والريف المجاور ولقد ساعد تطور وسائل النقل على زيادة هذا النوع من التحرك اليومي بضمنها رحلات التعليم اليومية والتي تنشط خــلال الفــصول الدراسية وهي تتم بين المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية التــي تتــوفر فيهــا فرص العمل الصناعية والتجارية والزراعية والتعليمية والخدمات الأخرى وتــتم معظمها بين مركز قضاء النجف والوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة وذلــك لان مدينة النجف ذات طابع ديني تتركز فيها النــشاطات التجاريــة والــصناعية والتعليمية والدينية وبذلك أصبحت لها علاقات ســكانية واســعة خــصوصا مــع المراكز المدنية المحيطة بها والواقعة ضمن إقليمها . حيث يلاحظ تواجــد معظــم الدوائر الحكومية متمركزة في مركز قضاء النجف فضلا عن جامعة الكوفة التــي تتواجد كلياتها والمعاهد الفنية في مركز قضاء النجف ومركز قضاء الكوفة فضلا عن وجود العديد من المشاريع الصناعية ومنها معمل الألبسة الرجالية في النجــف

ومعمل سمنت الكوفة اللذان يعدان من اضخم المشاريع الصناعية في المحافظـــة . بالإضافة إلى المراكز التجارية . وقد ساعد هذا على نشاط الحركة اليوميـــة فـــي منطقة الدراسة حيث أصبحت تمثل ظاهرة بارزة تفوق حركات السكان المكانيـــة الأخرى ، حيث يظهر أن اكثر من (710)* حافلة بين الصغيرة ســـعة (18-21) راكبا وسعة (40) راكبا تنتقل يوميا بين 2-4 مرات يوميا ذهابـــا وإيابـــا ، عـــدا مركبات الصالون سعة (5) راكب ،ويمكن ملاحظة كثافة وسائط النقل من خلال طريق نجف -كوفة ونجف – مناذرة وذلك لتركز المواقـــع التجاريـــة والتعليميـــة والخدمية والحكومية منها ويلاحظ إن أكثف حركة نقل يومية تتم بين مركز قضاء النجف ومركز قضاء الكوفة وذلك بحكم الترابط العـــضوي التـــاريخي والامتـــداد الحضري بينهما فضلا عن الأسباب المذكورة ، فضلا عن وجود حركة للـــسكان داخل المدن أي من ضواحي المدن إلى وسطها التجاري عبر الحـــدود الإداريـــة الداخلية . ومن خلال ذلك يلاحظ أن مسافة التحركات اليومية تزداد تبعـــا لقـــوة جاذبية المراكز المختلفة . ومن الحركات اليومية أيضا الذهاب لزيـــارة المراقـــد الدينية المقدسة وتتكرر أحيانا أيام الأسبوع أو الشهر، وكذلك الحركة اليومية لطلبة المدارس(التعليم الأولي) عموما فان الحركة الموسمية تختلف عن الحركة اليوميـــة لكون الأولى هي الأكثر اقتصادا في الوقت واقل حدوثا بين الحركات الأخرى .

وهناك حركات تتميز بانتظامها الدوري كحركة الزيارات التي تحـــدث فـــي محافظة النجف أيام الأعياد والمناسبات الدينية حيث يتوافـــد الـــسكان مـــن كافـــة محافظات القطر إلى محافظة النجف من اجل زيارة العتبات المقدسة فضلا عـــن وجود اكبر مقبرة في العالم الإسلامي فيها حيث يتوافد إليهـــا مئـــات الآلاف مـــن السكان مما يسبب اكتظاظ سكاني في مركز قضاء النجف بصورة خاصة يـــستمر لمدة يوم أو يومين حيث إن بعض الوافدين يفضلون البقاء لساعات والبعض الأخر

* لقاء مع السيد حمزة هادي جياد ، مسؤول مجمع النقل الداخلي في مركز قضاء النجف في يوم الأربعاء المصادف 2001/6/18 .

يفضلون المبيت . وكذلك حركة العسكريين المنتظمة الذين ينتقلون من مكان إلى أخر داخل المحافظة أو بين محافظة النجف والمحافظات الأخرى .

1- حركة الهجرة الداخلية :_

تعد الهجرة نوعا من أنواع حركة السكان المكانية والتي لها علاقة بتوزيع السكان وتؤثر في مظاهر التغير الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفاعلها مع العوامل الديموغرافية الأخرى ، كما إن الهجرة اكثر عناصر النمو السكاني تعقيدا ً وتأثيراً لذلك أبدى الجغرافيون اهتماما خاصا بها لكونها اكثر الظواهر السكانية بروزا في إعادة التوزيع المكاني للسكان وما تحتله من مركز صدارة في الجغرافية البشرية التي تقوم على المعالجة المكانية والتفاعل المكاني [(1)] . لذا لا يوجد تعريف عام لحركة الهجرة يتفق عليه الباحثون ، حول تغيير محل الإقامة والانتقال إلى مناطق جديدة تلبي رغباتهم المتعددة ، قد يكون تغيير محل الإقامة داخل حدود الدولة السياسية التي ينتمون إليها ، أو داخل حدود المحافظة موضوع الدراسة ، كالانتقال من الريف إلى المدينة ،أو من حي إلى أخر ، أو من مدينة إلى أخرى ،أومن محافظة إلى أخرى ، فالهجرة تعني انتقال المرء من ارض تدعى مكان الأصل أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط إن يتجاور الانتقال على الأقل حدود منطقة إدارية [(2)] .الهجرة تغيير مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان أخر جديد فهي تعني التغير في المحيط إلى جانب التغير في وحدة السكن . وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات ألا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه

([1])طه حماد الحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ،ص418 .

([2]) المعجم الديموغرافي المتعدد اللغات ، مصدر سابق ،ص141.

الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية [1] .

ومما تقدم يمكن التميز بين الشخص المهاجر والشخص المتنقل حيث أن المهاجر هو الشخص الذي يقوم يتغير منظم ورسمي لمحل أقامته فيرتب على ذلك تغير في حياة الإنسان المهاجر بدرجة كبيرة ، إما المتنقل فهو الذي يتنقل بين مسكن وأخر ، قد يمارس حياته كلها في مكان سكنه الأول [2] . ويكون الشخص مهاجرا بعد مرور مدة من الزمن على حركته المكانية [3]. ومن ذلك يفهم بانه ليس كل انتقال حركة هجرة . فالكشاف والسائح والمتجول والبدوي المتنقل هم أشخاص يرحلون ويتنقلون من محل إلى أخر ولكنهم ليسوا مهاجرين [4] . وتعرف الأمم المتحدة الهجرة الداخلية بأنها شكل من أشكال الحركة المكانية بين إقليم جغرافي وآخر ، بهدف الإقامة الدائمة أي أنها حركة الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد . وهذا التعريف يستثني حركات البدو الرحل المهاجرين الموسمين والعمال والموظفين الذين ينتقلون من منازلهم إلى أماكن عملهم يومياً [5] . واخيراً يمكن القول أن الهجرة حركة انتقال لغرض تغير مكان الإقامة الدائم سواء كان ذلك داخل الحدود الإدارية للمحافظة أي بين الوحدات الإدارية أو عبر الحدود الإدارية لمحافظة النجف أي بين المحافظة ومحافظات القطر الأخرى نتيجة لضغوط اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة تشارك فيها عوامل واسباب متعددة تحث السكان على ترك مكان أقامتهم الاعتيادي إلى مكان إقامة جديد مختلف عن السابق والاستقرار فيه . ويمكن التعرف على المهاجرين من خلال السؤال عن مسقط الرأس حيث يتم تصنيف السكان إلى مجموعتين رئيسيتين الأولى هم غير المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم في المكان

([1]) د. رياض إبراهيم السعدي ،" حركة الهجرة الداخلية في الجزائر واتجاهاتها " ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ،(المجلد الثامن عشر) ، أيلول ، 1986 ،ص86 .

([2])علي عبد الرزاق الجلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989 ، ص46 .

([3])Ralph , Tomlison , population Dynamics , Rondon House , Inc , New Yourk , U.S.A. 1965 ,p.210 .

([4]) د. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ،ص153 .

([5])مقيل عايد حمد ، " الهجرة الداخلية من واقع بيانات التعداد العام للسكان لسنة 1987 " ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خطة بحوث الجهاز المركزي للإحصاء ، دراسة رقم (26) ، 1989 ، ص4 .

الذين ولدوا فيه ، والثانية تتضمن المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم خارج المكان الذين ولدوا فيه وهؤلاء يقسمون إلى فئتين هما [1] :-
ا- المهاجرين الداخلين : وهم الأشخاص المولودين خارج المكان الذي أحصوا فيه.

ب- المهاجرين الخارجين : وهم الأشخاص المولودين في مكان ومعدودين في أماكن أخرى .

وبذلك يمكن استخراج صافي الهجرة الذي يساوي عدد المهاجرين الداخلين ناقصا عدد المهاجرين الخارجين بالنسبة لمنطقة معينة ، فإذا كانت النتيجة موجبة تسمى المنطقة الجاذبة للسكان أو كاسبة إما إذا كانت النتيجة سالبة فتسمى المنطقة طاردة للسكان أو خاسرة [2] .

وللهجرة الداخلية أنواع عديدة ألا أن أهمها نوعين هما : -

الهجرة من إقليم إلى أخر أو من محافظة إلى أخرى **Inter –regional Migration**

ويقصد بها هجرة السكان من محافظة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة ويرتبط هذا النوع من الهجرة بتوفير عوامل الجذب في المحافظة والإقليم مقارنة بالمحافظة أو إقليم آخر اقل جذبا أي أنها تحدث وفقا للتباين الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الجاذبة والطاردة للسكان وفي بعض الاحيان يكون للعامل السياسي دوره في جعل بعض المحافظات طاردة للسكان خصوصا المحافظات الحدودية كمحافظة البصرة مثلا وسيتم توضيح هذا النوع من الهجرة بين محافظة النجف ومحافظات القطر الأخرى سواء كانت الهجرة النازحة من المحافظة أو الهجرة الوافدة لها ومدى تأثيرها على المحافظة .

([1]) سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1992 ، ص133 .
([2])رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947 –1965 ، مصدر سابق ، ص52 .

2-الهجرة من الريف إلى الحضر Rural –urban Migration :

وهي هجرة السكان من ريف محافظة النجف أو من ريف محافظات القطر الأخرى إلى مدن المحافظة أي المراكز الحضرية وهذا النوع من الهجرة هو اكثر أنواع الهجرة السائدة على مستوى المحافظة بصورة خاصة ومحافظات القطر بصورة عامة . ولكنها تختلف من مكان إلى أخر من حيث نسبة المهاجرين وتأثيرهم المتباين على المناطق الريفية والحضرية في آن واحد . ويسبب هذا النوع من الهجرة نمو السكان الحضر بصورة كبيرة وسريعة فضلا عن اتساع حجم المدن ،وتحدد الهجرة من الريف الى الحضر على أساس تصنيف بيئة الأصل والوصول إلى ريف وحضر .

وسيأتي تفصيلات أنواع الهجرة هذه وطرق قياسها فضلا عن دوافعها والآثار الناتجة عنها سواء كانت إيجابية أم سلبية في الفصول القادمة .

الفصل الثالث
حركة الهجرة الداخلية أنواعها وطرق قياسها

المبحث الاول:انواع حركة السكان المهاجرين.

المبحث الثاني: طرق قياس حركة الهجرة الداخلية في محافظة النجف.

الفصل الثالث

حركة الهجرة الداخلية أنوعها وطرق قياسها

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أنواع حركة الهجرة الداخلية في محافظة النجف سواء تلك التي تحصل بين وحداتها الإدارية أو التي تحصل بينها وبين المحافظات الأخرى وتحديد حجمها ومعدلاتها واتجاهاتها والقيام بعدة مقارنات بين نسب هذه الحركة المكانية للسكان من التعدادات المعتمدة في الدراسة وهي للأعوام 1977 و1987 و1997 فضلا عن الدراسة الميدانية . وكذلك بيان العوامل المتنوعة والظروف المختلفة التي أدت إلى تباين أنواع الهجرة سواء الداخلة منها أو الخارجة حسب التعدادات السابقة وهذا ما اهتم به المبحث الأول من هذا الفصل .

أما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة وتحديد طرق قياس الهجرة الداخلية وتم الاعتماد على طريقتين هما طريقة محل الميلاد والإقامة وطريقة معدل النمو القومي لتوفر بياناتها كذلك كونها تقيس حجم الهجرة ومعدلاتها لأصغر الوحدات الإدارية .

المبحث الأول: أنواع حركة السكان المهاجرين

أولا :- الهجرة الخارجة (المغادرة) من محافظة النجف

يرتبط مفهوم الهجرة الخارجة بحركة السكان من محافظة النجف إلى بقية محافظات القطر ، بسبب تبيان عوامل الجذب والطرد بين منطقتي الأصل والوصول فتيارات الهجرة إلى محافظات القطر تختلف نتيجة لازدياد ظروف الجذب في تلك المحافظات . ولقد اعتمدت دراسة الهجرة الخارجة من منطقة الدراسة والمتمثلة بمحافظة النجف إلى بقية محافظات القطر على جداول مسقط الرأس الواردة في نتائج التعداد العامة للسكان .

ويتضح من الجدول رقم (1) والإشكال رقم (8) و(9) و(10) إن محافظة بغداد تعد من اكثر محافظات القطر جذبا للمهاجرين حيث جذبت أليها نسبة قدرها (50,9 % ، 45,79 % ، 43,63%) من مجموع نسبة المهاجرين من محافظة النجف خلال الأعوام 1977و1987و1997 على التوالي .ويعزى ذلك إلى قوة تأثير عوامل الجذب المتوفرة فيها ولكونها عاصمة القطر وبما لها من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية حيث تتركز معظم المنشآت الصناعية . والمراكز التجارية مما أدى إلى توفر فرص عمل اكثر ، فضلا عن توفر الخدمات المختلفة والتي شجعت الهجرة أليها .

وإذا ما أمعن النظر في محاور الهجرة الخارجة من المحافظة يلاحظ إنها تتكرر للأعوام المذكورة باتجاه المحافظات الوسطى والمتمثلة بمحافظات (كربلاء،بابل ، القادسية) على التوالي. حيث بلغت نسبة محافظة كربلاء والتي تأتي بالمرتبة الثانية بعد محافظة بغداد وعلى التوالي (11,5 % ، 24,52 % ، 24 %) للأعوام 1977، 1987، 1997.

جدول (1)

التوزيع العددي والنسبي لحجم الهجرة المغادرة (الخارجة) من محافظة النجف إلى محافظات القطر كافة بحسب محل الميلاد للمدة (1977-1997).

السنوات / المحافظات	1977		1987		1997	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دهوك	655	1,4	32	0,05	-	-
نينوى	616	0,9	125	0,20	717	1,08
السليمانية	941	1,4	111	0,18	-	-
التأميم	2201	3,4	634	1,05	620	0,93
اربيل	1554	2,4	92	0,15	-	-
ديالى	735	1,1	530	0,88	400	0,60
الانبار	958	1,5	1120	1,87	1103	1,67
بغداد	32542	50,9	27407	45,79	28805	43,63
بابل	6686	10,4	8039	13,43	8564	13
كربلاء	7374	11,5	14680	24,52	15848	24
واسط	693	1,5	398	0,66	648	0,98
صلاح الدين	562	0,8	622	1,04	587	0,88
القادسية	4436	6,9	4621	7,72	5678	8,60
المثنى	1675	2,6	693	12,15	1010	1,55
ذي قار	441	0,6	327	0,54	287	0,43
ميسان	197	0,3	118	0,19	108	0,16
البصرة	1548	2,4	297	0,49	1646	2,49
المجموع	63814	100	59846	100	66021	100

المصدر :-

1-الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان المحافظات لعام 1977 ، تشرين الثاني ، 1978، جدول رقم (30) ، ص37 .

2- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان المحافظات لعام 1987 ، أيلول ، 1988، جدول رقم (24) ، ص82 .

3- جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان المحافظات لعام 1997، 2000، جدول رقم (24) ، ص83.

وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الثالثة من حيث أعداد النازحين أليها من محافظـــة النجــف والتي بلغت نسبها (10,4 % ، 13,43 % ، 13 %) أما محافظة القادسية فبلغت نسبتها (6,9 % ، 7,72 % ، 8,60 %) للأعوام السابقة الذكر وعلى التوالي .

ويظهر هنا دور العامل البشري كعامل جذب لسكان المحافظة للنزوح إلى المحافظـــات الأخرى والمتمثل بالتشابه في العادات والتقاليد فضلا عن أن المهاجرين يعتبـــرون هـــذه المحافظات ممرات مألوفة لديهم لوجود أقارب أو معارف لهم سبق وان هـــاجروا أليهـــا فضلا عن عامل المسافة الذي يؤدي دورا مهما في هذا الصدد .

إما بالنسة إلى الهجرة التي حدثت باتجاه المحافظات الشمالية مثل السليمانية ودهوك التأميم واربيل ونينوى فيلاحظ إن إعدادهم تتميز بالانخفاض إذ يشير جـــدول رقـــم (1) إلى انه في عام 1977 بلغ عدد المهاجرين إلى المحافظات الـــشمالية المـــذكورة (941، 655 ،2201 ،1554 ،616) نسمة علـــى التـــوالي أي بنـــسبة (1,4 % ، 1,4 % ، 3,4 % ، 2,4 % ، 0,9 %) بينمـــــا بلـــــغ عـــــدد المهـــــاجرين لعـــــام 1987 (111,32,634,92,125) نسمة أي بنسبة (0,18 % ، 0,05 % ، 1,05 % ، 0,15 % ، 0,20 %) أما بالنسبة لاعداد ونسب المهـــاجرين مـــن محافظـــة النجـــف باتجـــاه المحافظات الشمالية لعام 1977 فلم تتوفر للمحافظات الشمالية جميعها وذلـــك لظـــروف خاصة بها وقد توفرت لمحافظتي نينوى والتاميم والتي بلغت إعـــدادها (717 ، 620 ،) نسمة أي بنسبة (1,08 % ، 0,93 %) على التوالي وتعود أسباب هذا الانخفاض فـــي إعداد المهاجرين لظروف ارتبطت بتلك المحافظات بشكل خاص ، وان حـــدثت بعـــض حركات الهجرة فتعود أسبابها إلى عوامل اجتماعية خاصة بالأشخاص المهـــاجرين إمـــا بسبب نقل وظيفي أو من اجل الالتحاق بالأهل أو لاسباب اجتماعية أخرى .

وبالنسبة للهجرة من محافظة النجف باتجاه المحافظات الجنوبية والمتمثلـــة ب(المثنـــى ، ذي قار ، ميسان ، البصرة) فتميزت هي الأخرى بالانخفاض إذ بلغت نـــسبة محافظـــة المثنى (2,6 %، 1,15 % ، 1,55 %) إما محافظة ذي قار فبلغت نـــسبتها (0,6 % ، 0,54 % ، 0,43 %) على التوالي وساهمت محافظة ميسان بنسبة قدرها (0,3 % ،

0,19 % ، 0,16 %) ومحافظة البصرة كانت نسبتها (2,4 % ، 0,49 % ، 2,49 %) للمدة (1977 – 1997) على التوالي وهذا يعود إلى ضعف عوامل الجـذب فـي تلك المحافظات فضلا عن عامل الحرب حيث يعد العامل الأساسي في طرد السكان مـن تلك المحافظات وخاصة الحدودية منها فضلا عن عامل المسافة .

اتضح مما تقدم أن محافظة بغداد تحتل المركز الأول من حيث استقبال تيار النازحين أليها من محافظة النجف خلال الأعوام 1977 ، 1987 ،1997 وتأتي محافظتي كـربلاء وبابل بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي من حيث إعداد الوافدين أليها مـن محافظـة النجف للأعوام المذكورة وقد يعود ذلك إلى العامل الديني فضلا عن العوامل الاجتماعيـة الأخرى وعامل المسافة والعوامل الاقتصادية والتي تؤدي دورا كبيرا في جذب الـسكان والهجرة ، بينما تأتي محافظة القادسية بالمرتبة الرابعة من حيث إعداد الوافدين أليها مـن محافظة النجف .

وتشكل المحافظات الأربعة مجتمعـة نـسبة قـدرها (79,7 % ، 91,46 % ، 89,23%) من جملة المهاجرين الخارجين من محافظة النجف للمدة (1977 – 1997) على التوالي بينما استقر الباقي من المهاجرين والبالغة نـسبتهم (20,3 % ، 8,54 % ، 10,77 %) للأعوام نفسها في محافظات القطر الأخرى .

ثانياً : حركة الهجرة الداخلة (الوافدة) إلى محافظة النجف : –

ونقصد بها حركة المهاجرين الوافدين من محافظات القطر إلى محافظة النجف والتي يمكن الحصول على بياناتها من واقع جداول محل الميلاد والإقامة المتـوفرة فـي نتـائج التعداد العام للسكان الخاصة بمحافظة النجف حيث اعتبر المولودين خـارج المحافظـة والمقيمين فيها هم مهاجرون أليها من محافظات القطر الأخرى . يشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (11) إلى أن محافظة القادسية تأتي في مقدمة المحافظات التي أسهمت فـي حركة الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف فقد بلغت نسبتها (51,5 %) عام 1977 حيـث يظهر تأثير العوامل البشرية التي تتمثل بالعامل الديني والتاريخي فقد اكتسبت أهميتها عبر الزمن من احتضانها لمرقد الأمام علي (عليه السلام) والمراقد المقدسة الأخرى مما جعلها

جدول (2)

التوزيع العددي والنسبي لحجم الهجرة الوافدة (الداخلة) من محافظات القطر الى محافظة النجف وحسب محل الميلاد للمدة(1977-1997) .

السنوات / المحافظات	1977		1987		1997	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دهوك	87	0,1	69	0,1	-	-
نينوى	286	0,7	157	0,2	138	0,1
السليمانية	235	0,5	140	0,2	-	-
التاميم	248	0,5	214	0,2	241	0,2
اربيل	294	0,7	128	0,1	-	-
ديالى	536	1,2	470	0,4	448	0,5
الانبار	275	0,6	255	0,4	250	0,3
بغداد	4962	11,2	9004	8,8	12063	13,6
بابل	6782	15,4	6800	6,6	7738	8,8
كربلاء	1732	3,9	2262	2,2	3914	4,6
واسط	520	1,5	591	0,2	693	0,9
صلاح الدين	120	0,2	92	0,1	176	0,2
القادسية	22709	51,5	27370	26,7	28729	32,4
المثنى	1855	4,3	1993	1,9	2458	2,7
ذي قار	1909	4,3	2639	2,5	12282	13,9
ميسان	675	1,5	1415	1,3	1273	1,5
البصرة	853	1,9	48703	47,6	18010	20,3
المجموع	44078	100	102302	100	88413	100

المصدر :-

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان محافظة النجف لعام 1977،مصدر سابق، جدول رقم (30) ، ص38 .

2- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (24) ،ص12.

3- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، مصدر سابق ، جدول رقم(24) ، ص 12.

من أهم المحافظات الدينية ليس على مستوى القطر فحسب بل على مستوى العالم الإسلامي مما كان له الأثر الواضح في جذب السكان أليها فضلا عن عامل المسافة ، بالمقابل فان شدة عوامل الطرد في ريف محافظة القادسية والذي عانى من شحة مياه نهر الفرات خلال هذه المدة بسبب قيام سورية آنذاك بتخزين كميات إضافية من مياه نهر الفرات لملأ سد الطبقة . وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الثانية من حيث أعداد النازحين منها والوافدين إلى محافظة النجف إذ تشكل نسبتهم (15,4 %) ويلاحظ انه على الرغم من مجاورة المحافظتين لمنطقة الدراسة إلا إن محافظة القادسية تتفوق كثيرا على محافظة بابل في نسبة النازحين منها ، وقد تعود أسباب ذلك إلى قوة عوامل الطرد في المحافظة الأولى . فعلى الرغم من قوة عوامل الجذب في محافظة بغداد إلا إن هنالك أسباب عديدة تفرض على الفرد الهجرة منها كالوظيفة الحكومية التي تحتم على المهاجرين الهجرة إلى محافظة النجف أو لاسباب أخرى قد تكون اجتماعية أو اقتصادية .

وقد أسهمت المحافظات الثلاث بنسبة (78,1 %) من حجم الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف ، إما بقية محافظات القطر فان نسبة الوافدين منها تبلغ (21,9 %) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف لعام 1977. وأسهمت محافظة بغداد بنسبة قدرها (11,2 %) من مجموع الوافدين إلى المحافظة .

وفي عام 1987 تصدرت محافظة البصرة بقية محافظات القطر من حيث تزويد محافظة النجف بالمهاجرين الوافدين حيث بلغت نسبتهم (47,6 %) ويرجع سبب هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين من محافظة البصرة إلى قربها من ساحة العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات مما اضطر أبنائها للهجرة إلى محافظة النجف وبقية محافظات القطر .ويليها بالمرتبة الثانية محافظة القادسية بنسبة (26,7 %) ومحافظة بغداد بالمرتبة الثالثة بنسبة (8,8 %) وتحتل محافظة بابل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها (6,6 %) وقد استحوذت هذه المحافظات الأربع على نسبة قدرها(89,7%) من أعداد المهاجرين. بينما بلغت نسبة محافظات القطر الأخرى (10,3%) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف وكما هو واضح في الشكل رقم (12) .

ويشير الجدول رقم (2) والشكل رقم (13) إلى اتساع حجم التيار القـادم مـن محافظـة القادسية إلى محافظة النجف عام 1997 بحيث يمون المحافظة بنحو ثلث حجـم الهجـرة الداخلة أليها (32,4 %) نتيجة عوامل الطرد في تلك المحافظـة . ثـم تـأتي محافظـة البصرة بالمرتبة الثانية حيث تبلغ نسبتها (20,3 %) وعند مقارنة نسبتها مع عام 1987 يلاحظ وجود انخفاض كبير في أعداد الوافدين من محافظة البصرة

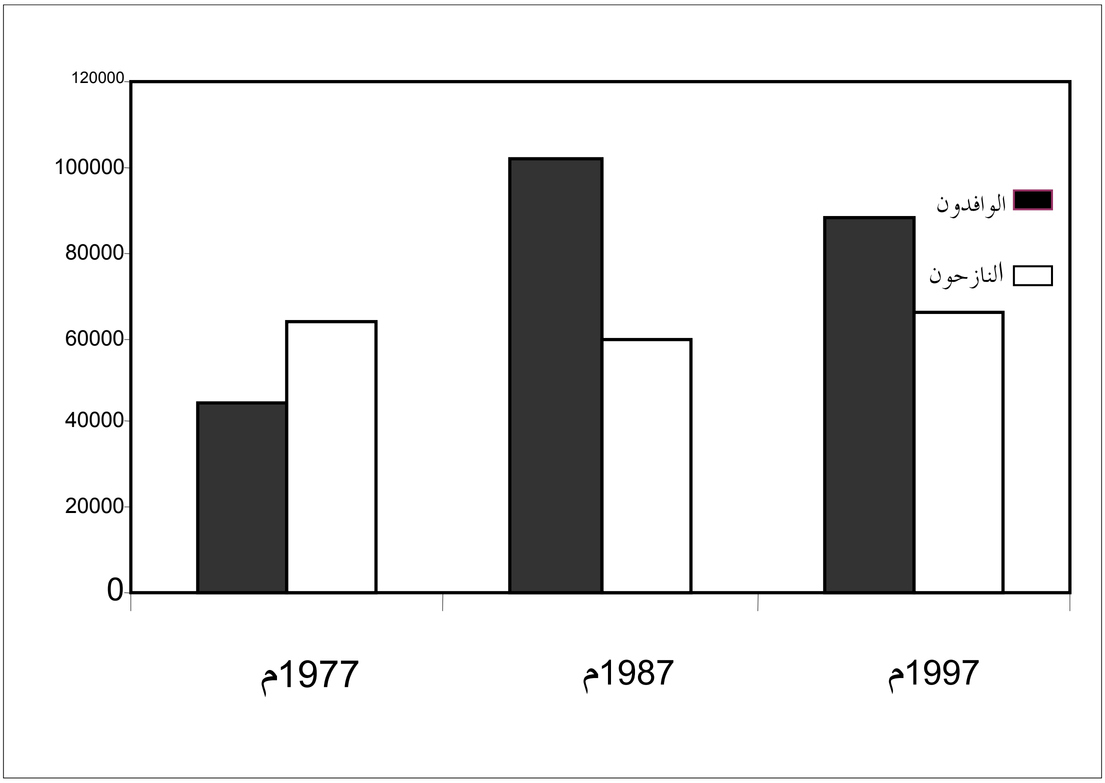
إلى محافظة النجف . ويعود سبب ذلك إلى انتهاء الحرب العراقيـة الإيرانيـة وتحـسن ظروف الحياة في محافظة البصرة مما أدى إلى عودة الكثير من السكان المهاجرين إلـى موطنهم الأصلي . وتحتل محافظتي بغداد وذي قار المرتبة الثالثة حيث بلغـت نـسبتهما (13,6 % ، 13,9 %) على التوالي وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الرابعة من حيث عـدد الوافدين والبالغة نسبتهم (8,8 %) من مجموع الوافدين أليها .

إذ تشكل هذه المحافظات الخمس مجتمعـة نـسبة قـدرها (89%) مـن جملـة المهاجرين الوافدين ،في حين أسهمت المحافظات الأخرى بنسبة (11%) مـن مجمـوع الوافدين إلى محافظة النجف وتتباين نسبة الهجرة الوافدة في كل محافظة من محافظـات القطر عن الأخرى تبعا لطول المسافة وشدة عوامل الطرد فيها ، فهي ترتفع في محافظتي ذي قار والمثنى أي المحافظات الجنوبية إذ تبلـغ نـسبتها (4,3 % ، 4,2 %) علـى التوالي فضلا عن محافظة القادسية وبابل وبغداد وكما هو موضح في الجدول رقـم (2) بينما يلاحظ في المحافظات الشمالية انخفاض كبير في نسبة الهجرة الوافدة إلى محافظـة النجف .ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (2) يلاحظ إن هنالك محافظـات عديـدة تمثـل مناطق الإرسال الرئيسة التي ترفد المحافظة بالمهاجرين والمتمثلة بمحافظات (القادسية ، بابل ،بغداد) عام 1977 . أما عام 1987 فتمثلت بمحافظات (البصرة ، القادسـية ، بغداد ، بابل) وقد أضيفت أليها محافظة ذي قار عام 1997. و كما هو واضح فان اكثر المهاجرين الوافدين إلى محافظة النجف هم من المحافظات المجاورة لها مثل محافظات القادسية وبابل وبغداد باستثناء محافظة البصرة حيث كان السبب الرئيس لحركة الهجـرة هو الحرب .

ومن ملاحظة الجدول رقم (2) والشكل رقم (14) يلاحظ أن حجم حركة الهجرة الداخلة إلى المحافظة من المحافظات الأخرى خلال عام 1977 اقل بكثير من حجم حركة الهجرة الخارجة من محافظة النجف حيث تقع ضمن محافظات القطر الطاردة للسكان والسبب في ذلك يعود إلى الظروف الاقتصادية المتدنية في تلك المدة فضلا عن استقرار الأوضاع في بقية محافظات القطر .

وعلى النقيض من ذلك يظهر خلال عام 1987 حيث يزداد حجم حركة الهجرة الداخلة للمحافظة والبالغة (102302) نسمة على حركة الهجرة الخارجة منها والبالغة (59846) نسمة أي أنها أصبحت اكثر جذبا للسكان ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المحافظة في ضوء تنفيذ العديد من المشاريع التنموية مثل معمل الألبسة الرجالية الجاهزة الذي أسس عام 1985 ومعمل سمنت الكوفة عام 1978 وكذلك معمل الإطارات في النجف عام 1987 فضلا عن العديد من المشاريع الأخرى والتي سيتم توضيحها بشكل تفصيلي في الفصل القادم ، هذا من جانب وكذلك موقع المحافظة البعيد عن خط المواجه العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية من جانب آخر . فضلا عن التوسع الحاصل في مجال التعليم الجامعي حيث تم فتح العديد من الكليات التابعة إلى جامعة الكوفة . فضلا عن ذلك ان العامل الديني الذي كان سببا في تركز السكان ومن ثم الحاجة إلى التوسع في النشاطات الاقتصادية الصناعية وخصوصا الصناعات الشعبية مثل صناعة الترب والسبح وكذلك التوسع التجاري مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة من اجل سد حاجة الزائرين الوافدين من داخل القطر وخارجه.

اما بالنسبة لحركة الهجرة الداخلة إلى محافظة النجف خلال عام 1997 فتميزت بالارتفاع مقارنة بحجم الهجرة الخارجة من المحافظة ويعود السبب في ذلك إلى العامل الوظيفي بالدرجة الأساس و كذلك إلى العوامل الاجتماعية الأخرى ، و إذا ما قارنا بين



شكل(14)

الوافدون إلى محافظة النجف والنازحون منها إلى محافظات القطر الأخرى للمدة (1977-1997)

حجم الهجرة الداخلة (الوافدة) إلى محافظة النجف والبالغة عددها (88413) نسمة عام 1977 بحجم الهجرة الداخلة إلى المحافظة عام 1987 والبالغ عددها (102302) نسمة يلاحظ ارتفاع حجم الهجرة الداخلة إلى المحافظة وذلك بسبب زوال بعض الظروف الاستثنائية مثل انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ومحاولة توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل.

وبصورة اكثر تفصيلا بالنسبة إلى حجم الهجرة الوافدة من محافظات القطر المختلفة إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف لعام 1997. ومن خلال الجدول رقم (3) يلاحظ إن مركز قضاء النجف احتل المرتبة الأولى من حيث استقبال الوافدين والبالغ عددهم (60909) نسمة حيث كان للعامل الديني في هذه الوحدة الإدارية وارتفاع مستوى الخدمات المختلفة تأثير كبير على جذب العديد من المهاجرين الوافدين إلى مركز قضاء النجف .ويأتي مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الوافدين القادمين أليه إذ بلغ عددهم (12857) نسمة وذلك للترابط الإقليمي بين مركز قضائي النجف والكوفة وقرب المسافة بينهما وتطور وسائل النقل والمواصلات وكذلك تأثير العامل الديني والتاريخي حيث توجد العديد من المراقد الدينية المقدسة في مركز قضاء الكوفة فضلا عن العوامل الاجتماعية وارتفاع مستوى الخدمات فيه مقارنة بالوحدات الأخرى عدا مركز قضاء النجف. وتحتل ناحية الحيدرية المرتبة الثالثة بالنسبة إلى أعداد المهاجرين الوافدين من محافظات القطر الأخرى إليها حيث بلغت أعدادهم (6617) نسمة ويأتي مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الرابعة ب(3961) نسمة ومن ثم تأتى نواحي المشخاب والعباسية والقادسية والحرية بالمراتب اللاحقة حيث بلغ عدد الوافدين إلى هذه الوحدات الإدارية (3008 ،1614 ،1451، 632) نسمة على التوالي . إما بالنسبة إلى ناحية الشبكة فهي من المناطق الطاردة للسكان حيث حصلت على اقل عدد من المهاجرين الوافدين والبالغ عددهم (90) نسمة ،ويعود السبب في ذلك إلى ضعف النشاطات الاقتصادية والخدمية فضلا عن بعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي .

جدول (3)

التوزيع العددي لحجم الهجرة الوافدة (الداخلة) إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية للمحافظات القطر المختلفة لعام 1997.

الوحدات الادارية / المحافظات	م.ق. النجف	ن. الحيدرية	ن.الشبكة	م.ق. الكوفة	ن. العباسية	ن. الحرية	م.ق. المناذرة	ن. المشخاب	ن، القادسية
دهوك	24	–	–	9	1	–	2	–	–
نينوى	101	3	–	22	8	4	4	1	1
السليمانية	42	–	–	16	–	–	17	–	–
التاميم	253	6	1	52	1	–	17	31	1
اربيل	36	–	–	26	–	–	7	–	–
ديالى	3350	18	–	104	–	–	24	18	1
الانبار	209	2	2	66	–	–	4	18	1
بغداد	9333	399	–	2834	249	69	542	677	83
بابل	4357	435	1	2039	510	124	274	158	24
كربلاء	2960	377	–	654	26	3	179	239	112
واسط	520	11	6	134	5	6	11	11	6
صلاح الدين	–	1	–	36	–	–	7	19	–
القادسية	344	619	45	3280	528	336	182	634	545
المثنى	1379	46	35	256	7	2	111	139	166
ذي قار	5705	4125	–	806	56	13	537	233	459
ميسان	781	40	–	164	49	3	14	7	29
البصرة	14030	535	–	2359	56	9	391	823	23
المجموع	60909	6617	90	12857	1614	632	3961	3008	1451س

المصدر :-

هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ،مصدر سابق ، جدول رقم (46) .

يتضح مما تقدم إن التوزيع العددي للهجرة الوافدة من محافظات القطر الأخرى إلى الوحدات الإدارية في محافظة النجف متباينة حيث يلاحظ إن مراكز ألاقضية والمتمثلة بمركز قضاء النجف والكوفة والمناذرة هي مراكز الجذب الكبرى للسكان وذلك من خلال حصولها على اكبر عدد من الوافدين . وأظهرت الدراسة الميدانية لعام 2000 وكما هو واضح في الجدول رقم (4) إن محافظة البصرة جاءت في مقدمة المحافظات التي أسهمت في الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف محتلة المرتبة الثانية وبنسبة(24,6 %) من عدد الأسر الداخلة ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من الهجرة الوافدة إلى محافظة بغداد إي شجعت على الهجرة منها حيث منع كل من كان مسقط رأسه خارجها عام 1977 من التملك أو التوظف فيها مما أدى إلى هجرة العديد من السكان والعودة إلى مناطق الأصل والمتمثلة بمحافظة النجف ،وتأتي محافظة القادسية بالمرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الأسر الوافدة (19,7 %) أسرة وذلك لشدة عوامل الطرد في محافظة القادسية أضافه إلى عامل المسافة وكانت نسب الأسر الوافدة لكل من محافظة كربلاء و ذي قار وبابل متقاربة حيث بلغت (8,4 % ، 7,3 % ، 7,7 %) من اسر العينة على التوالي وهذا يعود إلى العامل الديني إضافة إلى عامل المسافة ، أما بالنسبة للمحافظات الشمالية فان مساهمتها في الهجرة الداخلة إلى محافظة النجف كانت ضئيلة جدا من الأسر تكاد لا تذكر في بعض محافظاتها وذلك للظروف الاستثنائية التي تمر بها تلك المحافظات .

أما التوزيع الجغرافي للوافدين على الوحدات الإدارية لمحافظة النجف ومن خلال الجدول رقم (4) أن نسبة (50 %) من الأسر المهاجرة أقاموا في مركز قضاء النجف الذي استحوذ على نصف عدد الوافدين للمحافظة وذلك لما تتمتع به مدينة النجف من توفر الخدمات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن العامل الديني والتاريخي الذي منحها مكانة متميزة بين الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة ثم جاء مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية حيث أقام فيه اكثر من خمس عدد الأسر الوافدة إلى المحافظة أي بنسبة (21%) منهم واحتلت ناحية المشخاب المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الأسر (9,2 %) وهذا

جدول (4)

التوزيع النسبي لحجم الأسر الوافدة (الداخلة) إلى محافظة النجف بحسب الوحدات الإدارية من محافظات القطر المختلفة لعام 2000 حسب اسر العينة .

الوحدات الإدارية / المحافظات	م.ق. النجف	ن. الحيدرية	ن. الشبكة	م.ق. الكوفة	ن. لعباسية	ن. الحرية	م.ق. المناذرة	ن. المشخاب	ن. القادسية	المجموع
دهوك	0.7	–	–	–	–	–	–	–	–	0,7
نينوى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السليمانية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التاميم	2,1	–	–	0,7	–	–	–	–	–	2,8
اربيل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ديالى	–	–	–	–	–	–	–	0,7	–	0,7
الانبار	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بغداد	16,9	0,7	–	5,6	–	–	0,7	–	–	23,9
بابل	2,2	–	–	2,8	–	–	0,7	1,4	–	7,3
كربلاء	3,5	0,7	–	1,4	–	–	1,4	–	1,4	8,4
واسط	–	–	–	–	–	–	–	0,7	–	0,7
صلاح الدين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
القادسية	12,6	0,7	–	0,7	0,7	–	0,7	2,8	1,4	19,7
المثنى	0,7	–	0,7	0,7	–	–	0,7	–	–	2,8
ذي قار	1,4	0,7	–	1,4	–	0,7	0,7	1,4	1,4	7,7
ميسان	–	–	–	0.7	–	–	–	–	–	0,7
البصرة	9,8	1,4	–	7,1	0,7	1,4	–	2,2	2,2	24,6
المجموع	%50	% 4,2	%0,7	%21,1	%1,4	%2,1	%4,9	%9,2	%6,4	% 100

المصدر :-

حسبت بالاعتماد على ملحق رقم (6)

يوضح بوادر الهجرة المعاكسة من الحضر إلى الريف بسبب العوامــل الــسابقة الــذكر، ثم تأتي ناحية القادسية و مركز قضاء المناذرة و ناحية الحيدرية بنسب متقاربة بلغت (6,4 % ، 4,9 % ، 4,2 %) أسرة على التوالي ، بينما كانت اقل نسبة من الأســر الوافدة إلى ناحية الشبكة بسبب عوامل الطرد في هذه الناحية إضافة إلــى بعــدها عــن المراكز الحضرية والخدمية في المحافظة.

ثالثا:توزيع حركة الهجرة بين الوحدات ألادراية في المحافظة:-

تعتمد دراسة هذا النوع من حركات الهجرة على البيانات المسجلة لدى مديرية الأحوال المدنية وهي بيانات تغير السكن ومحل الإقامة ، وان البيانــات المــذكورة مــا هــي إلا مؤشرات لاتجاهاتها العامة لان اغلب المتنقلين بين وحدات المحافظة الإدارية لــم ينقلــوا السجلات إلى أماكن أقامتهم الجديد باستثناء عدد قليل منهم والذين دفعتهم الضرورة إلــى ذلك .

يتضح من الجد ول رقم (5) والشكل رقم (15) الذي يؤشر حركة الهجــرة بــين الوحدات الإدارية للمحافظة أن مركز قضائي النجف والكوفة هما أهــم مراكــز الجــذب السكاني وذلك من خلال تفوق عدد الوافدين أليهما على عدد النازحين منهما حيــث يــأتي مركز قضاء النجف بالمرتبة الأولى من حيث عدد الوافدين أليه حسب بيانات عام 1987 والبالغ عددهم (1878) نسمة ويعود ذلك إلى توفر فرص العمل المتنوعة فــضلا عــن تأثره بالعامل الديني والتاريخي حيث يعد العامل الأساسي والفعال في نشأة هذا المركــز وتوسعه عمرانيا واقتصاديا وتجاريا واعطائه صفة المدينة الدينية وكذلك ارتفاع مــستوى الخدمات الحكومية مما جعل هذا المركز هدفا للهجرة . والواقع أن الحركــة المؤشــرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الهجرة الفعلية حيث اتسع مركز قضاء النجــف اتــساعا كبيرا خلال هذه المدة (فترة الثمانينيات) فظهرت أحياء سكنية عديدة منها (العروبــة ، اليرموك ،صدام ،الرسالة،النصر،حي الميلاد و غيرها من الأحياء) مما يدل على اتــساع المساحة السكنية والذي سنوضحه في الفصل الخامس بشكل اكثر تفصيلا . وهذا يعود إلى

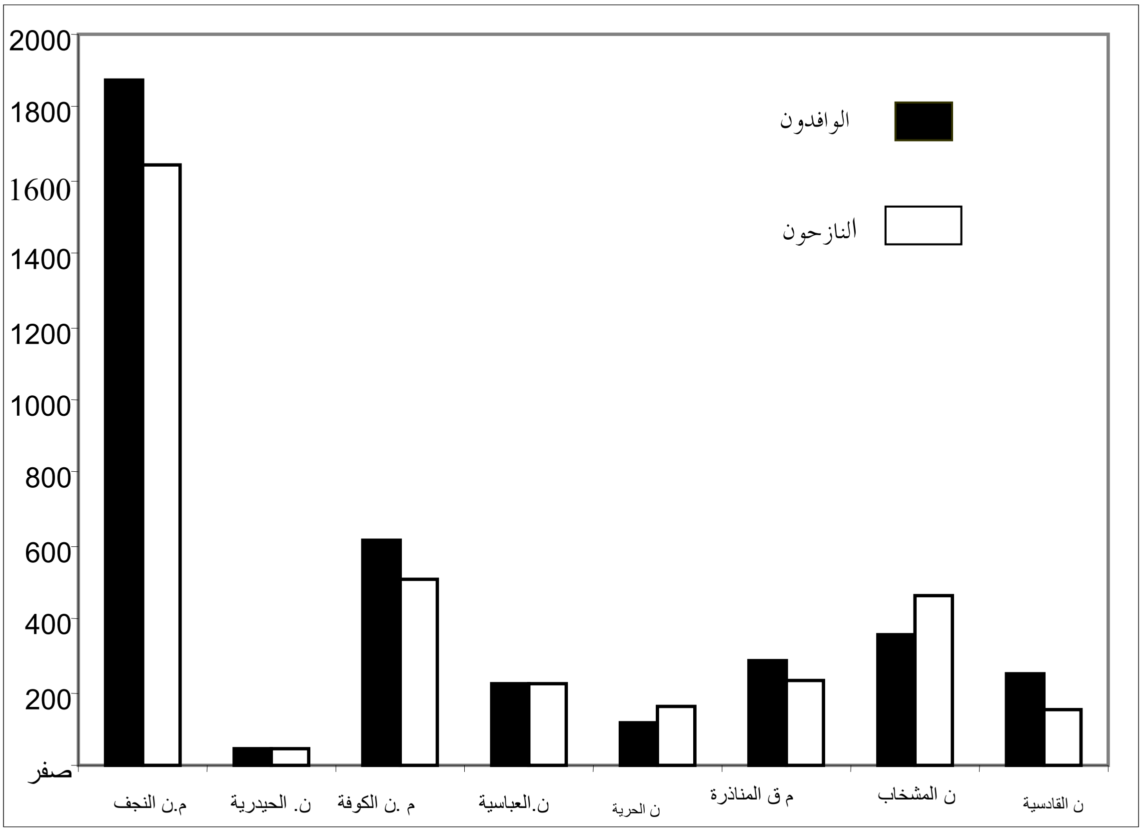
جدول (5)

التوزيع العددي والنسبي لحركة الهجرة الخارجة والداخلة من والى الوحدات الإدارية في محافظة النجف واجمالي الهجرة لعامي 1987–و 1997

الوحدات الادارية	1987				1997			
	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	اجمالي الهجرة	التوزيع النسبي	الهجرة الداخلة	الهجرة الخارجة	اجمالي الهجرة	التوزيع النسبي
م.ق.النجف	1878	1647	3525	48,7	1745	1393	3138	40,9
ن. الحيدرية	47	47	94	1,3	136	128	264	3,4
م. ق. الكوفة	620	507	1127	15,5	438	492	930	12,1
ن. العباسية	225	222	447	6,3	615	307	922	12
ن. الحرية	115	163	274	3,7	58	58	116	1,5
م. ق. المناذرة	283	235	518	7,3	463	307	770	10,2
ن. المشخاب	360	466	856	11,8	537	311	848	11,2
ن.القادسية	248	148	396	5,4	342	324	666	8,7
المجموع	3776	3435	7237	%100	4334	3320	7654	%100

المصدر :-

وزارة الداخلية ، مديرية الأحوال المدنية العامة ، سجلات غير منشورة لحركة السكان للأعوام 1987، 1997.



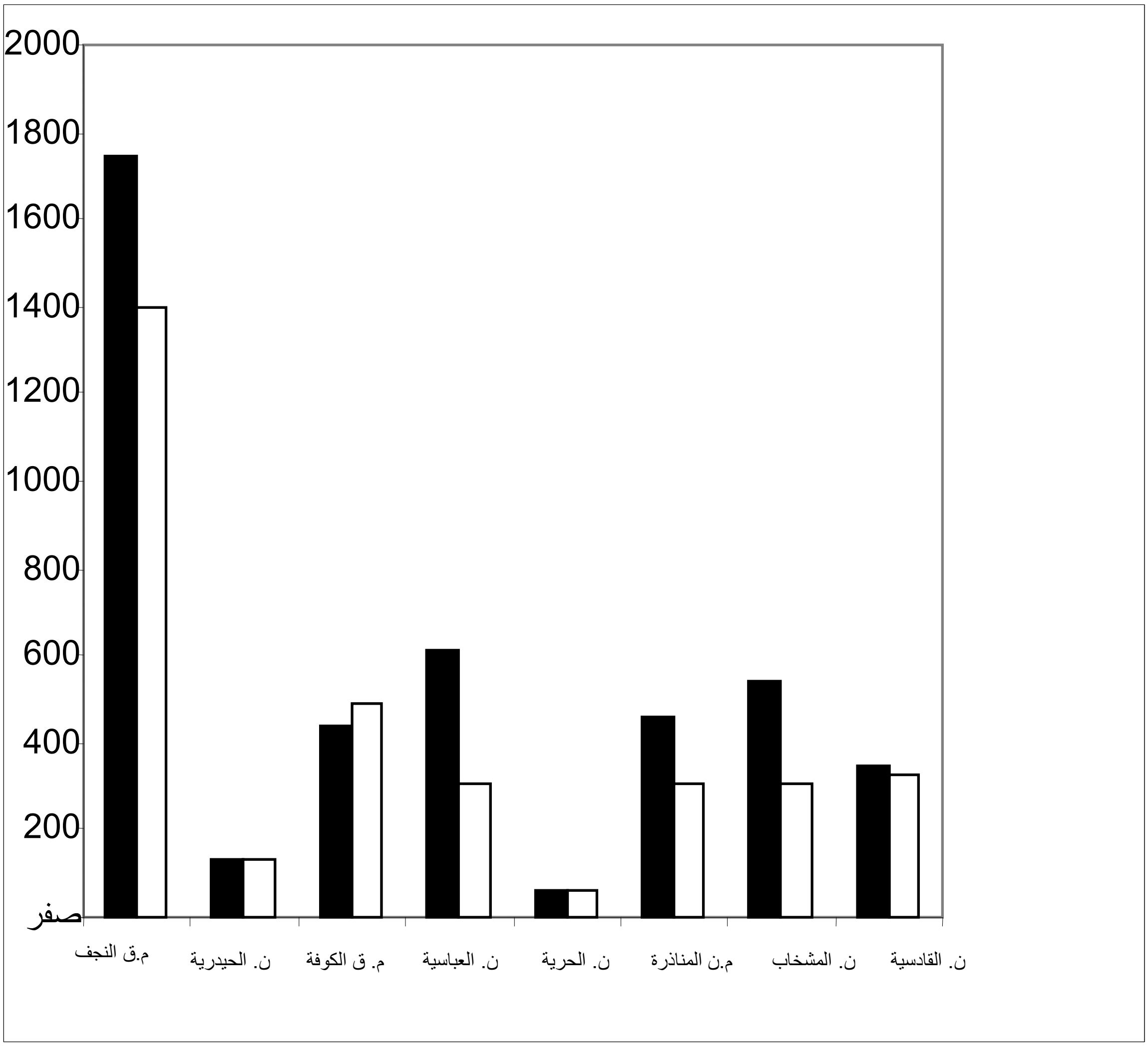
شكل (15)

حركة السكان النازحين والوافدين بين الوحدات الإدارية لمحافظة النجف لعام 1987

زيادة عدد السكان الوافدين إلى مركز قضاء النجف سواء كان من داخل المحافظة أي بين وحداتها ألا دارية أو من خارجها أي بين محافظة النجف و محافظات القطر الأخرى.

إما مركز قضاء الكوفة فقد بلغ عدد الوافدين أليه من الوحدات الإدارية الأخرى (620) نسمة وذلك لقربه من مركز قضاء النجف لجاذبيته الدينية والتاريخية إلى جانب ارتفاع مستوى الخدمات الحكومية المقدمة . ويأتي مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الثالثة حيث بلغ عدد الوافدين أليه (283) نسمة ويعود السبب لكونه مركزا حضاريا تتوفر فيه فرص العمل وبعض خدمات البنى الارتكازية الضرورية للإنسان والتي ينعدم وجودها في النواحي التابعة للمحافظة. اما ناحية الحيدرية فتميزت بالتوازن بين عدد المهاجرين الوافدين والنازحين منها والبالغ عددهم (47) نسمة لكل منهما . أما ناحية المشخاب فتميزت بكون عدد المهاجرين الخارجين منها يفوق عدد الوافدين أليها والبالغة أعدادهم (466,390) نسمة على التوالي . ويتضح من الجدول السابق إن عدد الوافدين إلى الوحدات الإدارية يفوق عدد النازحين منها والبالغ عددهم (3776،3435) نسمة على التوالي .ومن خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (16) يلاحظ إن عدد المهاجرين الداخلين في عام 1997 إلى الوحدات الإدارية لمحافظة النجف والبالغ عددهم (4334) نسمة يفوق عدد المهاجرين الخارجين منها و البالغ عددهم (3320) نسمة . ويلاحظ أن مركز قضاء النجف بقي محافظا على احتلال المرتبة الأولى بالنسبة لاعداد الوافدين والبالغ (1745) نسمة وذلك للأسباب الأنفة الذكر. وقد احتلت ناحية العباسية المرتبة الثانية بالنسبة لاعداد الوافدين والبالغ عددهم (615) نسمة وهذا مؤشر يؤكد بوادر الهجرة المعاكسة إي من الحضر إلى الريف وما قدمته الدولة من تشجيع للفلاح من اجل العودة إلى الريف واستغلال الأرض الاستغلال الأمثل لتطوير اقتصاد القطر بسبب الظروف التي يمر بها في الوقت الحاضر .

بينما تراجع مركز قضاء الكوفة إلى المرتبة الخامسة من حيث عدد الوافدين أليه والبالغ (438) نسمة وهو عدد منخفض مقارنة بعدد المهاجرين الخارجين منه والبالغ عددهم (492) نسمة . إما بالنسبة إلى ناحية المشخاب فقد حصل فيها تغير ملحوظ مقارنة



شكل (16)

حركة السكان الوافدين والنازحين بين الوحدات ألادارية لمحافظة النجف للعام 1997

بعام1987 حيث يلاحظ إن عدد الوافدين إلى هذه الناحية قد بلغ (537) نسمة عام 1997 إي إن عددهم فاق عدد النازحين من هذه الناحية و البالغ عددهم (311) نسمة ذلـك بسبب تشجيع الدولة من اجل توفير المنتجات الزراعية اللازمة لسد حاجة المواطنين منها بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على القطر.

ويأتي مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الرابعة حيث بلغ عدد الوافدين أليه (463) نسمة إما ناحية الحرية فقد تميزت بالتوازن بين عدد المهاجرين الوافدين والنازحين منها والبالغ عددهم (58) نسمة لكل منهما .

اتضح مما تقدم ضعف حركة الهجرة بين الوحدات الإدارية ووجود قصور واضـح فيها وان تأثيرها محدود على تغير حجم السكان في المحافظة ووحداتها الإداريـة قياسـا بحركة الهجرة بين محافظة النجف ومحافظات القطر الأخرى سواء الداخلة إلى المحافظة أو الخارجة منها .وهذا يعد مؤشراً حقيقياً يدل على سيادة الهجرة الريفية في المحافظة إي من الريف إلى الحضر والتي سوف يتم تناولها لاحقاً كإحدى أنـواع الهجـرة الداخليـة وبحسب البيئة .

رابعا : توزيع حركة الهجرة الداخلية بحسب البيئة . وتقسم إلى :-

الهجرة من الريف إلى الحضر : وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر إحدى أهـم أشكال الهجرة الداخلية في المحافظة والتي أخذت تتفاقم خلال النصف الأخير من القـرن الماضي ليس في المحافظة فحسب بل في معظم محافظات القطر . وان لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتباين توزيع الخدمات بين الريف والمدينة تأثير كبيـر لنـشوء حركة الهجرة بينهما . حيث تتولد الهجرة الريفية نتيجة لوجود قوتين قوة طاردة تحمـل السكان لاسيما القادرين منهم على العمل للهجرة من الريف إلى المدينة وقوة جاذبـة فـي المدينة تجذبهم أليها حيث تتوفر فرص الحياة والمعيشة الجيـدة ، فـضلا عـن ضـعف مردودات العمل الزراعي في الريف سابقا إلى جانب اتساع أبواب التوظيف والعمل فـي دوائر الدولة ومؤسساتها . وان مثل هذا الانتقال حدث أيضا بفعـل التقنيـات الـصناعية

الحديثة والثورة التكنولوجية وتركز اكثر المصانع والمؤسسات الحكومية في المراكز الحضرية (المدن) .

ولدراسة هذه الحركة تم الاعتماد على نسبة سكان الريف في التعدادات السكانية الثلاثة (1977,1987,1997) وكما هو واضح في الجدول رقم (6) حيث بلغت نسبة سكان الريف في المحافظة (32,2 % ،) عام 1977 ، وقد انخفضت إلى (27,2 %) عام 1987 . وقد امتازت هذه الهجرة بالتذبذب ،ويعود سبب ذلك إلى عوامل عدة تأتي في مقدمتها أن غالبية المهاجرين هم من أبناء الريف تدفعهم ظروفهم المختلفة إلى الهجرة بحثا عن فرص عمل أفضل ، فضلا عن حدوث تغيرات إدارية مثل استحداث وحدات أدارية جديدة . كما حدث في محافظة النجف إذ تم إلغاء ناحية الحيرة وألحقت بقضاء المناذرة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (312) في 1989/6/29 ، حيث يعد أحد العوامل المهمة في انخفاض نسبة سكان الريف إذ يتم تحويل عدد كبير من سكان الريف إلى الحضر بينما يلاحظ ارتفاع نسبة سكان الريف عام 1997 والبالغة نسبتهم (30 %) مقارنة بعام 1987 . ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى الظروف التي يمر بها القطر والتي تم ذكرها سابقاً. حيث اتجه سكان الريف إلى ممارسة الزراعة على نطاق واسع بفعل تشجيع الدولة لسد حاجة السكان منها وشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مرتفعة مما يعني أن الزراعة أصبحت مجزية اقتصاديا فادى هذا إلى نشاط حركة الهجرة المعاكسة من مراكز ألا قضية والنواحي إلى الريف المجاور لها فضلا عن التعديل الإداري الذي أشير أليه آنفا .

ومن هنا يتضح إن هناك علاقة بين الريف والمدينة وعليه فان الريف لا يغذي المدينة بالطعام فقط بل بالسكان أيضا عن طريق حركة الهجرة التي تؤدي إلى ارتفاع حجمها واتساع رقعتها السكنية وسيتم توضيحها في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

وقد عرفت الهجرة الريفية بأنها (تغير محل الإقامة من مكان يقع خارج الحدود البلدية إلى داخلها [1] .

---

[1] د. مكي عزيز ،"بعض خصائص واتجاهات الهجرة من الارياف الى المدن في العراق " ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد (16) ، 1973 ،ص417 .

جدول (6)

نسبة سكان الريف إلى أجمالي سكان محافظة النجف
للمدة (1977–1997)

السنوات	عدد سكان المحافظة	عدد سكان الريف	نسبة سكان الريف الى مجمـــوع سكان المحافظة
1977	389680	125647	32,2 %
1987	590078	160774	27,2 %
1997	775042	233124	30 %

المصدر :-

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجـــف لعام 1977، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ،ص23 .
2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجـــف لعام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص75 .
3- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ،ص76.

وللحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة ينبغي الاهتمام بالريف ورفع مستواه عن طريق إقامة المراكز الحكومية لتقديم الخدمات الصحية والثقافية و الاجتماعية المختلفة و تصنيع الريف بالصناعات الريفية وربطه بالمدينة بطرق نقل ووسائل اتصال متقدمة [1] . فضلا عن تشجيع الهجرة العكسية أي من المدينة إلى الريف إي عودة الفلاح إلى أرضه كما هو حاصل في الوقت الحاضر وللأسباب التي تم ذكرها سابقا .

1- **الهجرة من الحضر إلى الريف** :- إن هذا النوع من حركة الهجرة الداخلية لا يزال ضعيف وذلك بسبب بقاء عوامل الطرد قائمة في الريف والتي منها انخفاض مستوى الخدمات فضلا عن بقاء عوامل الجذب في مكان الوصول في المدينة . فعندما تضعف أو تزول عوامل الطرد والجذب في وقت واحد في منطقتي الأصل والوصول ستبدأ الهجرة المعاكسة والمتمثلة بالهجرة من الحضر إلى الريف[2] .وهذا ما يلاحظ في الوقت الحاضر من خلال زيادة عدد سكان الريف بحيث إذا ما استمرت هذه الزيادة في المستقبل فأنها تعد نقطة تحول كبيرة في اتجاهات حركات السكان المكانية ولاشك أن أهم أسباب نشاط هذا النوع من الهجرة هو ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وتشجيع الدولة للفلاحين لزراعة أراضيهم وشراء منتجاتهم بأسعار مرتفعة مما أدى إلى هجرة أعداد من اسر المدن إلى الريف ومعظمهم من المهاجرين الجدد ، إي الذين لم يتركوا موطنهم الأصلي إلا منذ مدة قصيرة إما القدامى الذين تغير نمط حياتهم نتيجة لطول مدة إقامتهم في مكان الوصول فمن الصعب عودتهم إلى موطنهم الأصلي . ومن خلال الدارسة الميدانية تبين أن نسبة 3% من اسر المدن يفضلون الانتقال إلى الريف* . إذا ما توفرت الأرض الزراعية والسكن المناسب بالإضافة لما يتمتع به الريف العراقي من جمال

([2])د. احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مصدر سابق ، ص119 .

* سؤال رقم (2) ضمن استمارة الاستبيان حيث تضمنت سادسا :- معلومات خاصة عن الهجرة . سؤال (اذا كنت تسكن المدينة حاليا فهل تفضل الانتقال الى الريف)؟ فكان جزء من الاجابات تحدد " بنعم ".

الطبيعة والتخلص من ضوضاء المدينة وهو ما يمثل بوادر الهجرة المعاكسة . وان أي تطور سيحدث لريف محافظة النجف بشكل خاص والريف العراقي بشكل عام سيشجع عدد من السكان على العودة إلى مكان الأصل ، لذلك ينبغي الاهتمام بالريف وتطويره ومحاولة الحد من الفوارق الكبيرة بين المدينة والريف .

2- حركة الهجرة من الحضر إلى الحضر : -

ويقصد بها حركة السكان من المراكز الحضرية إلى مراكز حضرية اكثر جذبا للسكان ، حيث إن المراكز الحضرية التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني بشكل واضح وتتميز بتركيز سكاني كبير لا يعود سبب نمو السكان في هذه المراكز الحضرية إلى معدلات الخصوبة العالية والهجرة من الريف إلى الحضر فقط ، وانما يعود كذلك إلى ارتفاع نسبة المهاجرين أليها والقادمين من المراكز الحضرية أيضا، وتختلف الأهمية النسبية لحجم حركة الهجرة من الحضر في نمو المناطق الحضرية الرئيسة طبقا لدرجة التحضر نفسها ، كما أثبتت العديد من الدراسات في كثير من الدول النامية [1] .

ومن خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أن نسبة المهاجرين الوافدين من مدن محافظات القطر المختلفة اي المهاجرين الحضر إلى محافظة النجف قد بلغت نسبتهم (84%) عام 1977 ، في حين ارتفعت النسبة إلى (89,1 %) عام 1987 وذلك للأسباب الأنفة الذكر . إما في عام 1977 فقد بلغت نسبة المهاجرين الحضر الوافدين إلى محافظة النجف (78,8 %) من مجموع السكان الوافدين ، حيث يلاحظ من خلال التعدادات السكانية الثلاثة أن السكان الوافدين من المراكز الحضرية كانت نسبتهم تفوق نسبة سكان الريف في محافظات القطر المختلفة وهذا يدل على إن هناك العديد من الأسر الوافدة قد انتقلت من مركز حضري إلى أخر وذلك لوجود عوامل جذب أقوى

---

(1) احمد سيف النصر ،" الهجرة إلى الحضر ومن الحضر في مصر دراسة تحليلية لبيانات محل الميلاد " ، النشرة السكانية ، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا ، العدد(26) ، بغداد ، 1985 ، ص17 .

جدول (7)

حجم حركة الهجرة الوافدة من محافظات القطر المختلفة وحسب البيئة الى محافظة النجف للمدة (1977-1997)

المحافظات	1977			1987			1997		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
دهوك	67	20	87	59	10	69	21	6	27
نينوى	260	26	286	108	49	157	135	3	138
السليمانية	213	22	235	136	4	140	50	9	59
التاميم	228	20	248	207	7	214	212	29	241
اربيل	265	29	294	119	9	128	59	9	68
ديالى	500	36	536	200	43	470	408	40	448
الانبار	293	12	305	229	26	255	226	24	250
بغداد	4650	312	4962	8204	800	9004	10819	1244	12063
بابل	5215	1567	6782	5437	1363	6800	6066	1672	7738
كربلاء	1605	127	1732	1874	388	2262	3170	744	3914
واسط	460	60	520	527	64	591	613	80	693
صلاح الدين	117	3	120	92		92	173	3	176
القادسية	18625	4087	22709	22197	5173	27370	23601	5128	8729
المثنى	1259	596	1855	1406	587	1993	1868	590	2458
ذي قار	1860	49	1909	2499	140	2639	5613	6669	12282
ميسان	642	33	675	1273	178	1415	1128	145	1273
البصرة	800	53	853	46463	2240	48703	15676	2334	18010
المجموع	73029	7049	44078	91030	11081	10211 1	69838	18729	88567

المصدر :- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان محافظة النجف لعام 1977،مصدر سابق ،جدول رقم (30) ، ص38 .

2- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (24) ،ص12.

3- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، مصدر سابق ، جدول رقم (24) ، ص12 .

تلك دفعت بتوفير الأسر للانتقال إلى المدن التي تميزت المشاريع الصناعية التنموية المختلفة إضافة إلى الخدمات المختلفة حيث توفر الكليات والمراكز التعليمية الأخرى والذي رافق ذلك توفر السكن المناسب لأساتذة الجامعة الأمر الذي أدى إلى تغير محل أقامتهم فضلا عن العوامل الاجتماعية والخدمية الأخرى التي ساعدت على الهجرة واستقرار المهاجرين في المراكز الحضرية المختلفة في المحافظة .

المبحث الثاني : طرق قياس حركة الهجرة في محافظة النجف : -

سيتم في هذا المبحث دراسة طرق قياس حركة الهجرة بعد أن تــم توضــيح حركــة السكان المكانية من حيث مصادرها ومفهومها وأشكالها واتجاهاتها . وهناك عدة طــرق لقياس حركة الهجرة منها طريقة محل الميلاد والإقامة وطريقة معدل النمو القومي وكذلك طريقة نسبة البقاء وطريقة الإحصاءات الحيوية . وتتناول هذه الدراسة طريقتين منهما الأولى والثانية وذلك لتوفر البيانات الخاصة بقياسها خــلال مــدة الدراســة (1977-1997) ويمكن حسب الطريقة الثانية قياس حجم الهجرة على مستوى الوحدات الإدارية فضلا عن المحافظة ككل وهي كما يأتي :-

1- بواسطة محل الميلاد والإقامة Place of Birth and Place of Residence

تعد هذه الطريقة من الطرق الشائعة والبسيطة وذلك لاعتمادها على نتائج التعدادات السكانية والتي من خلالها يمكن التعرف على التغير الميكانيكي للسكان (1). حيث يتم استخدام جداول محل الميلاد مقارنة بمكان الإقامة وقت التعداد (2) . فالذين عدوا في محافظة النجف مثلا وليسوا من مواليدها يعدون مهاجرين من الجهات التي ولدوا فيها إلى محافظة النجف ، وعلى العكس من ذلك يعد الذين عدوا في محافظات أخرى وكانوا من مواليد محافظة النجف مهاجرين من محافظة النجف إلى الجهات التي عدوا فيها . والفرق بين عدد السكان الوافدين إلى محافظة النجف وعدد السكان المغادرين منها خلال مدة معينة يمثل صافى الهجرة خلال تلك المدة . وإذا تم جمع عدد السكان الوافدين إلى منطقة الدراسة وعدد السكان المغادرين منها خلال مدة معينة فانه يمثل أجمالي الهجرة خلال تلك المدة .وتتميز هذه الطريقة انه يمكن من خلالها معرفة حركة الهجرة بسهولة لذلك تفضل على غيرها من الطرق المتبعة . ويتضح من الجدول رقم (8) الذي يشير إلى حجم صافي الهجرة بالنسبة لمحافظات القطر وحسب نتائج

---

(1) عبد الحسين زريني وآخرون ، مصدر سابق ، ص162 .

(2) د. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص168 .

جدول (8)

التوزيع العددي للهجرة الداخلة والخارجة وصافي الهجرة واجمالي الهجرة لمحافظات القطر حسب طريقة محل الميلاد والإقامة لعام 1997

المحافظات	الهجرة الداخلة In-migration	الهجرة الخارجة Out-migration	صافي الهجرة Net-migration	اجمالي الهجرة Gross-migration
نينوى	22503	62001	39498-	84474
التاميم	71647	38712	32935	110359
ديالى	82111	117615	35504-	199726
الانبار	47471	57694	10223-	105165
بغداد	718208	241926	476282	960134
بابل	83379	78345	5034	161724
كربلاء	113761	30952	82809	144713
واسط	59473	117061	57588-	176534
صلاح الدين	65504	35701	29803	101205
النجف	88413	66021	22392	154434
القادسية	39742	104802	65060-	144544
المثنى	18853	27245	8392-	46098
ذي قار	20430	181009	160579-	201439
ميسان	24549	238714	214165-	263263
البصرة	93660	151906	58246-	245566

المصدر :- الباحث بالاعتماد على :-

جمهورية العراق ،هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997 ، كافة محافظات القطر ، 2000 ، جدول (24) ، ص83 .

التعداد العام للسكان لعام 1997 . عدا المحافظات الشمالية (دهوك ، السليمانية ، اربيل) لعدم توفر بياناتها في هذا التعداد لظروف استثنائية خاصة بتلك المحافظات . ومن خلال الجدول يلاحظ إن حجم صافي الهجرة في محافظة النجف هو موجب ويبلغ (22392) نسمة فضلا عن خمس محافظات أخرى تتمثل ب(بغداد ، التاميم ، بابل، كربلاء ، صلاح الدين) أي إنها محافظات جاذبة للسكان أي أن حجم الهجرة الداخلة لها يكون اكبر من حجم الهجرة الخارجة منها . ويعود ذلك إلى قوة عوامل الجذب في تلك المحافظات حيث تتوفر فيها فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات اضافة الى العامل الديني الذي لعب دورا مهما بالنسبة لمحافظة النجف . ويوضح الجدول السابق ان محافظة بغداد تأتي في مقدمة محافظات القطر استقطابا للسكان إذ بلغ حجم صافي حركة الهجرة فيها (476282)نسمة إي بنسبة (73,3 %) من أجمالي حجم صافي الهجرة الوافدة ويعود ذلك إلى قوة عوامل الجذب في محافظة بغداد المتمثلة بتوفر فرص العمل بشكل كبير وفي كافة المجالات الاقتصادية إضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات الاجتماعية ولكونها العاصمة وبما تتميز به من موقع إقليمي متميز .

وتأتي محافظة كربلاء بالمرتبة الثانية بعد محافظة بغداد ، إذ يصل صافي الهجرة فيها إلى (82809) نسمة إي بنسبة (12، 7 %) ثم تأتي محافظة التاميم بالمرتبة الثالثة حيث بلغ حجم صافي حركة الهجرة (32935) نسمة ويعود ذلك إلى وجود حقول استخراج ومصافي النفط فيها مما أدى إلى جذب السكان لتوفر فرص العمل والسكن المناسب ، وتأتي محافظتا صلاح الدين و بابل بالمرتبتين الخامسة والسادسة بعد محافظة النجف إذ بلغ حجم صافي الهجرة فيهما(29803 ، 5034) نسمة على التوالي . إما بالنسبة لمحافظة النجف والتي تقع ضمن المحافظات الجاذبة للسكان فقد بلغ حجم صافي حركة الهجرة فيها (22932) نسمة وقد احتلت بذلك المرتبة الرابعة بين محافظات القطر الجاذبة للسكان وذلك لما تتمتع به هذه المحافظة من مكانة دينية متميزة ليس بين محافظات القطر بل ضمن دول العالم الإسلامي .

حيث جاءت محافظة النجف بعد محافظتي بغداد و كربلاء فضلا عن محافظة التاميم التي احتلت المرتبة الثالثة كما ذكر سابقا وعند مقارنة هذه المحافظات مع منطقة الدراسة محافظة النجف يلاحظ إن هذه المحافظات تتمتع بمكانة اقتصادية جيدة حيث إن المنشآت الصناعية والتجارية نشأت وتطورت منذ زمن ليس بالقصير في محافظة بغداد، وبعد ذلك توسعت وشملت محافظات عديدة كما هو الحال بالنسبة لمحافظة كربلاء التي تطورت صناعيا وتجاريا منذ مدة طويلة وكانت تشمل مساحة اكبر من القطر حيث كانت محافظة النجف عبارة عن قضاء تابع لمحافظة كربلاء ولكن بعد إن أعلنت النجف كمحافظة في عام 1976 وبدأ الاهتمام بها حيث أن محافظة النجف حديثة العهد كمحافظة فتم إنشاء العديد من المنشآت الصناعية سواء الصغيرة منها أم الكبيرة حيث بدأت أعداد كبيرة من الزائرين بالوفود إلى محافظة النجف من كافة أنحاء القطر والعالم الإسلامي وبشكل خاص خلال السنوات الأخيرة مما جعلها من المحافظات النشطة اقتصاديا . ويلاحظ أيضا اتجاه حكومة الثورة إلى الاهتمام بالمحافظة وتطويرها والقيام بالعديد من المشاريع البلدية والتي تعد إنشاء مدينة الزائرين في مركز قضاء النجف من أهم المشاريع السياحية في المحافظة بالإضافة إلى العديد من الفنادق فضلا عن الاهتمام بشوارع المحافظة بصورة عامة ومدينة النجف بصورة خاصة لتوفير سبل الراحة للزائرين باعتبارها من محافظات السياحة الدينية المهمة وذلك لاحتظانها مرقد الأمام علي (عليه السلام) ومراقد العديد من العترة الطاهرين وكذلك الأماكن التاريخية المهمة وهذا جعل من محافظة النجف مركز جذب للعديد من المهاجرين القادمين من كافة أنحاء القطر .

أما بالنسبة لمحافظات القطر الأخرى والبالغ عددها تسع محافظات فأنها تميزت بحجم هجرة سالب إي أنها أعطت من سكانها إلى المحافظات الجاذبة اكثر مما أخذت منها أي إن حجم الهجرة الخارجة من تلك المحافظات اكبر من حجم الهجرة الداخلة أليها وتشمل (نينوى ، ديالى ، الانبار ، واسط ، القادسية ، المثنى ،ذي قار، ميسان ، البصرة) ويعود سبب هجرة السكان من تلك المحافظات لشدة عوامل الطرد فيها سواء الاقتصادية منها أم الاجتماعية أو لظروف استثنائية متمثلة بالحرب وغيرها من

العوامل. وقد احتلت محافظة ميسان المرتبة الأولى من بين المحافظات الطاردة للسكان إذ بلغ حجم صافي الهجرة لكل منها وكما هو واضح في الجدول رقم (8) .

إما بالنسبة لحجم الهجرة الصافية في المحافظة مع محافظات القطر الأخرى 0 فقط شهدت تباين واضح مما جعلها تأخذ بعداً موجبا أو سالبا خلال مدة الدراسة (1977-1997) وكما هو واضح من خلال الجدول رقم (9) حيث يلاحظ إن صافي حركة الهجرة في محافظة النجف كان موجبا مع خمس محافظات متمثلة ب (بابل ، القادسية ، المثنى ، ذي قار ، ميسان) بينما كان سالب مع محافظات القطر الأخرى وهذا يدل على أن محافظة النجف كانت تعد من محافظات القطر الطاردة للسكان خلال عام 1977 ، وذلك لسوء الظروف المعيشية و الخدمية والتي كانت تمر بها محافظة النجف خلال تلك المدة أي لشدة عوامل الطرد فيها .

ويوضح الجدول السابق إن محافظة بغداد تحتل المرتبة الأولى من حيث استقطاب سكان محافظة النجف إذ بلغ صافي حركة الهجرة (-27580) نسمة عام 1977 ويعود ذلك لتوفر فرص العمل والتطور الذي شهدته محافظة بغداد انذاك مقارنة بمحافظة النجف ، بينما احتلت محافظة كربلاء المرتبة الثانية حيث بلغ صافي حركة الهجرة (-5642) نسمة و ذلك لقرب محافظة كربلاء من محافظة النجف فضلا عن تشابه الظروف الاجتماعية وخاصة الدينية منها والتشابه الكبير في العادات والتقاليد . بينما احتلت محافظتي التاميم واربيل المرتبة الثالثة و الرابعة إذ بلغ حجم صافي الهجرة (-1953، -1260) نسمة على التوالي ويعود سبب هجرة سكان محافظة النجف إلى المحافظتين السابقتين إلى توفر فرص عمل افضل بالدرجة الأساس في معامل استخراج وتصفية النفط الموجودة في كركوك كذلك لحصولهم على السكن المناسب مما أدى إلى استقرارهم فيها إما بالنسبة إلى المحافظات الأخرى فقد احتلت المراتب بصورة متتالية ومتقاربة وذلك لتقارب حجم صافي الهجرة بينهما .

جدول (9)

توزيع صافي حركة الهجرة بين محافظة النجف ومحافظات القطر المختلفة للمدة (1977-1997)

المحافظات	1977			1987			1997		
	الهجرة الوافدة الى محافظة النجف	الهجرة الخارجة من محافظة النجف	حجم صافي حركة الهجرة	الهجرة الداخلة الى محافظة النجف	الهجرة الخارجة من محافظة النجف	حجم صافي حركة الهجرة	الهجرة الداخلة الى محافظة النجف	الهجرة الخارجة من محافظة النجف	حجم صافي حركة الهجرة
دهوك	87	655	568-	69	32	37	-	-	-
نينوى	286	616	330-	157	125	32	138	717	579-
السليمانية	235	941	706-	140	111	29	-	-	-
التاميم	248	2201	1953-	214	634	420-	241	620	379-
اربيل	294	1554	1260-	128	1554	1426-	-	-	-
ديالى	536	735	199-	470	530	60-	448	400	48
الانبار	275	958	683-	255	1120	865-	250	1103	853-
بغداد	4962	32542	27580-	9004	27407	- 18403	12063	28805	- 16742
بابل	6782	6686	96	6800	7039	239-	7738	8564	826-
كربلاء	1732	7374	5642-	2262	14680	- 12418	3914	15848	- 11934
واسط	520	693	173-	591	398	193	693	648	45
صلاح الدين	120	562	442-	92	622	510-	176	587	411-
القادسية	22709	4436	18273	27370	4621	22749	28729	5678	23051
المثنى	1855	1675	180	1993	693	1300	2458	1010	1448
ذي قار	1909	441	1468	2639	327	2312	12282	287	11995
ميسان	675	197	478	1415	118	1297	1273	108	1165
البصرة	853	1548	695-	48703	297	48406	18010	1646	16364
المجموع	44078	63814	19736-	10232	61308	41994	88413	66021	229392

المصدر :-

حسبت بالاعتماد على الملاحق رقم (7) ، (8) ، (9)

وفي عام 1987 ومن خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن حجم صافي الهجرة في محافظة النجف قد تغير عما كان عليه عام 1977 فقل عدد المحافظات الجاذبة لسكان محافظة النجف من أثنى عشر محافظة إلى ثمان محافظات وأصبحت محافظة النجف تستقطب سكان المحافظات الشمالية (دهوك ، نينوى ، السليمانية) فضلا عن محافظة البصرة بعد إن كانت هذه المحافظات جاذبة لسكان محافظة النجف عام 1977 ويلاحظ كذلك إن محافظة بغداد بقيت في مقدمة محافظات القطر الجاذبة لسكان المحافظة حيث بلغ حجم صافي الهجرة (−18403) نسمة لعام 1987 على الرغم من انخفاض حجم صافي الهجرة عما كان عليه عام 1977 ، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة كربلاء فقد بقيت هي الأخرى محتلة المرتبة الثانية وذلك للأسباب الآنفة الذكر. وقد جاءت محافظة اربيل بالمرتبة الثالثة اذ بلغ حجم صافي الهجرة (−1426) نسمة واحتلت محافظة الانبار المرتبة الرابعة حيث بلغ صافي حركة الهجرة (−865) نسمة وتأتي بقيت محافظات القطر بأعداد متقاربة .

أما بالنسبة لمحافظات القطر الأخرى والبالغ عددها تسع محافظات فأن حجم حركة الهجرة معها يكون لصالح محافظة النجف ، وتأتي محافظة البصرة في مقدمة تلك المحافظات حيث هاجر عدد كبير من سكانها الى محافظة النجف خلال مدة الحرب العراقية الايرانية اذ بلغ حجم صافي الهجرة (48406) نسمة وتاتي محافظة القادسية بالمرتبة الثانية من حيث عدد السكان الوافدين الى محافظة النجف فقد بلغ صافي الهجرة (22749) نسمة وتأتي بالمراتب التالية محافظات (ذي قار ، المثنى ، ميسان ، واسط ، دهوك ، نينوى ، السليمانية) من حيث حجم تدفق حركة الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف .

يتضح مما تقدم انو محافظة النجف شهدت تطورا ملحوظا من عام 1977 فبعد إن كانت محافظة طاردة للسكان أصبحت عام 1987 من المحافظات الجاذبة للسكان وذلك بسبب التطور الذي شهدته المحافظة في كافة المجالات التنموية منها المشاريع الصناعية وتطور خدمات التعليم والسياحة والمجالات الخدمية الأخرى فضلا عن موقعها البعيد

عن ساحات العمليات العسكرية مما أدى إلى هجرة العديد من أبناء المحافظات الحدودية إلى محافظة النجف ولاسيما إلى مركز قضاء النجف وهذا ما يؤكده التوسع العمراني الكبير الذي شهدته مدينة النجف وظهور العديد من الأحياء الحديثة المسماة (بالأحياء الشمالية) الممتدة على جانبي طريق نجف — كربلاء.

وفي عام 1997 يوضح الجدول رقم (9) إن محافظة النجف مازالت ضمن المحافظات الجاذبية للسكان إي إن حجم الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف من محافظات القطر الأخرى اكبر من حجم الهجرة الخارجة من المحافظة . حيث يلاحظ إن صافي حركة الهجرة يكون موجب مع سبع محافظات * وتأتي محافظة القادسية في مقدمة المحافظات التي ترفد محافظة النجف بالمهاجرين إذ بلغ صافي حركة الهجرة منها (23051) نسمة لعام 1997 بينما جاءت محافظة البصرة بالمرتبة الثانية أي أنها انخفضت مرتبة واحدة إذ بلغ صافي الهجرة (16364) نسمة ويعود هذا لعودة العديد من المهاجرين الوافدين من محافظة البصرة أليها ، بسبب تحسن الظروف في هذه المحافظة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988 . واحتلت المحافظات الأخرى المراتب التالية (ذي قار ، ميسان ، ديالى ، واسط) حيث يلاحظ أن محافظة النجف قد استقطبت سكان محافظة ديالى عام 1977 أي عكس ما كان عليه الحال في عامي 1977 و1987 ولوحظ في التعداد الأخير أن عدد المحافظات الجاذبة لسكان محافظة النجف قد انخفض ألي سبع محافظات حيث بقيت محافظة بغداد محتلة المرتبة الأولى في التعدادات السكانية الثلاثة (1977، 1987، 1997) جاذبة لسكان محافظة النجف إذ بلغ صافي حركة الهجرة فيها (-16742) نسمة وهي اقل من عامي 1977، 1987. كذلك احتلت محافظة كربلاء المرتبة الثانية في التعدادات السكانية المذكورة فقد بلغ حجم صافي الهجرة (-11934) نسمة عام 1997 حيث يلاحظ أن حجم صافي حركة الهجرة لمحافظة كربلاء قد انخفض عما كان عليه عام 1987 ألا انه اكثر

* باستثناء المحافظات الشمالية التي لا تتوفر عنها البيانات .

من عام 1977 . إما المحافظات الأخرى والمتمثلة ب (الانبار ، بابل ، نينوى ، صلاح الدين ، التأميم) فقد احتلت المراتب اللاحقة لجذب سكان محافظة النجف .

ومن خلال ما سبق يلاحظ وجود تباين بالنسبة للمحافظات التي تتميز بحجم هجرة سالب مع محافظة النجف خلال مدة الدراسة حيث يقل عددها من (12) محافظة عام 1977 إلى ثمان محافظات عام 1987 ثم إلى سبع محافظات عام 1997 وهذا مؤشر إيجابي على تحول محافظة النجف من محافظة طاردة للسكان عام 1977 إلى محافظة جاذبة للسكان عامي 1987 و 1997 لتحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في المحافظة.

2-طريقة معدل النمو القومي :-

وهي إحدى الطرق المتبعة لقياس الهجرة الداخلية وتعتمد على المقارنة بين معدل النمو السنوي للمحافظة وبين معدل النمو السنوي لسكان الوحدات ألا دارية داخل المحافظة خلال مدة معينة حيث يتم تقدير حجم الهجرة بين تعدادين من خلال الفرق بين عدد السكان المتوقع وجوده في وحدة إدارية معينة في ضوء المعدل السنوي للمحافظة عموما وبين عدد السكان الفعلي الموجود في تلك المحافظة في التعداد الثاني و لا يمكن اعتماد هذه الطريقة إلا بتوفر شرطين (1) .

1-عدم وجود اختلافات كبيرة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية بين الوحدات الإدارية للمحافظة المدروسة .

2-ندرة الهجرة الخارجية من والى المحافظة بحيث تؤثر تأثيرا كبيرا على نمو السكان العام داخلها .

وتتميز هذه الطريقة بسهولة حساب صافي حركة الهجرة بحسب الوحدات الإدارية الصغرى للمحافظة ، والذي يتخذ من معدل نمو سكان المحافظة ووحداتها الإدارية المعيار الأساسي لاستخراج حجم صافي حركة الهجرة في محافظة النجف والوحدات

---

(1) د. عبد علي الخفاف ، د. عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ،1986، ص305-306 .

الادارية التابعة لها للمدة (1977–1997) وكما هو واضح في الجدول رقــم (10) أن حجم صافي حركة الهجرة موجباً في ست وحدات إدارية من المحافظة حيث يلاحــظ أن ناحية الحيدرية تحتل المرتبة الأولى مــن حيــث معــدل صــافي الهجــرة والبــالغ (41,38 %) بينما تحتل ناحيتي المشخاب والحرية المرتبتين الثانية والثالثة حيــث بلغ معدل صافي الهجرة لهما (10,77 %، 10,31 %) على التوالي ويعــزى ســبب كسب تلك النواحي لأعداد كبيرة من السكان سواء كانوا من داخل المحافظة أو من بقيــة محافظات القطر الأخرى إلى اتساع مساحة الأراضي الزراعية وعودة العديد من أبنــاء الريف إلى أراضيهم وذلك بسبب تشجيع الدولة للفلاحين على الزراعة كما ذكر سابقاً ثم احتلت ناحية العباسية ومركز قضائي المناذرة والكوفة المراتب التالية بنسب متقاربــة بلغت (5,51 % ، 3,13 % ، 2,09 %) على التوالي .

ويوضح الجدول إن هنالك ثلاث وحدات إدارية تميزت بحجم هجــرة ســالب تمثلت بمركز قضاء النجف إذ بلغ حجم صافي حركة الهجرة (–15357) نسمة وهــو خلاف المنطق ويشك في هذه النتيجة . وقد يعزى ذلك إلى عدم دقة البيانــات أو بــسبب حدوث هجرة خارجة من مركز قضاء النجف حيث أن عودة العديد من أبناء المحافظات الجنوبية خصوصا محافظة البصرة إلى محافظتهم بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أو إلى الخارج، ثم تأتي ناحية الشبكة بالمرتبة الثانية حيث بلغ حجم صافي الهجرة(–2056) نسمة وهذا يعود إلى شدة عوامل الطرد في تلك الناحية والمتمثل بعدم تــوفر الخــدمات المختلفة وكذلك ندرة فرص العل فيها فضلا عن بعدها عن المراكز الحضرية . وتتمثل ناحية القادسية بالمرتبة الثالثة والأخيرة بحجم صافي حركة الهجــرة والبــالغ (–659) نسمة ويعود هذا أيضا لسوء الخدمات المقدمة في هذه الناحية الصحية منهــا والتعليميــة وغيرها من الخدمات الأخرى الضرورية للسكان .

جدول (10)

توزيع حجم صافي حركة الهجرة لمحافظة النجف بحسب الوحدات الادارية للمدة من 1987–1997 حسب طريقة معدل النمو .

الوحدات الادارية	عدد السكان		التغير في عدد السكان		طريقة معدل النمو القومي		
	1987	1997	العدد	المعدل	فرق التغير	حجم صافي الهجرة	معدل الصافي
المحافظة	**590078** (1)	**775042** (2)	**184964** (3)	**0,3134** (4)	معدل نمو الوحدات – معدل النمو القومي (5)	**5 x 1** (6)	% (7)
م.ق.النجف	309010	390525	81515	0,2637	0,497-	15357-	4,39-
ن. الحيدرية	11482	22011	10529	0,9170	0,6036	6930	41,38
ن. الشبكة	3793	539	3254-	0,8578	0,5444-	2056-	15,33-
م. ق. الكوفة	98569	131882	33313	0,3379	0,0245	2414	2,09
ن. العباسية	39018	53638	14620	0,3746	0,0612	2387	5,15
ن. الحرية	13096	18848	5752	0,4392	0,1258	1647	10,31
م. ق. المناذرة	46671	63020	16349	0,3503	0,0369	1722	3,13
ن. المشخاب	40595	58668	18073	0,4452	0,1318	5350	10,77
ن.القادسية	27844	35911	8067	0,2897	0,0238-	659-	2,06-

المصدر :–تم الاعتماد في طريقة الحساب على :

Henery S. shryock and Jacobs. Siegel , The methoeds and materials of demography ,Vol. .2. Elizabeth a. Larman , Edition Associaft ,1971,p.624.

يتضح مما تقدم بان حجم صافي حركة الهجرة متباين مكانيـــا بـــين الوحـــدات الإدارية للمحافظة حيث نجد إن بعض الوحدات الإدارية وهي الأغلبية يكون فيها حجم صافي حركة الهجرة موجبا مما يدل على إن تلك الوحدات جاذبة للسكان ســواء كـــانوا أفرادا أم اسر بينما يلاحظ إن بقية الوحدات الإدارية والبالغة ثلاث وحدات كان فيها حجم صافي حركة الهجرة سالبا أي إنها طاردة للسكان و غير مـــشجعة نتيجـــة عوامـــل الطرد فيها و أخيرا يتضح إن محافظة النجف هي من المحافظات الجاذبة للـــسكان إي أن معدل الهجرة الصافية فيها موجب .

الفصل الرابع
دوافع حركة الهجرة الداخلية

المبحث الاول: العوامل الاقتصادية.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية.

المبحث الثالث: المسافة وعلاقتها بحركة الهجرة.

الفصل الرابع

دوافع حركة الهجرة الداخلية

تعد الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ونفسية معقدة تشترك فيها مجموعة من العوامل تدفع السكان إلى ترك موطنهم الأصلي والابتعاد عن أهلهم وذويهم إلى مكان ومجتمع أخر يدعى مجتمع الوصول [1] .

وعلى الرغم من صعوبة هجرة الإفراد موطنهم الأصلي إلا إن الظروف المحيطة بهم تجبر الإفراد للهجرة ، سواء كانت هذه الهجرة من محافظة إلى أخرى داخل القطر أو من وحدة إدارية إلى أخرى داخل محافظة النجف . وهو ما تم ملاحظته في منطقة الدراسة .

ولقد تطرق العديد من الباحثين في الدراسات السكانية إلى دوافع الهجرة وصنفوها ومن أبرزهم الباحث **Bogue** حيث ذكر في تصنيفه لدوافع الهجرة إن هناك ستة عوامل طاردة وستة عوامل جاذبة وهي كما يأتي :

العوامل الجاذبة

1-فرص عمل افضل 2-الحصول على دخل افضل 3-فرص تعليم جامعية . 4-ظروف معيشية افضل (سكن ،مناخ ، دراسة) 5-الالتحاق بالأهل أو الزواج 6-عوامل جذب افضل نتيجة للتباين الحضاري والاقتصادي .

العوامل الطاردة

1- تناقص في الموارد الطبيعية (ارض زراعية ، تعدين ،الخ) 2- فقدان العمل 3-الاضطهاد (ديني ، سياسي) 4-الابتعاد عن المجتمع 5-الانفصال عن الأهل بسبب الزواج. 6-الكوارث الطبيعية .

وقد عبر **Bouge** عن ظاهرة الهجرة على إنها استجابة الأفراد للقوى الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية والبيئية ، وظاهرة كهذه لا يمكن إرجاعها

([1]) د. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص146 .

إلى عامل واحد و إنما تعود إلى مجموعة من العوامل التي تكون مرتبطـــة مـــع بعضها البعض بحيث يتعذر فصل إحداها عن الأخر [1] .

يوجد مظهران لدوافع الهجرة أحدهما إيجابي والذاخر سلبي ، فربما تكون الهجرة بسبب البحث عن فرص عمل ومستوى معاشي افضل ، وهنا يكون مجتمع الوصول قوة جاذبية للمهاجر ،وقد تحدث الهجرة للتخلص من أوضاع اجتماعيـــة واقتصادية غير مرغوب فيها وهذه تمثل قوة طاردة للمهاجر .

ومن الأمور الواضحة إن عدد المهاجرين يزداد كلما زادت مغريات عوامل الجذب في الخارج وضغطت عوامل الطرد في الداخل من جهة أخرى، حيث مـــن الصعب على الفرد ترك المكان الذي ولد فيه وله فيه الأقارب والأصـــدقاء إلا إذا اقتنع إن عوامل الجذب في الخارج أصبحت قوية ومغرية بحيث تشجع الفرد على ترك موطنه الأصلي .

وسيتم توضيح العوامل التي كان لها دور أساسي في تشجيع الهجرة إلـــى محافظة النجف فأصبحت محافظة جاذبة للسكان بعد إن كانت طاردة للـــسكان ومدى تباين هذه العوامل خلال مدة الدراسة (1977-1997) والتي أدت بدورها إلى تباين إعداد المهاجرين .

حيث تناول المبحث الأول من هذا الفصل العوامل الاقتـــصادية المتنوعـــة التي دفعت السكان إلى ترك موطنهم الأصلي والوفود إلى مناطق الوصول ســـواء كانت محافظة النجف بصورة عامة أم على مستوى وحداتها الإدارية . حيث سيتم توضيح التطورات الاقتصادية التي حدثت في محافظة النجف والمشاريع التنمويـــة التي أدت إلي تحول محافظة النجف من محافظة طاردة للسكان عام 1977 إلـــى محافظة جاذبة للسكان خلال عامي 1987و 1997 والتي يعتبر التطور الصناعي وإنشاء العديد من المشاريع الصناعية أهمها ،أضف إلى ذلك التطور في مجال

---

(1) Donald ,Bouge , principle of Demography , John wiley and Sons , Inc ,New York ,1969 , P.753.

التجارة سواء في تجارة الجملة أم المفرد وما وفرته من فرص عمل سواء للسكان المهاجرين أم السكان الأصليين .

أما بالنسبة إلى المبحث الثاني والذي تضمن العوامل الاجتماعية المتنوعة والتي تمثلت بالخدمات المختلفة المتوفرة في محافظة النجف فضلا عن العوامل الاجتماعية الأخرى التي دفعت المهاجرين إلى ترك مناطق الأصل والتي يعتبر عامل الحرب من أهمها بالنسبة لعام 1987 . كذلك تباين الخدمات الاجتماعية المقدمة على مستوى الوحدات الإدارية في محافظة النجف .

أما عامل المسافة فقد لعب دور مهم بالنسبة إلى حركة الهجرة فان بعض المحافظات كان لعامل المسافة دور أساسي في تشجيع الهجرة منها والوفود إلى محافظة النجف حيث كان له دور في حركة الهجرة واتجاهاتها بين محافظة النجف ومحافظات القطر الأخرى.

المبحث الاول : العوامل الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي من ابرز العوامل التي أدت إلى حدوث حركة الهجرة سواء بين محافظة النجف ومحافظات القطر الأخرى أو بين الوحدات الإدارية في محافظة النجف . حيث أن تركز النشاط الاقتصادي في عدد محدود من المدن كان سببا رئيسا من أسباب النمو السكاني وبشكل خاص جذب المهاجرين من مراكز ومناطق أخرى إلى تلك المدن بفعل ما تتيحه تلك القدرات الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية من فرص عمل ودخول للسكان ، كما أن تركز السكان التقليدي في مراكز النمو الحضري التقليدية كان في الوقت نفسه مبررا أساسيا لجذب الاستثمارات لمختلف الأنشطة الاقتصادية للتوقيع في المدن المحدودة بفعل ما يلعبه السكان من دور في تحقيق الاقتصاديات الحضرية لتلك المراكز كمؤشر لسعة السوق أو حجم الطلب وكذلك توفير عنصر قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج ، وبذلك نجد قوة الترابط والعلاقة بين السكان والنشاط الاقتصادي [1] .والذي يعتبر مورد الكسب الرئيسي للسكان في سبيل تحسين ظروفهم المعيشية .

حيث يعد التطور الصناعي الذي حدث في محافظة النجف وذلك بسبب إنشاء العديد من المشاريع الصناعية أدى إلى تطور كبير في حياة سكان المدن وخصوصا في مراكز اقضية محافظة النجف إذ إن تنوع وتوفر فرص العمل هي من أهم العوامل الاقتصادية . فقد تميزت محافظة النجف في الآونة الأخيرة بوضع اقتصادي جيد في ضوء تنفيذ العديد من المشاريع التنموية ، مما جعلها محافظة جاذبة للسكان وخاصة عام 1987 .

([1]) حسن محمود الحديثي،" الحجم الاقتصادي للمدينة وعلاقته بفرص النمو السكاني بحث منهجي قياسي في اقتصاديات الحجم حالة الدراسة مدن من محافظة نينوى "، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (26) ، كانون الثاني ،1991،ص222.

ففي النصف الثاني من السبعينيات (أي بعد عام 1976) بدأت محافظة النجف تنمو صناعيا بإنشاء العديد من المشاريع الصناعية فأنشئ حي صناعي ميكانيكي متكامل محاذيا لطريق نجف – كوفة ، كما ظهر حي عدن الصناعي وحي الحرفين ، كما تم إنجاز العديد من المشاريع الصناعية الكبرى مثل إنجاز معمل سمنت الكوفة عام 1978 وبطاقة إنتاجية قدرها 2 مليون طن سنويا من السمنت العادي كذلك إنجاز معمل المنتجات المطاطية والذي أسس عام 1977 وبطاقة إنتاجية (50 طن) سنويا من إطارات الدراجات والسلع المطاطية [1] . وبلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة منها والصغيرة فضلا عن متوسطة (2011) [2] منشاة صناعية .

وشهدت محافظة النجف تطورا واسعا وواضحا خلال مدة الثمانينيات من خلال التوسع في إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة والتابعة للقطاع الاشتراكي فضلا عن المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص والتي تعد من المشاريع الصناعية ذات الأهمية الكبيرة على مستوى القطر وليس على مستوى محافظة النجف فقط . حيث إن العامل الصناعي هنا لعب دورا كبيرا في جذب العديد من الأيدي العاملة من كافة أنحاء القطر . ومن المشاريع ومن المشاريع الصناعية معمل إسفلت بلدية النجف الذي انشأ عام 1980 فضلا عن شركة الأخوان لصناعة زجاج السيارات عام 1980 في مركز قضاء النجف وكذلك شركة الرحاب لطحن الحبوب المحدودة عام 1984 قطاع خاص وشركة المناذرة لصناعة الطابوق الجيري في مركز قضاء المناذرة عام 1985 قطاع اشتراكي ويعد معمل الألبسة الرجالية الجاهزة من أهم المشاريع الصناعية والذي يمول كافة محافظات القطر بالألبسة الرجالية الجاهزة ويضم عدد كبير جدا من الأيدي العاملة و الذي أسس عام 1985

([1]) د. احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة العاني ، بغداد ،1975 ، ص25.

([2])الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1977 ، ص91-98 .

والذي يقع في مركز قضاء النجف وشركة النجف لبناء المواد العازلة عام 1986 قطاع خاص والواقع في طريق النجف –مناذرة . وتم تشيد شركة مطاحن النجف المحدودة ومعمل إنتاج ألاطارت ومعمل النجف لانتاج الطابوق النقي في ناحية الحيدرية عام 1987 [1] . وقد شهدت عام 1997 تطورا لكن ليس بالمستوى الذي شهدته عام 1987 وذلك بسبب الظرف الاستثنائي الذي يمر به القطر، فلقد تم تخصيص منطقة جديدة للصناعات الميكانيكية عام 1997 في مركز قضاء النجف حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظة النجف (2578)[1] منشأة .

ويلاحظ تركز المنشات الصناعية في مركز قضاء النجف والكوفة والمناذرة حيث تجذب المشاريع الصناعية نحوها نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها هذه المراكز الحضارية في مجال توفير التسهيلات اللازمة للصناعة من عمالة ماهرة و ورش و خدمات صناعية و أسواق واسعة وتطور سوق العمل الحضاري فضلا عن الخدمات المصرفية والتحويلية و التجارية وخدمات النقل . وقيام الصناعة بدوره اثر في زيادة السكان في هذه المراكز من خلال توفير فرص العمل وحاجة الصناعة إلى الأيدي العاملة لسد حاجتها منها مما أدى إلى هجرة السكان من اجل تحسين ظروفهم المعيشية . وضمن هذا الإطار يلاحظ إن مركز قضاء النجف استحوذ على اكثر من نصف أجمالي عدد المنشات الصناعية المختلفة والتركز هذا أدى إلى ظهور تباين اقتصادي وحضاري بين المدن الرئيسة وبين المدن والريف التي تفتقر أو تخلو من أية منشآت صناعية أو تجارية حيث اصبح قضاء

([1])حسين موسى ألادسي ، النمو الصناعي في محافظتي كربلاء والنجف للمدة 1980-1997 ، أطروحة دكتوراه ، (غ .م) ،كلية الأدب ، جامعة بغداد، 1999 ، ص145-147 .

الكوفة و المناذرة أقاليم فقيرة تمتاز بضعف قدرتها على تقديم وفورات اقتصادية فضلا عن ضآلة قدرتها في استقطاب فرص النشاط الصناعي مستقبلا إذا ما قورنت بمركز قضاء النجف . وهذا التباين اثر كذلك على تباين أعداد المهاجرين والسكان بين الوحدات الإدارية في محافظة النجف حيث اثر النشاط الصناعي على النشاط الاقتصادي ومدى توفير فرص عمل للعمالة سواء المهاجرين منهم أم قليلي الخبرة مما أدى إلى هجرة إعداد كبيرة من السكان ليس من محافظات القطر الأخرى فقط بل ومن الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة من اجل الحصول على مستوى معاشي افضل وتحسين ظروف العيش وذلك بما قدمته الصناعة من مردودات مادية جيدة للسكان .

ومن خلال ذلك يلاحظ إن الهجرة من محافظة إلى أخرى داخل القطر الواحد قد يرتبط بالمورد الاقتصادي المتوفر في هذه المحافظة أو تلك ومعظم الهجرات اليوم هي من الريف إلى الحضر حيث تتوفر عوامل الجذب لاسيما الصناعة التي تجد رصيدا ضخما من العمال في الريف المجاور [1] . وإذا ما تم الربط بين التوسع في المجال الصناعي في محافظة النجف وعدد المهاجرين يلاحظ انه بتطور محافظة النجف ونموها صناعيا أصبحت جاذبة للسكان عام 1987 بعد أن كانت ضمن المحافظات الطاردة للسكان حيث أصبحت في مدة الثمانينيات محط أنظار العديد من المهاجرين.

إما بالنسبة لقطاع الزراعة فتباين مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في محافظة النجف والمتركزة في منطقة السهل الرسوبي والتي تتمثل في النواحي التابعة لمراكز الاقضية في محافظة النجف عدا ناحية الشبكة الواقعة ضمن الهضبة الغربية حيث كان لهذه النواحي دور فعال كعامل اقتصادي مهم من عوامل الهجرة الداخلية في محافظة النجف وخصوصا الهجرة من الريف إلى

([1]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1998 ، مطبعة الجهاز ،ص196-200.

المدينة وذلك من خلال مقارنة إعداد العاملين في النشاط الزراعي لمدة الدراسة فمن خلال ذلك يمكن تميز نوع الهجرة واتجاهاتها حيث يلاحظ تناقص عدد العاملين في النشاط الزراعي بين عامي 1977 و1987 من (29226)[2] نسمة في عام 1977 إلى (18182)[3] نسمة عام 1987 ويعد هذا مؤشرا واضحا على هجرة اعداد كبيرة من الفلاحين إلى أراضيهم والتوجه نحو المدينة إي حدوث هجرة من الريف إلى الحضر حيث تميزت مدة الثمانينيات من القرن العشرين بانخفاض عائدات الأراضي الزراعية فضلا عن دخول المكننة الزراعية مما أدى إلى انخفاض في إعداد الأيدي العاملة الزراعية كما تم توضيح ذلك سابقا للبحث عن فرص عمل افضل في المدن وكذلك قيام الدولة بتوزيع الأراضي السكنية على الأهالي و العسكريين بعد عام 1980 الذي كان عامل جذب للسكان والهجرة من الريف إلى المدينة واستقرارهم فيها فضلا عن عوامل الجذب الاقتصادية والخدمات العامة مقارنة مع المناطق التي هاجروا منها وتعد العوامل السابقة جميعها من العوامل الطاردة في الريف والمشجعة على الهجرة إلى المدينة.

إما في الوقت الحاضر وبسبب الظرف الذي يمر به القطر والتشجيع الذي تقوم به الدولة على استغلال الأراضي الزراعية بشكل واسع وبصورة امثل وخصوصا من خلال زراعتها بالمحاصيل الغذائية الأساسية المتمثلة بالحنطة والشعير وشرائها من الفلاح بأسعار مرتفعة مما شجع الفلاحين إلى العودة إلى أراضيهم واستغلالها بالشكل الأمثل حيث يلاحظ ارتفاع عدد الأيدي العاملة في

([1]) د . عباس فاضل السعدي ، " الهجرة الداخلية تياراتها واتجاهاتها وطرق قياسها وعواملها ونتائجها "، مصدر سابق ،ص177 .

([2])وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1977 ، مصدر سابق ، جدول رقم (35) ، ص94 .

([3]) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (34) ، ص137 .

الزراعة مقارنة بعام 1987حيث بلغ عددهم (37887)[1] نسمة عام 1997 وهذا مؤشر لظهور بوادر حركة الهجرة المعاكسة إي من المدينة إلى الريف والحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن .

ومن ملاحظة الجدول رقم (11) أن نسبة السكان النشطين اقتصاديا تتباين خلال مدة الدراسة (1977 –1997) فضلا عن وجود تباين بين السكان بحسب القطاعات الاقتصادية حيث يتضح من خلال توزيع السكان على النشاطات الاقتصادية لعام 1977 ارتفاع عدد العاملين في النشاط الزراعي والصيد حيث بلغت نسبته (33,9 %) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا لكن هذه النسبة انخفضت انخفاض ملحوظ عام 1987 حيث بلغت (9,14 %) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا يعني حدوث هجرة من الريف إلى الحضر خلال تلك الفترة و للأسباب التي ذكرت سابقا ثم ارتفع عدد العاملين في النشاط الزراعي ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت نسبتهم (23,7 %) مما يؤكد الهجرة المعاكسة إي من الحضر إلى الريف و يلاحظ أيضا خلال التعدادات الثلاثة (1977و1987و1997) أن ثقل النشاط الزراعي يتركز في ريف محافظة النجف .

أما بالنسبة لقطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية التي احتلت المرتبة الثانية عام 1977 بالنسبة إلى إعداد الأيدي العاملة فيها فقد بلغت نسبتها (24,8 %) وقد ازدادت هذه النسبة بشكل كبير خلال عام 1987 بحيث احتلت المرتبة الأولى بالنسبة إلى إعداد العاملين في الأنشطة الاقتصادية حيث بلغت نسبتها (49,2 %) وهذا مؤشر يؤكد ازدياد المهاجرين للمحافظة سواء القادمين

جدول (11)

[1]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، مصدر سابق ، جدول رقم (34) ، ص138 .

توزيع النشطين اقتصاديا في محافظة النجف بحسب القطاعات الاقتصادية والبيئة للمدة من (1977- 1997)

النشاط الاقتصادي	1977				1987				1997			
	حضر	ريف	مجموع	التوزيع النسبي	حضر	ريف	مجموع	التوزيع النسبي	حضر	ريف	مجموع	التوزيع النسبي
1- الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	3601	25656	29257	33,9	4172	14010	18182	14,9	5611	23905	38516	23,7
2- المناجم واستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي	258	68	326	0,5	664	74	738	0,6	249	28	277	0,3
3- الصناعات التحويلية	8330	1807	10137	11,7	8686	1281	9967	8,1	9851	1484	11335	6,9
4- الكهرباء والغاز والماء	602	120	722	0,9	847	259	1106	0,9	762	232	994	0,6
5-التشيد والبناء	6896	2318	9214	10,6	11575	1971	13546	11,1	9800	1770	11570	7,3
6- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	8410	581	8991	10,4	8106	497	8603	7,2	39815	2738	42553	26,2
7- النقل والخزن والمواصلات	4715	713	5428	6,3	7893	1427	9320	7,6	10193	2149	12342	7,6
8- التحويل والتامين والعقارات المقدمة لقطاع الاعمال	591	99	690	0,9	538	39	577	0,4	1008	69	1077	0,6
9- خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	18111	3254	21365	24,8	48114	11712	59826	49,2	34486	8997	43483	26,8
المجموع	51514	34616	86130	100	90595	31270	121865	100	111775	50372	162147	100

المصدر :

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1977 ،مصدر سابق ، جدول رقم (50 و51 و52) ، ص88-92 .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ،مصدر سابق ، جدول رقم (34) ، ص137.

3- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ،مصدر سابق ، جدول رقم (34)،ص137.

من ريف محافظة النجف أم من محافظات القطر الأخرى وعملهم في هذا القطاع الاقتصادي حيث انه لا يحتاج إلى خبرة أو مهارة عالية مما أدى إلى ارتفاع نسبته العاملين فيه ويلاحظ انخفاض نسبة العاملين فيه إلى (26,8 %) وان هذا التباين والانخفاض في أعداد السكان النشطين اقتصاديا في هذا القطاع الاقتصادي يؤكد ما تم توضيحه سابقا أي عودة العديد من المهاجرين إلى مكان إقــامتهم الأصـــلي أي إلى محافظاتهم وخصوصا سكان المحافظات الجنوبية فضلا عن عودة أبناء الريف إلى أراضيهم واستغلالها زراعيا فضلا عن ارتفاع قطاع التجــارة ســواء كانــت تجارة الجملة أم المفرد. إذ بلغت نسبتها عام 1997 (26,2 %) وهو خلاف مــا كانت عليه عام 1977 و 1987 . إذ بلغت نــسبة العــاملين فــي هــذا النــشاط الاقتصادي(10,4 % ، 7,2 %) على التوالي وهذا يؤكد على نمــو محافظــة النجف حضريا وتطورها وارتفاع المستوى المعاشي فيها وكونها من محافظــات القطر الحضرية .

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول السابق سوف يلاحظ أن مركز الثقل الاقتصادي يتركز في حضر محافظة النجف أي إن نسبة العاملين في النشاطات الاقتــصادية كافة هم من سكان الحضر في محافظة النجف عدا النشاط الزراعي الذي يعتمــد على الأيدي العاملة الريفية وهذا يعني أن فرص العمل متوفرة بصورة اكبر فـــي حضر محافظة النجف عن ما هي عليه في ريف محافظة النجف الــذي يعتمــد بالصورة الأساس على الزراعة مما يؤدي إلى وجود تباين فـــي فــرص العمــل المتاحة بين ريف محافظة النجف والمراكز الحضرية فيها وهذا بدوره يعد عامل اقتصادي مشجع على الهجرة من الريف إلى المدينة من اجل تحــسين الظــروف المعاشية للسكان .

إما بالنسبة إلى النشاطات الاقتصادية الأخرى وتباين نسب العاملين فيها فقد كانت نسبتها قليلة أو ضعيفة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية السابقة الذكر .

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة مدى الترابط بين السكان والنشاط الاقتصادي حيث يعد العامل الاقتصادي عامل بالغ الأهمية بالنسبة إلى حركة الهجرة إذ إن التفاوت الاقتصادي بين الريف والمدينة يؤدي بالتالي إلى استمرار تدفق إعداد كبيرة من المهاجرين من اجل تحسين ظروفهم الاقتصادية فالمدن لازالت تمارس قوة جذب لسكان الريف وذلك لتركيز النشاط الصناعي والتجاري وبقية الأنشطة الاقتصادية الضرورية للحياة في المدن والمناطق المحيطة بها مما يساعد على وجود فرص العمل عدا النشاط الزراعي الذي يتركز في ريف محافظة النجف ويلاحظ كيف إن التحول الاقتصادي والمتمثل بالنمو الصناعي والتجاري كيف ساعد على تحول محافظة النجف من طاردة للسكان عام 1977 إلى محافظة جاذبة للسكان خلال عامي 1987 و1997.

المبحث الثاني :العوامل الاجتماعية

للعوامل الاجتماعية أثرها الواضح والكبير على حركة السكان المكانية وهجرتهم بين محافظات القطر أو بين الوحدات الإدارية سواء على مستوى القطر بصورة عامة أوعلى مستوى محافظة النجف منطقة الدراسة بصورة خاصة فهي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية بل تتداخل معها.

ويعد السكن الجيد والزواج والخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنى الارتكازية الأخرى من ابرز العوامل الاجتماعية الدافعة لحركة الهجرة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية مما أدى إلى هجرة عدد كبير من سكان الريف إلى المدن والمراكز الحضرية المجاورة كذلك يوجد فارق العوامل الاجتماعية المختلفة بين المراكز الحضرية نفسها وهو ناتج عن تباين مراتبها الإدارية أو داخل المركز الحضري الواحد (المدينة) وخاصة بين الإحياء القديمة والحديثة البناء بسبب توفر الخدمات المختلفة واتساع مساحة الدور في الإحياء الحديثة عنها في الإحياء القديمة .

وتعد محافظة النجف ووحداتها الإدارية نموذجا لما هو موجود في القطر حيث تتميز مستوطناتها الريفية بتوفر نسبة قليلة من الخدمات الضرورية للإنسان مقارنة بالمراكز الحضرية (المدن). وحتى في محافظة النجف تتميز هي الأخرى بتباين تلك النسب من حيث توفر الخدمات اعتمادا على مراتبها الإدارية والوظيفية .

يشير الجدول رقم (12) إلى إن عامل مرافقة الأسرة يعد أقوى دوافع الهجرة الداخلية في محافظة النجف لعام 1987 حيث بلغت نسبته (38,5 %) وهذا يدل على الهجرة الوافدة إلى محافظة النجف أنها هجرة جماعية وليست فردية إي إنها هجرة أسرية .

جدول (12)

توزيع نسب السكان المقيمين في محافظة النجف والوافدين من بقية محافظات القطر و سبب تغير محل الإقامة لعام 1987

المحافظات	سبب تغير محل الإقامة										المجموع
	عمل اختياري	نقل وظيفي	تعين	حرب	زواج او طلاق او ترمل	دراسة او انهاء دراسة	مرافقة اسرة	سكن افضل	اخرى	غير مبين	
دهوك	14,3	–	0,9	2,4	11,7	0,5	34	9,8	0,9	25,5	100%
نينوى	7,5	–	0,9	–	8,5	0,9	42,3	1,5	1,5	36,9	100%
السليمانية	10,2	–	0,8	0,8	10,2	21,8	47,4	12,7	4,4	12,7	100%
التأميم	4,5	–	1,3	–	10,2	–	56,5	12,5	1,3	13,7	100%
اربيل	4,4	–	5,3	15,4	6,6	0,7	47,7	1,5	1,5	16,9	100%
ديالى	8,3	–	1,3	3,9	11,4	0,9	44,6	8,9	3,9	16,8	100%
الانبار	4,3	–	0,6	–	12,7	–	52,5	13,4	3,1	13,4	100%
بغداد	4,4	0,2	0,7	0,6	14,9	0,4	54,8	10,1	2,2	11,7	100%
بابل	7,6	0.3	1	0,5	24,6	0,3	42,8	11,2	1	10,7	100%
كربلاء	6,6	–	1,4	3,4		0,4	42,9	8,4	1,8	12,3	100%
واسط	7,9	–	0,4	1,5	23,8	0,9	44,5	7,2	2,5	11,3	100%
صلاح الدين	3,8	–	1,9	–	12,6	0,9	57,3	10,8	1,9	10,8	100%
القادسية	10,6	0,2	0,9	0,4	12,2	4	50,1	14,7	1,3	9,2	100%
المثنى	8,5	0,3	1,3	1,5	18,1	0,7	47,6	8,6	1,2	12,2	100%
ذي قار	6,2	–	0,9	1,2	12,7	1,3	50,6	14,2	1,6	11,3	100%
ميسان	7	–	1,8	14,7	11,8	1,7	39,7	5,7	1,8	15,8	100%
البصرة	0,4	0,1	0,6	62,7	0,7	0,1	26,9	0,7	0,1	7,7	100%
المجموع	4,5	0,1	0,8	30,9	8,4	0,2	38,5	6,6	0,8	9,2	100%

المصدر :

حسبت بالاعتماد على الملحق رقم (10)

ويأتي بعده عامل الحرب إذ بلغت نسبته (30,9 %) من المجموع الكلـي للسكان وذلك بسبب الظروف التي مر بها القطر خـلال الثمانينيـات وخاصـة المحافظات التي كانت قريبة من ساحات العمليات العسكرية الأمر الذي أدى إلى هجرة إعداد كبيرة من السكان إلى محافظة النجف والتي فـي مقـدمتها محافظـة البصرة حيث دفع عامل الحرب إعداد كبيرة من سكانها إلى الهجـرة إذ بلغـت نسبتهم (62,7 %) . واستحوذ عامل النقل الوظيفي على اقل نسبة حيـث أدى إلى انتقال ما نسبته (0,1 %) من مجموع السكان الذين تغير محل إقامتهم . كمـا نجد أن عامل الزواج الذي احتل المرتبة الثالثة بعـد عـاملي مرافقـة الأسـرة والحرب فقد بلغت نسبته (8,4 %) ، أما عامل السكن الأفضل والذي ساهم بنسبة (6,6 %) بين العوامل الاجتماعية المسببة للهجرة حيث حصل خلال هذه المرحلة العديد من السكان على أراضي سكنية والتي قامت الدولة بتوزيعها مع حـصولهم على إجازات البناء مما أدى إلى هجرة العديد من السكان لحصولهم على سـكن افضل من سكنهم في منطقة الأصل ، ويأتي بعده أي بالمرتبـة الخامـسة العمـل الاختياري بنسبة(5,4%) وذلك بسبب توفر فرص العمل فـي محافظـة النجـف وتحسنها بفعل التطور والنمو الحضري الذي شهدته محافظة النجف خلال تلـك المدة . ومن خلال الجدول السابق يلاحظ تباين العوامل الاجتماعية بين محافظات القطر.

و إما على مستوى اكثر تفصيلا فهذا واضح من خلال نتائج التعـداد العـام للسكان لعام 1997 و نتائج الدراسة الميدانية .

ففي عام1997 وكما يشير الجدول رقم (13) إن عامل مرافقة الأهـل مـا يزال يحتل المرتبة الأولى من بين العوامل الاجتماعية الدافعة للهجـرة وذلـك بنسبة قدرها (54,6 %) وهذا ما يزال يؤكد إن نمط الهجرة هي هجرة أسرية ، ثم

جدول (13)

توزيع نسب السكان بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف وسبب تغير محل الإقامة لعام 1997

الوحدات الإدارية	سبب تغير محل الإقامة										المجموع %	نسبتهم من محافظة النجف
	عمل اختياري	نقل وظيفي	تعين	حرب	زواج ام طلاق ام ترمل	دراسة او انهاء دراسة	مرافقة الاسرة	سكن افضل	اخرى	غير مبين		
م.ق النجف	7,8	0,3	0,4	8,1	14,7	0,5	53,6	10,6	1,2	2,8	100	66,8
ن. الحيدرية	15,3	–	0,2	1,1	6	0,5	72,8	2,2	0,5	1,4	100	7,2
ن. الشبكة	14,4	–	2,2	–	10,2	–	67,7	3,3	–	2,2	100	0,2
م.ق الكوفة	7,5	–	0,9	5,3	19,5	0,4	51,5	10,5	0,9	3,5	100	14,4
ن. العباسية	10,7	–	0,1	1,2	41,6	0,1	36,3	6,9	1,4	1,7	100	1,7
ن.الحرية	11,3	–	0,3	0,3	39,3	–	41,9	5,8	0,7	0,7	100	0,6
م. ق المناذرة	9,4	– 0,2	0,4	2,3	17,6	0,2	57,2	10,3	1,5	1,5	100	4,4
ن. المشخاب	8,7	–	0,3	1,2	24,8	0,1	55,7	5,8	1,8	1,8	100	3,2
ن. القادسية	12,9	–	0,4	0,3	18,8	0,1	60,5	3,4	1,5	1,5	100	1,5
محافظة النجف	8,6	0.2	0,5	6,3	15,9	0,4	54,6	9,5	2,7	2,8	100	100

المصدر :-

حسبت بالاعتماد على ملحق رقم (11)

يليه عامل الزواج محتلاً المرتبة الثانية حيث بلغت نسبته (15,9 %) ويشكل هذا العامل أعلى نسبة في ناحية العباسية مستحوذا على نسبة قدرها (41,6 %). ويلاحظ تراجع عامل الحرب إلى المرتبة الخامسة بنسبة قدرها (6,3 %) وذلك بسبب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وعودة الكثير من الأسر المهاجرة إلى موطنهم الأصلي بعد استتاب الأمن فيها وتحسن أوضاعها ، ثم يأتي عامل السكن الأفضل بالمرتبة الثالثة بنسبة (9,5 %) من مجموع الذين غيروا محل أقامتهم ويلاحظ إن هذا العامل قد ارتفع مرتبة عما كان عليه عام 1987 وهذا يشير إلى تحسن أوضاع محافظة النجف حضاريا واقتصاديا والتطور السريع الذي أصابها في كافة مجالات الحياة . وجاء عامل العمل الاختياري بالمرتبة الرابعة وبنسبة (8,6 %) إي إن نسبته قد ارتفعت عما كانت عليه عام 1987 والبالغة (4,5 %) إي إنها ارتفعت اكثر من النصف وهذا يؤكد توفر فرص العمل وتحسن أوضاع محافظة النجف اقتصاديا مما أدي إلى توفر فرص عمل افضل للسكان والذي دفعهم إلى ترك موطنهم الأصلي والهجرة إلى محافظة النجف . إما العوامل الأخرى فان نسبتها منخفضة جدا مقارنة بالعوامل التي تم ذكرها سابقا والمتمثلة بالعوامل الوظيفية كالتعين والنقل الوظيفي والدراسة البالغة نسبتهم (0,5 % ، 0,2 % ، 0,4 %) على التوالي .

كما يلاحظ تباين أسباب تغير محل الإقامة بين الوحدات الإدارية في محافظة النجف ، فناحية الحيدرية تشكل أعلى نسبة لعامل مرافقة الأسرة والبالغة (72,8 %) من مجموع المهاجرين إلى تلك الناحية وذلك بسبب وفود

إعداد كبيرة من المهاجرين إلى تلك الناحية هم و عوائلهم وشغلوا المزارع الواقعة في تلك الناحية وهم أكثرهم من ريف المناطق التي قدموا منها فوجدوا البيئة لمشابهة لمناطق الأصل ، وتلتها ناحية الشبكة والبالغة نسبتها (67,7 %) في حين ظهر اقلها في ناحية العباسية بنسبة قدرها (36,3 %) من المجموع الكلي للوافدين أليها . ثم يأتي دافع الزواج واحتلت ناحية العباسية المرتبة الأولى في ذلك بنسبة قدرها (41,6 %) من المجموع الكلي للوافدين إليها . في حين سجلت اقل نسبة في ناحية الحيدرية والبالغة (6%) . إما بالنسبة لعامل الحرب فقد احتل مركز قضاء النجف المرتبة الأولى بنسبة بلغت (8,1 %) من مجموع الوافدين اليه وذلك بسبب توفر فرص عمل متنوعة في هذا المركز مما ادى الى الهجرة نحوه باعداد كبيرة وان اغلبها لا تحتاج الى خبرة . في حين ظهرت اقل نسبة له والبالغة (0,3 %) في ناحيتي الحرية والقادسية على التوالي .

اما اقل الدوافع الاجتماعية مساهمة في التأثير على حركة الهجرة تتمثل في النقل الوظيفي والذي بلغت نسبته (0,2 %) وهي نسبة ضئيلة جداً يليه دافع الدراسة والبالغة نسبته (0,4 %) ثم عامل التعين والبالغ نسبته (0.5 %) وهي نسب ضئيلة جداً مقارنة بالعوامل الاجتماعية الأخرى .

ومن خلال الدراسة الميدانية ، والجدول رقم (14) يلاحظ ان عامل الحرب يشكل أعلى نسبة والبالغة (19,4 %) في حين استحوذ عامل السكن الأفضل والنقل الوظيفي على نفس النسبة والبالغة (17,6 %) من مجموع الأسر الوافدة للمحافظة ثم تلاها عامل البحث عن العمل بنسبة قدرها (15,8 %) بينما أدى عامل الالتحاق بالأهل إلى انتقال ما نسبته (12,9 %) من المجموع الكلي للأسر الوافدة إلى محافظة النجف منطقة الدراسة.

في حين استحوذت الأسباب الباقية على نسب ضئيلة لانتقال الأسر من محل أقامتهم السابق إلى مكان أقامتهم الحالي تتراوح بين(0,5 % – 2، %)

ويوضح الجدول وجود تباين مكاني للأسباب التي أدت إلى تغير محل الإقامـــة وحسب الوحدات الإدارية للمحافظة ، حيث يلاحظ إن نسب دوافع الهجـــرة لا سيما ترتفع في بعضها بينما تقل هذه النسب في بعضها الأخر حيث

جدول (14)

توزيع نسب اسر* محافظة النجف بحسب الوحدات الادارية وسبب تغير محل الاقامة لعام 2000

الوحدات الإدارية	سبب تغير محل الاقامة												المجموع 100 %	نسبتها من محافظـــــة النجف
	نقل وظيفي	تعين	حرب	للدراسة	الزواج	الالتحـــاق بالاهل	البحث عـــن فـــرص عمل	الهروب مـــن مشاكل اجتماعية	ســـــوء الخـــدمات في المسكن السابق	تكاليف معيشية اقل	الحصول علـــى مسكنه ناسب	تـــوفر وسائل نقا مـــن والى العمل		
م.ق النجف	17,8	3,5	13,3	1,2	11,9	11,9	13,3	–	2,3	1,1	22,6	1,1	100	49,4
ن. الحيدرية	12,5	–	12,5	–	–	12,5	25	12,5	–	–	25	–	100	4,7
ن. الشبكة	25	25	–	–	–	50	–	–	–	–	–	–	100	2,3
م.ق الكوفة	26,4	2,9	23,9	–	2,9	5,8	23,9	–	2,9	–	8,8	2,9	100	20,4
ن. العباسية	–	–	33,4	–	–	66,6	–	–	–	–	–	–	100	1,7
ن.الحرية	–	–	100	–	–	–	–	–		–	–	–	100	1,7
م. ق المناذرة	36,3	–	9,1	–	–	18,2	–	9,1	–	9,1	18,2	–	100	6,4
ن. المشخاب	–	–	21,4	–	7,1	14,2	35,7	–	7,1	–	14,2	–	100	8,2
ن. القادسية	–	–	55,5	–	–	11,1	11,1	–	–	–	22,3	–	100	5,2
محافظـــــة النجف	17,6	2,9	19,4	0,5	7,7	12,9	15,8	1,1	2,3	1,1	17,6	1,1	100	%100

(*) الاسر المهاجرة الى محافظة النجف حسب العينة المختارة .
المصدر :-
الملحق رقم (12) (نتائج الدراسة الميدانية) .

يشكل مركز قضاء النجف أعلى نسب من الأسر الوافدة والبالغة (22,6 %) بسبب عامل الحصول على سكن افضل وذلك بسبب تطور محافظة النجف حضاريا وتحسن ظروف العيش وما متوفر فيها من خدمات ضرورية للسكان مقارنة بالنواحي و الاقضية الأخرى فيما احتل مركز قضاء الكوفة على اقل نسبة من عدد الأسر والبالغة (8,8 %) من المجموع الكلي للأسر الوافدة أليه. بينما تستحوذ ناحية المشخاب على نسبة قدرها(35,7 %) من نسبة عدد الأسر الوافدة بسبب البحث عن فرص عمل وهذا يعود إلى توفر فرص العمل في تلك الناحية والمتمثلة بالإنتاج الزراعي حيث إن اغلب الذين هاجروا من محافظاتهم إلى ناحية المشخاب هم من أرياف تلك المحافظات وبسبب توفر أراضي زراعية واسعة في تلك الناحية والتشجيع لممارسة الزراعة كما ذكر سابقا. بينما بلغت اقل نسبة والتي قدرها (11,1 %) في ناحية القادسية . يلاحظ إن عامل الالتحاق بالأهل ذو تأثير واضح على حركة الهجرة في ناحية العباسية حيث تبلغ نسبته (66,6 %) من المجموع الكلي للأسر الوافدة أليه . إما اكثر الوحدات الإدارية تأثرا بالعوامل الاجتماعية فهو مركز قضاء النجف والبالغة نسبته (49,4 %) يليه مركز قضاء الكوفة بنسبة (20,4 %) وهذا يدل على توفر مستوى جيد من العوامل الاجتماعية في هذين المركزين بينما اقل نسبة تلاحظ في ناحية الشبكة والبالغة (2,3 %) لقلة الخدمات الاجتماعية المتوفرة فيها .

ويعد العامل الديني من العوامل الرئيسة في محافظة النجف والتي دفعت بأعداد كبيرة من المهاجرين للهجرة ألي محافظة النجف محافظات القطر

الأخرى أو من المناطق الريفية إلى مراكز المدن التي توجد فيها العتبات المقدسة كما هو الحال بالنسبة لمركز قضاء النجف ومركز قضاء الكوفة حيث يتركز اكثر من نصف سكان المحافظة في مركز قضاء النجف لوجود مرقد الأمام علي (عليه السلام) حيث تحتل مركزا خاصا بالنسبة للمسلمين ، فيتمثل نمط هذه الهجرة بانتقال عدد من المهاجرين واستقرارهم في هذه المراكز بسبب العامل

الديني إذ يعد البعض سكنى هذه المدن زيادة في التقوى أو نتيجة لتوفر فرص العمل النسبية التي تؤمنها الوظيفة الدينية حيث تؤم هذه المدن مئات الألوف من الزائرين سنويا للزيارة ، خصوصا وان قيام عدد من السكان الزائرين بهذه الزيارة في مواسم خاصة من العام يجعلهم اكثر ألفة لظروف المدينة ومعطياتها الحضرية وبالتالي تزداد رغبتهم في سكناها حيثما يقررون ترك مناطق سكنهم الأصلية لسبب إن لأخر .

أما بالنسبة إلى الخدمات الصحية المتوفرة في محافظة النجف والتي قلتها أو عدم توفرها تؤدي إلى انتقال السكان ، فنجد أن المناطق الريفية لا تتمتع إلا بنسبة ضئيلة منها ، حيث اصبح الفلاحون يشعرون في الوقت الحاضر وتحت تأثير التطور الحضاري في المدن إلى أهمية وضرورة المؤسسات الصحية لحياتهم وعملهم ومستقبل أولادهم . وبما إن معظم الريف يعاني من قلة المؤسسات الصحية بحيث يجعل الفلاحين يفكرون بان وجودهم في المناطق الريفية يعرضهم إلى شتى مخاطر الإمراض والحوادث . وتكون حياتهم مهددة باستمرار نتيجة انعدام وسائل المعالجة الفورية ، وتهيئة اللوازم الصحية الضرورية وبنفس الوقت أمامهم حياة المدن التي تتوفر فيها معظم الوسائل للمحافظة على صحة الإنسان ومعالجة الحوادث الطارئة وعادة لا يوجد في القرية طبيب ، يضطر المريض إلى التوجه إلى المدينة ويهدر المال الكثير الذي يفوق إمكانياته للوصول إلى مكان الطبيب وهذا ما يزيد المريض عناءً أو مرضاً

، ولا يوجد المستشفى ألا في المدينة أي في المراكز الحضرية وعلى المريض من أبناء القرية آن ينتقل لمدة طويلة من اجل الوصول آلي المدينة فإذا كان المرض مفاجئاً أو كان حادثاً أو ولادة عسيرة فان هذه الساعات الطويلة التي يقضيها في انتقاله إلى المدينة والوصول إلى المستشفى قد تكون وحدها كافية للقضاء على المريض بغض النظر عن التنقل وعناء الطريق (1) . فيلاحظ في محافظة النجف أن جميع المستشفيات العامة متوزعة على مراكز الاقضية فضلا عن أن اغلب عيادات الأطباء تتواجد في مراكز المدن وبكافة الاختصاصات الطبية . فبالرغم من تباين الخدمات الصحية في محافظة النجف إلا إن أفضلها متوفرة في مركز قضاء والكوفة حيث تتواجد فيها المستشفيات الحكومية فضلا عن الأهلية* والمراكز الصحية و العيادات الشعبية فضلا عن مراكز الأمومة والطفولة وعيادات الأطباء الخاصة مما جعل إمكانية القيام بكثير من العمليات الجراحية الكبرى منها والصغرى . حيث توجد في مركز قضاء النجف فقط ثلاثة مستشفيات حكومية والمتمثلة بمستشفى صدام العام ومستشفى الولادة والأطفال فضلا عن مستشفى النجف العام وكذلك يوجد اثنان من المستشفيات الأهلية والمراكز الصحية والعيادات الشعبية الصباحية منها والمسائية في كافة إحياء المركز وهذه التكدس في الخدمات الصحية في مركز قضاء النجف ساعد إلى جذب العداد كبيرة من السكان إلى هذه المراكز مقارنة بالوحدات الإدارية الأخرى ويلاحظ أيضا إن مركزي قضائي الكوفة والناذرة توجد في كل منهما مستشفى واحدة وكذلك الحال بالنسبة إلى ناحيتي المشخاب و القادسية فضلا عن العيادات الشعبية بينما يلاحظ ان النواحي الاخرى لا توجد فيها سوى المراكز الصحية والعيادات الشعبية وفي ناحية الشبكة لا يوجد سوى

(1) د. حيدر كمونة ، معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978 ، ص55-57 .

* مستشفى النجف الأهلية و مستشفى الأمير الأهلية وهي قيد الإنشاء .

مستوصف واحد وكذلك الحال بالنسبة لناحية الحيدرية وهذا مـــا اكدتـــه الدراســـة الميدانية التي قامت الباحثة بها .

ويلاحظ تباين الخدمات الصحية خلال مدة الدراسة (1977-1997) حيث بلغ عدد المستشفيات في محافظة النجف عام 1977 ثلاثة [(1)] مستشفيات . بينما بلغ عدد الأطباء (206) طبيب وعدد الأسرة (742) سريرا هذا يؤكد سوء الخدمات الصحية المقدمة في محافظة النجف آنذاك بينمـــا يلاحـــظ ارتفـــاع مـــستوى الخدمات عام 1987 حيث بلغ عـــدد المســـتشفيات ثمانيـــة [(2)] أي ازداد عـــدد المستشفيات عما كان عليه عام 1977 وبلغ عدد الأطباء (321) طبيبا وعـــدد الأسرة (1311) سريرا ومن خلال مقارنة هذه الأعداد بعام 1977 يلاحـــظ التطور الهائل الذي أصاب محافظة النجف وارتفاع مستوى الخدمات الـــصحية المقدمة للسكان مما أدى إلى جذب إعداد كبيرة مـــنهم خـــصوصا مـــن ريـــف محافظة النجف نحو المراكز الحضرية ، إما بالنسبة لعام 1977 فقد بلغ عدد المستشفيات ست [(3)] بينما بلغ الأطباء (318) طبيباً وعدد الأسرة المتوفرة في المستشفيات (1084) فضلا عن إنشاء المستشفيات الأهلية في مركز قضاء النجف والتي تم ذكرها سابقا بينما يلاحظ ارتفاع عدد العيادات الـــشعبية فـــي المحافظة والبالغة (12) عيادة شعبية عام 1997 عما كان عليـــه فـــي عـــامي 1977و1987 والبالغ عددها (7) عيادات شعبية لكلا العامين .

([1])وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1977 ، مصدر سابق ، جدول (2/12) ، ص240-241.

([2]) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1987، مطبعة الجهاز،جدول(3/10) و(4/10)،ص194-195 .

([3]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1997، مطبعة الجهاز، جدول (1/10) و(4/10)، ص340 –345 .

إما بالنسبة لخدمات التعليم فهي الأخرى يكون تركزها في مراكز المدن افضل مما عليه في المناطق الريفية وخاصة فيما يتعلق بالكليات والمعاهد والمدارس الإعدادية والمهنية ورياض الأطفال ، وتكون مدارس الاعداديات موزعه على الوحدات الإدارية للمحافظة بحسب حاجة كل وحدة إدارية .

فيلاحظ إن مركز قضاء النجف يستحوذان على اكبر نسبة من خدمات التعليم ، فمركز قضاء النجف يضم المدارس المهنية سواء التجارية منها والزراعية والتمريض حيث توجد في مركز قضاء النجف (2) اعداديات صناعية للبنين و(1) للبنات فضلا عن وجود إعدادية تمريض واحدة في محافظة النجف تقع في مركز قضاء النجف ، كما توجد إعدادية صناعة واحدة في مركز قضاء الكوفة ومثلها في مركز قضاء المناذرة بالإضافة إلى وجود معهد إعداد المعلمين والمعلمات والبالغة عددها واحد للمعلمين و أخر في محافظة النجف والتي توجد في مركز قضاء النجف والتي يفد أليها الطلبة من كافة الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة [1] . وكذلك بعد التطور الذي أصاب خدمات التعليم في محافظة النجف وفتح العديد من الكليات خصوصا في الثمانينيات وتركزها في مركز قضائي النجف والكوفة أدى إلى إرسال الأهالي أبنائهم إلى المدينة للدراسة من كافة إنحاء محافظة النجف إي حتى من ريف محافظة النجف فضلا عن الطلبة الذين يفدون من المحافظات الأخرى . فيألف هؤلاء حياة المدينة ويبقون فيها وبالتالي يتبعهم أهلهم وذويهم. ومن الكليات و المعاهد التي تم إنشائها معهد طبي الكوفة وكلية الإدارة والاقتصاد وكلية الآداب والهندسة وكلية الصيدلة والعلوم وكلية الزراعة وكلية القائد للتربية للبنات ، فضلا عن كلية طب الكوفة و المعهد الفني نجف وهي قديمة العهد . إما على مستوى الوحدات الإدارية الأخرى فلا يوجد سوى خدمات التعليم الأولي.

([1])جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ،" محافظة النجف نشرة إحصائية " ، مديرية إحصاء النجف ، كانون الأول ،1993،ص9 .

ويتم في الوقت الحاضر إنشاء مجمع سكني لأساتذة الجامعة إضافة إلى استحداث بناية عدد من الكليات وهذا عامل يدفع الأساتذة المتواجدين للوفود إلى محافظة النجف لما توفره لهم جامعة الكوفة من السكن الجيد وظروف المعيشة الأفضل مستقبلا .

وتعد حالة السكن إحدى العوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة حيث إن التباين الكبير بين السكن الريفي والحضري أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدينة من اجل الحصول على سكن افضل حيث يفقد السكن الريفي ابسط المقومات ، فهي ليست سوى مجموعة من المباني السيئة التهوية والإنارة ، وان المسكن الفردي بعدد غرفه لم يتناسب مع عدد ساكنيه فالصفة الغالبة لهذه المساكن إنها مبنية من الطين وتتكون من غرفة واحدة يسكنها الفلاح و أسرته [1] .ويلاحظ في الريف أن السكان يعيشون في أو في صرائف لا تتوفر فيها المتطلبات والمرافق الصحية وان الفرق كبير في المستوى الصحي بينها وبين دور المدن فضلا عن انعدام المرافق العامة ، في القرى والمدن الصغيرة ، واخيرا فأن ازدياد السكان السنوي لا يصحبه أي زيادة مكافئه بالدور [1] . وان مثل هذه الظروف دفعت بسكان هذه المناطق الى التطلع لسكن افضل ساعدهم في ذلك اتصالهم بالمدينة وما ينعم به اهلها من سكن مريح ومتقدم مما ادى الى هجرة اعداد كبيرة من ابناء الريف الى المدينة خصوصا خلال السبعينيات والثمانينيات من العقد الماضي حيث قامت الدولة خلال الثمانينيات بتوزيع قطع أراضي على عوائل الشهداء والعسكريين ومنحهم إجازات البناء مما يوفر فرص سكن افضل في المدينة مقارنة بالريف فضلا عن سكن المهاجرين من ريف المحافظات الأخرى والذي استقر اغلبهم في أطراف المدن في مساكن ليست بمستوى جيد وعلى الرغم من رداءة ظروف السكن التي كان يعيشها المهاجرون بعد هجرتهم إلى المدن إلا إنها افضل من سكنهم السابق

([1]) حيدر كمونة ، مصدر سابق ، ص52-59 .

ولعل ذلك يرجع إلى ظروف السكن الصعبة التي كان يعيشها المهاجرون قبل هجرتهم.

إما بالنسبة لمرحلة التسعينيات من العقد الماضي فتميزت حالة السكن افضل مما كانت عليه في المدة (1977 –1987) خصوصا في ريف محافظة النجف

وذلك بفعل ارتفاع المردود الزراعي الذي يعتمد عليه السكان كمورد للعيش مما أدى إلى تحسين حالة السكن وتوسع مساحته إما بالنسبة لخدمات الكهرباء ، والماء المقدمة ومن خلال الدراسة الميدانية فقد بلغ نسبة الدور المجهزة بالكهرباء في محافظة النجف (99 %) دار عدا بيوت الشعر التي يسكنها البدو الرحل ، إما بالنسبة للدور المجهزة بالماء الصافي فقد كانت نسبتها (95 %) دار مزودة بالماء الصافي .

وان حالة المسكن كأحد العوامل الدافعة للهجرة لم يتأثر بها ريف محافظة النجف فقط بل داخل المدينة أيضا بين دور القطاع العام وعامل المفاضلة بين أنواع المساكن وقد تعزى معظم التحركات السكنية داخل المدن إلى التغير في حجم الأسرة ، كما أن أحوال المسكن و الحي الأخرى من العناصر المهمة التي تفسر الانتقال الأسرى . وقد يكون هناك دافع أخر لهذا وهو الأحوال الاجتماعية للحي . فقد يتعرض الحي لبعض التغيرات الاجتماعية التي يعتبرها الفرد غير مرغوب فيها ، أو ينتج عن تغير في توقعات الفرد لبيئته الاجتماعية . وقد تفسر المفاضلة بين المساكن داخل المناطق الحضرية إلى التوسع في اتجاهات معينة [(2)]. حيث نلاحظ مثلا انه في مركز قضاء النجف وبعد التوسع التجاري الذي أصاب مركز مدينة النجف واستغلال مساحة كبيرة من مركز المدينة للخدمات التجارية فضلا عن خدمات الزائرين حيث تعرضت المساكن القديمة

([1])د. رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947-1965 ، مصدر سابق ، ص196.

([2]) د. صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1987 ، ص326-327 .

في مركز المدينة إلى عملية ترحيل للساكنين في المناطق التي تعرضت لعملية الاستهلاك والتهديم في المدينة القديمة وتعويض السكان بأراضي سكنية جديدة إي مساكن افضل عما كانت عليه دورهم في المدينة القديمة فهذا يعد أحد العوامل المهمة التي أدت إلى الهجرة بين إحياء المدينة الواحدة.

اما بالنسبة للخدمات الاخرى والمتمثلة بخدمات النقل والمواصلات والمؤسسات والدوائر الحكومية والمصارف والاماكن الترفيهية والمكتبات سواء الاهلية منها ام الحكومية وغيرها من الخدمات الضرورية للانسان فان اغلبها وافضلها يتركز في مركز قضاء النجف فضلا عن وجود اربعة مكاتب اهلية* ومكتبة حكومية واحدة فضلا عن وجود مركز دراسات الكوفة والذي يوفر جميع المصادر من كتب ومجلات وبيانات الى طلبة الدراسات الاولية والعليا ولا تقتصر الخدمات التي يوفرها هذا المركز على سكانه فقط وانما لجميع سكان المحافظة . اضافة الى تركز الخدمات الترفيهية في المحافظة والمتمثلة بالكازينوهات والنوادي والحدائق العامة في مركز قضاء الكوفة وذلك بسبب اطلالتها على شط الكوفة الذي اضفى عليها جمالية كبيرة وكذلك وجود النوادي الترفيهية في مركز قضاء النجف فضلا عن وجود القاعات والملاعب الرياضية والتي تتركز في مراكز الاقضية من المحافظة والذي يعتبر ملعب النجف من اكبر الملاعب الراضية و أهمها في المحافظة والذي يقع في مركز قضاء النجف ويفد أليه العديد من هواة الرياضة وقيام المباريات والألعاب الرياضة المختلفة .

إما بالنسبة إلى طرق النقل فأن افضل و أوسع شبكة طرق نقل توجد في مركز قضاء النجف حيث تتوفر المركبات المختلفة إلى كافة الاقضية والنواحي في المحافظة فضلا عن وجود كراجين لربط محافظة النجف مع محافظات القطر الاخرى سواء الواقعة الى الشمال منها ام جنوبها كما توجد شبكة طرق تربط

* مكتبة الحكيم ، مكتبة الامام علي (عليه السلام) ، مكتبة اهل البيت ، مكتبة امير المؤمنين (عليه السلام) .

مركز قضاء النجف بالوحدات الإدارية الأخرى بالمحافظة حيث تم الاهتمام بتطوير طرق النقل في مدينة النجف وذلك لارتباط النقل ارتباطا وثيقا باستعمالات الأرض الوظيفية الاخرى في المحافظة من حيث اثرها في تشتيت الانشطة الرئيسة الاقتصادية والاجتماعية من جهة وما يوفره النقل من إمكانية الوصول الى

مناطق العمل بأسرع وقت ممكن ، واقل كلفة ويلاحظ ان مراكز الاقضية تتمتع بطرق معبدة ووفرة المركبات المخصصة للنقل بينما تكون الطرق في المناطق الريفية وخصوصا الفرعية منها غير معبدة عدا بعض الطرق التي قام مالكي الاراضي الزراعية بتبليطها على حسابهم الخاص . ومن خلال ذلك يلاحظ تباين خدمات النقل المتوفرة بين المدينة والريف في محافظة النجف سواء كانت بالنسبة الى الطرق المعبدة ام بالنسبة الى توفر المركبات المخصصة لنقل الركاب . حيث يعاني السكان العاملون في الريف خصوصا إذا كانوا من أبناء المدينة صعوبة الوصول الى اماكن عملهم خصوصا في أيام الشتاء الممطرة لتعذر وصول المركبات اليها لرداءة الطرق فيها . فضلا عن أبناء الريف أنفسهم ويلاحظ مما سبق تباين خدمات النقل المقدمة حيث تلعب دور مهم في تطور العلاقات الإقليمية بين الوحدات الإدارية في محافظة النجف او بين المحافظة ومحافظات القطر الأخرى حيث تعد شريان الحياة في المحافظة .

ونتيجة لتباين الخدمات الاجتماعية المختلفة بين الوحدات الإدارية في المحافظة وتركزها في مناطق دون الأخرى أدى إلى حدوث حركة السكان وهجرتهم من المناطق الريفية خصوصا والتي تعاني من مستوى متدني من الخدمات مقارنة بمراكز المدن والتي تتميز بمستوى عالي من الخدمات الاجتماعية الانفة الذكر اذا ما قورنت بالريف فضلا عن تباينها بين مركز اداري واخر ويلاحظ ان مركز قضاء النجف الذي يستحوذ على نسبة عالية من الخدمات الاجتماعية حيث تتركز فيه افضل الخدمات المقدمة للسكان مما دفع العديد من

ابناء الوحدات الإدارية الأخرى فضلا عن أبناء المحافظات للهجرة أليه والتوطن فيه .

المبحث الثالث : المسافة وعلاقتها بحركة الهجرة

تبرز المسافة كاحدى العوامل التي تلعب دورا مهما في حركة الهجرة واتجاهاتها فضلا عن عوامل الطرد والجذب وتاثيرها على اتجاه تيارات الهجرة. ولقد برزت العديد من البحوث والدراسات السكانية لتحديد علاقة الهجرة الداخلية بالمسافة وعليه افترض الديموغرافيون وجدود علاقات تبعية Function Relation بين حركة الهجرة والمسافة كما استخدمت نماذج (models) متعددة لتحليل تيارات الهجرة من مكان الى اخر . وان دراستها اظهرت من الناحية العملية انها تقوم على عدد من القواعد العامة الاتية (1) :-

1-ان المسافة تعد عائق للهجرة .

2-ان حجم الهجرة الخارجة من او الداخلة الى اية منطقة يرتبط اساسا بحجم السكان في منطقتي الاصل والوصول .

3- ان هنالك منافسة بين مناطق الوصول للحصول على التيار الخارج من اية منطقة اصل اخرى .

ويتضح ذلك من مدى المنافسة بين محافظة النجف ومحافظات القطر الاخرى او بين الوحدات الادارية في المحافظة للحصول على المزيد من المهاجرين سواء من داخل المحافظة او من محافظات القطر . فعلى سبيل المثال لو قورنت محافظة النجف بمحافظة كربلاء بالنسبة الى حجم الهجرة الداخلة لهما من محافظة بغداد وبما ان هاتين المحافظتين تتمتعان بظروف اجتماعية

(1) د. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق من 1947-1965 ، مصدر سابق ، ص207 .

واقتصادية متشابه اى من حيث فرص العمل ودور العامل الديني في جذب السكان فضلا عن التشابه في العادات والتقاليد حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين من محافظة بغداد الى محافظة النجف (12063) نسمة لعام 1997 اما بالنسبة لمحافظة كربلاء فقد بلغ عدد الوافدين اليها من محافظة بغداد (20826) نسمة [1] حسب تعداد عام 1997 ، اى أن محافظة كربلاء قد حصلت على عدد اكبر من المهاجرين مقارنة بمحافظة النجف . وهنا ظهر دور عامل المسافة كاحد العوامل المؤثرة بالهجرة الداخلية حيث ان المسافة بين محافظة بغداد وكربلاء تبلغ (85كم) بينما تبلغ المسافة بين محافظة النجف وبغداد (161 كم)[2] .

ويلاحظ وجود علاقة وثيقة بين حجم الهجرة والمسافة حيث ان المهاجر يميل الى الهجرة الى المناطق القريبة من مكان سكنه الأصلي وكلما توفر سبل السفر المريحة والرخيصة ازدادت المسافة [3] .

ولقد حاول بعض الباحثين وضع عدد من النظريات التي تقوم على اساس العلاقة بين المسافة وحركة الهجرة ومنهم رافنستن(Ravenstein) حيث يعد اول من حاول تفسير ظاهرة الهجرة على أساس المسافة وذلك بصياغة مجموعة من التعميمات ثم انتهى بنظرية تقوم على أساس العلاقة بين الهجرة والمسافة ، وذلك على اعتبار ان المهاجر يتحرك مسافة قصيرة من المناطق الريفية الى

---

(1) هيأة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف وكربلاء لعام 1997 ، مصدر سابق ،جدول رقم (24) ،ص84 .

(2) جمهورية العراق ، وزارة النقل والمواصلات ، الشركة العامة لادارة النقل الخاص ،" المرشد لخدمات النقل الخاص في العراق "، ملخص قانون واعمال الشركة العامة لادارة النقل الخاص ،1999،ص102 .

(3) د. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ،ص178 .

المناطق الحضرية ومن المدن الصغرى الى المدن الكبرى واعقب نظرية رافنستن مجموعة من النظريات منها نظرية الحجم والمسافة لزيف Zifs- Size- distance والتي تفترض ان مجمل الهجرة بين منطقتين اى منطقتي

الاصل والوصول تتباين طرديا مع حجم تلك المنطقيتن وعكسيا مع المسافة التي تفصل بينهما [1] .

وفي بداية الخمسينيات من القرن الماضي نشر كلارك C. Clark دراسته حول توزيع السكان داخل الحيز الحضري تبعا للعلاقة بين تلك الكثافة والبعد عن مركز المدينة وكما هو في محافظة النجف ومن خلال الملحق رقم (4) حيث يلاحظ تركز اعلى الكثافات السكانية في مركز قضاء النجف وما حولها والتى تمثل نواة المحافظة الاصلية في حين تتدرج الكثافة مع المسافة الى متوسطة وواطئة عند اطراف المراكز الحضرية في المحافظة . كما يظهر ان الكثافة تنحدر تدريجيا بشكل متجانس مع المسافة [1] . ولقد علل ذلك بتأثير قوى اقتصادية واجتماعية وتاريخية ، حيث يلاحظ ان اعلى كثافة سكانية تتمثل في مراكز الاقضية في محافظة النجف والمتمثلة بمركز قضاء الكوفة ومركز قضاء النجف والمناذرة ثم تتدرج الكثافة السكانية بالانخفاض في النواحي التابعة لمراكز الاقضية لمحافظة النجف .

ومن خلال الجدول رقم (15) والشكلين (17و 18) يتضح مدى تاثير عامل المسافة على حجم تيارات الهجرة واتجاهاتها وهذا واضح في محافظة النجف سواء على مستوى الهجرة الداخلي الى المحافظة من بقية محافظات القطر او بالنسبة للهجرة الخارجة من محافظة النجف الى محافظات القطر المختلفة

([1]) د. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق من 1947-1965 ، مصدر سابق ، ص208-209 .

حيث يلاحظ ان محافظة بغداد تحتل المرتبة الاولى بالنسبة الـــى حجـــم الهجـــرة الخارجة من محافظة النجف على الرغم من انها تاتي بالمرتبة الخامسة من حيـــث بعدها عن محافظة النجف اذ تبلغ المسافة بينهما (161 كم) اى وجود اربع

جدول (15)

حجم الهجرة الوافدة والنازحة من والى محافظة النجف ومحافظات القطر الاخرى لعام 1997 والمسافة ب(كم) بين المحافظة ومحافظات القطر .

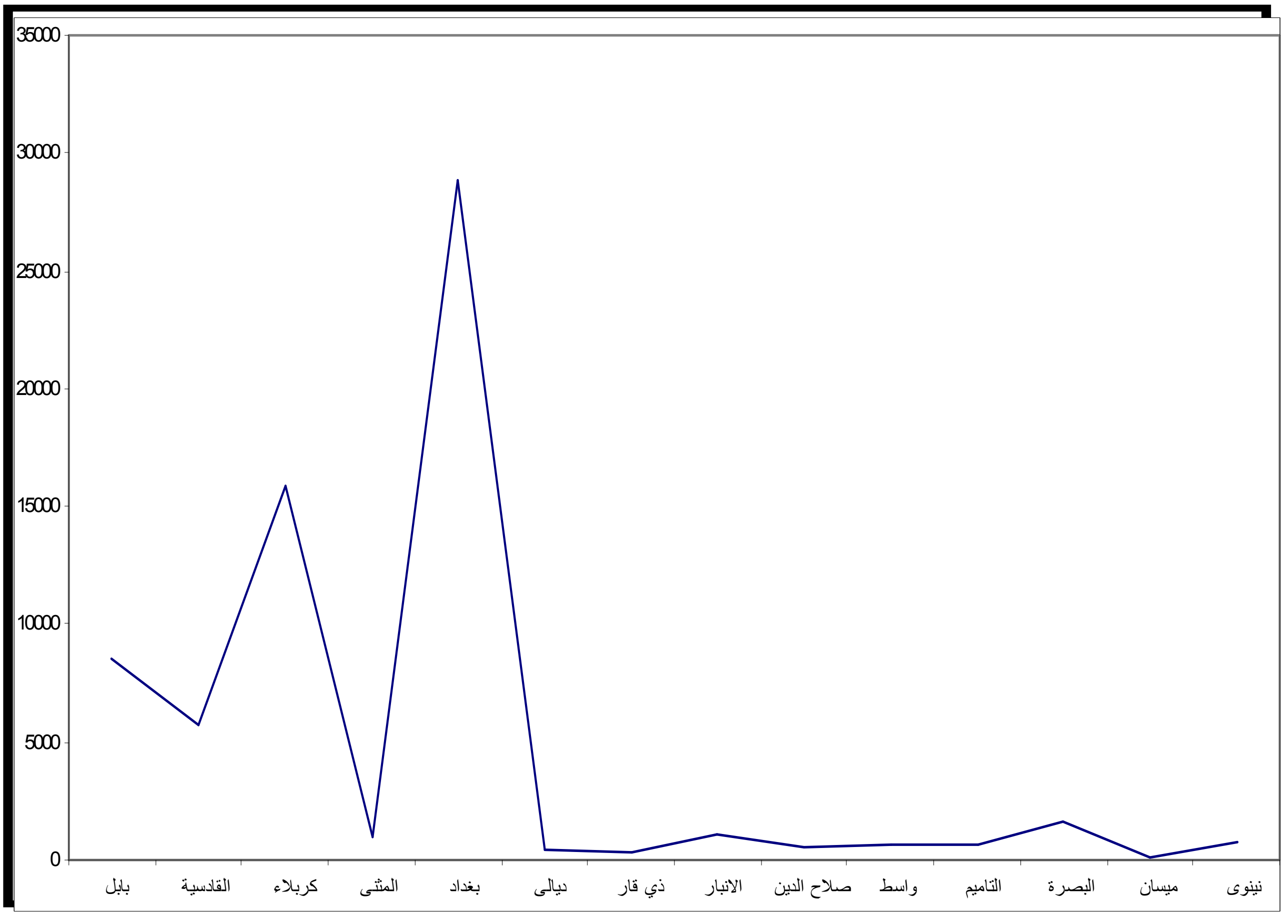
المحافظات	الهجرة الخارجة من محافظة النجف	الهجرة الداخلة الى محافظة النجف	المسافة ب(كم) بين محافظة النجف ومحافظات القطر الاخرى
بابل	8564	7738	61
القادسية	5678	28729	65
كربلاء	15848	23914	78
المثنى	1010	2458	155
بغداد	28805	12063	161
ديالى	400	448	227
ذي قار	287	12282	258
الانبار	1103	250	271
صلاح الدين	587	176	336
واسط	648	693	337
التاميم	620	241	416
البصرة	1646	18010	467
ميسان	108	1273	527
نينوى	717	138	557

المصدر :

1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعـــام 1977 ،مصدر سابق ، جدول رقم (24) ، ص83-84.

([1])د. صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر اسس وتطبيقات ، مصدر سابق ، ص290-291 .

2-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعـــام 1987 ،مصدر سابق ، جدول رقم (24) ، ص84.
3- وزارة النقل والمواصلات ، الشركة العامة للنقل الخاص، " المرشد لخدمات النقل الخاص في العراق " ، مصدر سابق ص102 .



شكل (17)

العلاقة بين المسافة ومعدلات الهجرة الخارجة من محافظة النجف لعام 1997

المحافظات على المحور الافقي مرتبة بحسب بعد مركزها عن مركز محافظة النجف

شكل (18)

العلاقة بين المسافة ومعدلات الهجرة الداخلة الى محافظة النجف لعام 1997

محافظات اقرب الى محافظة النجف وذلك لما تتميز به محافظة بغداد من عوامل جذب اقتصادية واجتماعية ادت الى قلة تاثيرعامل المسافة ثم تلتها محافظة كربلاء وبابل والقادسية على الرغم من ان المسافة بين محافظة النجف ومحافظة كربلاء اطول من المسافة بين محافظة النجف ومحافظتي بابل و القادسية الا ان الترابط الاقليمي والتشابه في العديد من العادات والتقاليد اضافة الى العامل الديني والفرص الاقتصادية المتوفرة في محافظة كربلاء دفعت بالعديد من المهاجرين الى التوجه اليها .

اما بالنسبة لحركة الهجرة الوافدة الى محافظة النجف فتحتل محافظة القادسية المرتبة الاولى ويعود هذا الى قرب المسافة بينهما والبالغة (65 كم) ثم تلتها محافظة البصرة فعلى الرغم من بعد المسافة بينها وبين محافظة النجف والبالغة (467 كم) الا ان عوامل الجذب في محافظة النجف والمتمثلة بالعوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية دفعت العديد من ابناء محافظة البصرة الى التوطن في محافظة النجف ، ثم تاتي محافظة بغداد وذي قار وبابل وكربلاء . ومن خلال ذلك يلاحظ ان اغلب تلك المحافظات هي من المحافظات التي تجاور محافظة النجف في اغلب جهاتها عدا بعض المحافظات الجنوبية والتي دفعتها شدة عوامل الطرد في منطقة الاصل والوصول وشدة عوامل الجذب في منطقة الوصول والمتمثلة بمحافظة النجف الى التوجه نحوها . وعلى الرغم من اظهار العلاقة بين المسافة والهجرة في النماذج الى انها اغفلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على كل من منطقتي الاصل والوصول وهذا ما دفع ستوفر Steuffer الى وضع نظريته المعروفة باسم نظرية الفرص المتخللة التي لم يجد علاقة ضرورية بين المسافة والهجرة وجدها بين توافر العوامل الاقتصادية والاجتماعية المشجعة لحركة السكان وانتقالهم [1] . وكما هو واضح في حركة الهجرة سواء الداخلة الى او الخارجة من محافظة النجف مع المحافظات الاخرى .

([1]) د. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق من 1947-1965 ، مصدر سابق ، ص209 .

الفصل الخامس
آثار الهجرة الداخلية للسكان الاقتصادية والاجتماعية
في محافظة النجف

المبحث الاول: الاثار الاقتصادية.

المبحث الثاني: الاثار الاجتماعية.

الفصل الخامس
آثار الهجرة الداخلية للسكان الاقتصادية والاجتماعية في محافظة النجف

تترك حركة السكان المكانية بصورة عامة والهجرة كأحد أنواعها بصورة خاصة في محافظة النجف سواء كانت الهجرة الداخلة أليها أم الخارجة منها أثارها المختلفة والمتمثلة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية على كل من منطقتي الأصل والوصول بالإضافة إلى أثارها على المهاجر نفسه ومدى تكيفه وانسجامه في البيئة الجديدة .

وليس من شك أن بعض هذه الآثار تكون إيجابية وبعضها الأخر تكون سلبية على كلا المنطقتين . وتعد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة من أهم أشكال الهجرة والتي تكون آثارها واضحة جدا على كل من مكان الإقامة الأصلي ومكان الإقامة الجديد سواء كان ذلك على مستوى القطر أو بالنسبة إلى محافظة النجف فضلا عن الهجرة الوافدة (من محافظات القطر الأخرى) إلى محافظة النجف وما تركته من آثار واضحة في منطقة الدراسة وذلك لكونها إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على حجم السكان ونموهم وتوسع المحافظة بشكل سريع وغير مخطط له حيث تؤدي هذه التحركات السكانية السريعة إلى عدم توازن خطير في التنمية الاقتصادية كما تؤدي إلى نشوء الكثير من المشكلات الاجتماعية للمهاجرين ، وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تفصيلية كافية وحديثة عن هذه الآثار فانه سيتم عرضها وذلك باستنتاجها من خلال تحليل بيانات حجم الهجرة الداخلية ومعدلاتها ونسبها و أسبابها وفي ضوء ما يتوفر من معلومات في المصادر الأخرى . ويضم هذا الفصل مبحثين يتناول المبحث الأول الآثار الاقتصادية للحركة المكانية للسكان وخاصة حركة الهجرة في محافظة النجف وفيها تم تناول دور القوى العاملة الوافدة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وما تركته من آثار اقتصادية سواء في منطقة الأصل أو مكان الوصول وخاصة في مجال الزراعة والخدمات .

إما بالنسبة للآثار الاجتماعية لحركة الهجرة فسوف يتم تناول التغير الذي أحدثته الهجرة بالنسبة لحجم السكان ونموهم الحضري فضلا عن قوى الهجرة في التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والإسكان ، فضلا عن العادات والتقاليد التي حملها المهاجرون معهم وغيرها من الآثار الاجتماعية الأخرى .

المبحث الأول:الآثار الاقتصادية

تلعب الهجرة الداخلية وحركة السكان المكانية على حد سواء دورا كبيرا وحاسما في التحولات الاقتصادية التي تشهدها كل من منطقتي الأصل والوصول حيث يؤكد العديد من الباحثين الجغرافيين والاقتصاديين وجود علاقة متشابكة بين الهجرة والاقتصاد فضلا عن الجانب الاجتماعي . والمقصود بالناحية الاقتصادية هنا المصدر الذي يكسب الإنسان منه عيشه أو مصدر دخله سواء كان ذلك المصدر مباشرا كالعمل والوظيفة في القطاع الاشتراكي أو الخاص أو مهنة حرة أو توفر الكلأ الرعي والماء للمواشي التي يعدها البعض وسيلة لعيشهم كالبدو الرحل [1]

وتتفق الكثير من الدراسات الديموغرافية على علاقة الجانب الاقتصادي بالهجرة سواء كانت الداخلة إلى محافظة النجف أو الخارجة منها . وسواء كان الجانب الاقتصادي ذا تأثير سلبي أم إيجابي . وتستحق الهجرة من الريف إلى المدينة عناية خاصة في هذه الدراسة حيث أن هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة قد أدت إلى تحولات اقتصادية مهمة منها قلة عدد الأيدي العاملة في القطاع الزراعي وبالتالي قلة ظاهرة استغلال الأراضي الزراعية وهذا ما جعل من القطر كونه زراعيا مستوردا لكثير من المنتجات الزراعية وحتى إن قسم منها منتجات أولية كالحبوب والفواكه . وعلى الرغم من انه بالإمكان تحويل القطر إلى بلد مصدر لتلك السلع الزراعية . وذلك يؤدي إلى تحويل عملات صعبة لتغطية المنتجات الزراعية بدلا من تحويلها لتنمية القطاع الصناعي وتأسيس قاعدة صناعية متينة يمكن الاعتماد عليها في تقويم البنيان الهيكلي الاقتصادي في القطر . وكذلك فان هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة يؤدي إلى مضاعفة عدد المستهلكين للمنتجات الزراعية وقلة عدد المنتجين . وكما هو واضح في الجدول رقم (11) وخلال مدة الدراسة (1977 –1997) أن هجرة الفلاحين أدت إلى انخفاض القوى العاملة في الريف والبالغة نسبتهم (33,9 %) والتي تكون الحرفة الرئيسة لهم هي الزراعة من مجموع السكان النشطين اقتصاديا لعام 1977 والتي انخفضت إلى (14,9 %) لعام 1987 مما أدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الريف

---

(1) وليد خليفة هداوي ، حركة السكان المكانية في العراق و الأساليب الإحصائية الممكنة لتحديد اتجاهاتها ، مصدر سابق ،ص3.

خلال المدة المذكورة ، بالمقابل ازداد عدد الأيدي العاملة في النشاطات الاقتصادية الأخرى في المراكز الحضرية وخصوصا الخدمية منها حيث ازداد عدد العاملين في قطاع الخدمات من (24,8 %) عام 1977 إلى (49,2 %) عام 1987 وهذا يعني توجه نسبة كبيرة من المهاجرين إلى ممارسة نوع من المهن لا تحتاج إلى خبرة أو مهارة عالية والتي غالبا ما تكون في قطاع الخدمات حيث أثرت الهجرة على نوع المهن التي كان يمارسها المهاجر في منطقة الأصل والتي هي غالبا (الزراعة في الريف) وبالتالي أدت في الغالب إلى نتائج تؤثر سلبيا على مستويات المعيشة وخاصة في الريف من حيث قلة الأراضي الزراعية المستغلة بالزراعة وانخفاض الإنتاج النباتي والحيواني . ومن خلال الجدول السابق يلاحظ ارتفاع نسبة الأيدي العاملة بالزراعة والبالغة (23,7 %) لعام 1997 على الرغم من اعتماد مالكي الأراضي الزراعية على بعض الآلات والمعدات . وهذه بادرة لظاهرة الهجرة المعاكسة إي من المدينة إلى الريف وتحسن ظروف العيش في الريف وللأسباب الآنفة الذكر ، ويلاحظ بالمقابل انخفاض عدد الأيدي العاملة في قطاع الخدمات والبالغة نسبتهم (26,8 %) عام 1997 وهذا يعني عودة العديد من أبناء الريف سواء كان ريف محافظة النجف نفسها أم ريف محافظات القطر الأخرى . ومن خلال العرض المشار أليها يلاحظ مدى تأثير الهجرة على عدد الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية فضلا عن نوع المهن الممارسة في منطقة الوصول حيث يلاحظ التحول من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى في محافظة النجف وخصوصا بالنسبة لقطاع الخدمات خلال مدة الثمانينيات من العقد الماضي وان عملية التحول هذه حقيقتها ظاهرة ملازمة لحركة الهجرة من الريف إلى الحضر ، وهي تتم عموما لصالح نشاط الخدمات وليس نتيجة التصنيع أو التقدم الاقتصادي إذ أن قطاع الصناعة لم يمتص إلا نسبة قليلة من القوى العاملة النازحة من الريف للعمل في المراكز الحضرية ، فكان لابد أن يتجه الكثير للعمل في ميدان الخدمات حيث أن الكثير من المهاجرين إلى المدن من سكان الريف أصبحت مشكلتهم بعد الهجرة هي مشكلة العمل غير الماهر .

ومن خلال الجولة الميدانية في محافظة النجف يلاحظ تركز المهاجرين في أعمال لا تتطلب مستويات مرتفعة من التعليم أو المهارة أو التي تحتاج إلى رأسمال كبير حيث يتمركزون في قطاعات الخدمات كالباعة المتجولين أو حراس ليلين أو سائقين لسيارات نقل الركاب وغيرها من الأعمال فضلا عن توجه جزء منهم للعمل في القطاع الإنشائي وخاصة الأهلي منه . كما

تضم هذه القطاعات نسبة كبيرة من الأطفال المهاجرين وان عدد من نسائهم يمارسن إعمالا معينة تتركز في خدمات البيوت أو كبائعات للخضر والفواكه وهذه الإعمال تكون نادرة بالنسبة لسكان المنطقة الأصليين .

إما بالنسبة إلى المدينة (مكان الوصول) فهي الأخرى تتعرض لآثار اقتصادية سلبية وإيجابية في آن واحد بسبب هذا النوع من الهجرة فبالنسبة للآثار السلبية يلاحظ هجرة أعداد من الريفيين في سن العمل فضلا عن المهاجرين القادمين من محافظات القطر الأخرى قد اثر في سوق العمل وجعل العرض اكثر من الطلب إي وجود فائض في العمالة مما يؤدي إلى حدوث نوع من أنواع البطالة حتى وان توفرت فرص العمل فلا تتوفر إلا الوظائف الدنيا منها ذات المردود الاقتصادي المحدود . حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (16) ارتفاع نسبة البطالة في محافظة النجف خلال عامي(1977 و1987) بنسبة (4 % ، 1,1 %) على التوالي وهذا ما يؤكد حدوث حركة هجرة وافدة نحو المحافظة تفوق الهجرة الخارجة منها حيث أن عدد من هؤلاء المهاجرين لم يجدوا فرص عمل لهم مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وذلك ناتج أيضا عن انخفاض المستوى التعليمي للمهاجرين مما لا يتيح لهم تبوء درجات وظيفية عليا إلا في حالات نادرة ، واستمر ارتفاع نسبة البطالة بحسب تعداد عام 1997 حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل (3,7 %)، أن ازدياد تدفق المهاجرين إلى محافظة النجف وزيادة عدد العمالة في سوق العمل أعطى لا صحاب الأعمال فرصة لتحديد أو فرض ما يرونه من أجور مما سبب قلة الدخل للمهاجرين وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى المعيشة و إمكانية شراء الخدمات الاجتماعية ، كذلك ارتفاع تكاليف المعيشة ،حيث يؤدي زيادة عدد السكان في المراكز الحضرية على وجه الخصوص دون تزايد المواد الغذائية إلى تشجع التنافس على السلع الأساسية وما يتمخض عنها من رفع الأسعار (1) .

إما بالنسبة إلى الآثار الإيجابية التي تركها المهاجرون الريفيون في المدينة وبشكل خاص القادمون من محافظات القطر الجنوبية هو نمط الزراعة الصحراوية سواء كانت المغطاة منها أم المكشوفة وهذا ما يلاحظ بصورة واضحة في المزارع الممتدة على طول

---

(1) سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1992 ، ص150 .

جدول(16)

التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة النجف النشطين اقتصاديا والعاطلين عن العمل خلال المدة (1977-1997)

السنوات	عدد سكان المحافظة	السكان النشطين اقتصاديا		العاطلون الذين لم يسبق لهم العمل	
		العدد	% من السكان	العدد	% من السكان
1977	389680	79375	20,4	1693	0,4
1987	590078	133923	22,7	6798	1,2
1997	775042	191996	24,8	29153	3,8

المصدر :-

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1977 ، مصدر سابق ، جدول رقم (51) ، ص90 .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (34) ، ص137.

3- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، مصدر سابق ، جدول رقم (34) ، ص138 .

طريق نجف – كربلاء والتابعة لناحية الحيدرية ، فلم يكن هذا النوع من الزراعة معـروف لدى المزارعين سابقا في محافظة النجف . حيث كانت هذه المزارع عبـارة عـن أراضـي مهجورة لمدة طويلة من الزمن بعد أن وزعت على السكان وامتلكوهـا أبنـاء محافظـة النجف فلم يستثمروها ولكن بعد حدوث الهجرة وعلى نطاق واسع خلال الثمانينيات من القرن السابق وخصوصا المهاجرون القادمون من الزبير وصفوان بسبب الحـرب وتحديـدا عـام 1987،عندما أصبحت الهجرة واسعة جدا ، حيث استوطن المهاجرون هذه المنـاطق عنـدما وجدوا مناطق مشابهة للبيئة التي كان يستوطنون فيها وقاموا بحفر الآبار واستثمار المـزارع بزراعتها بمحاصيل الخضروات وغيرها من المحاصيل الزراعية التي كانوا يزرعونها فـي محافظتي البصرة وذي قار . كذلك قاموا بنقل تقنية الري بالتنقيط حيث لم تكن هذه الطريقة معروفة لدى أبناء محافظة النجف سواء المثقفين منهم أو غيرهم وأصـبحت الآن نـسبة 55% – 90 % من المزارعين يستخدمون هذه التقنية . وقد أدى نقل هذه التقنية إلـى فـتح العديد من محلات التجهيزات الزراعية التي توفر المستلزمات الضرورية لاسـتخدام الـري بالتنقيط فضلا عن فتح المكاتب الزراعية لحفر الآبار وقد نتج عن هذا النشاط مردود اقتصادي إضافي للمحافظة .

ويلاحظ تأثير العامل الديني التاريخي الذي يعد العامل الأساسي والفعال في نمـو محافظة النجف وتوسعها وتطورها اقتصاديا و إعطائها صفات المدينة الدينية الـصرفة وكمـا ذكر سابقا ومن خلال وجود العتبات المقدسة دفع العديد من المهاجرين إلى الوفود لمحافظـة النجف مما اثر على الناحية الاقتصادية للمحافظة حيث يفد خلال فترة الزيـارات الموسـمية والمناسبات الدينية إلى محافظة النجف بشكل عام ومدينة النجف بصورة خاصة آلاف الزائرين سواء كانوا من ألا قضية والنواحي التابعة للمحافظة أم من محافظات القطر الأخـرى وهـذا واضح من خلال ملاحظة شوارع المدينة أيام الزيارات حيث يؤدي الزخم الـسكاني الكبيـر إلى غلق العديد من الشوارع وان مثل هذه الحركة المكانية أثرت بدورها على نمـو اقتـصاد المحافظة من خلال زيادة العرض والطلب في آن واحد علـى مختلـف الـسلع والخـدمات المعروضة مما أدى إلى نشاط التجارة في محافظة النجف خصوصا تجارة المفرد ، أضـف

إلى ذلك الزيارات اليومية والأسبوعية التي يقوم بها أبناء المحافظة أنفسهم والتي ساعدت أيضا على قيام حركة التسوق . ويلاحظ نشاط الحركة الاقتصادية في المحافظة بصورة جلية في مركز قضاء النجف حيث يوجد فيه اكبر مركز تجاري في المحافظة سواء لتجارة الجملة أم المفرد. إذ لعب دورا مورفولوجيا ووظيفيا أساسيا في نمو اقتصاد المحافظة . بالإضافة إلى انه تلتقي عنده الوظائف التجارية والدينية والصناعية . وان مركزية موقع هذه الأسواق استمر في إتاحة المجال لان يخدم المحافظة بصورة عامة وزائريها . ويلاحظ في الوقت الحاضر نشاط السياحة الدينية في محافظة النجف بوجه خاص والعراق بصورة عامة حيث يفد إلى المحافظة يوميا مئات الزائرين من أقطار العالم الإسلامي المختلفة أبرزها إيران وباكستان وغيرها من الأقطار الأخرى وهذا بدوره عاد على اقتصاد المحافظة بصورة خاصة والقطر بصورة عامة بالنمو والازدهار خلال موسم الزيارات وحصول سكان المحافظة النشطين اقتصاديا على اكبر المردودات الاقتصادية . كذلك يلاحظ خلال الزيارات الأسبوعية قوة العرض والشراء لاسيما خلال يوم الجمعة من كل أسبوع حيث تزدحم مدينة النجف بالسكان وذلك لاعتباره المركز التجاري الرئيسي في المحافظة إذ يغذي هذا المركز جميع ألاقضية والنواحي التابعة للمحافظة .

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية

تتمثل الآثار الاجتماعية لحركة السكان المكانية لمحافظة النجف بجوانب مختلفة ومتعددة منها التغير في حجم السكان ونموهم بالإضافة إلى النمو الحضري الواضح في محافظة النجف إلى جانب آثار اجتماعية أخرى متمثلة بالعادات والتقاليد الاجتماعية والمستوى الثقافي للمهاجرين ومستوى الخدمات الاجتماعية الأخرى المقدمة في المحافظة فضلا عن الآثار النفسية التي يتعرض لها المهاجر والآثار الاجتماعية هذه تتواجد في كل من منطقتي الأصل والوصول ولكن تأثيرها على منطقة الوصول يكون واضحا جدا وذا تأثير سلبي اكثر مما هو إيجابي .

يعد التغير في حجم السكان في محافظة النجف من ابرز النتائج الديموغرافية الاجتماعية التي سببتها حركة الهجرة الداخلية في المحافظة ، حيث يتحدد هذا التغير في حجم السكان باتجاهين متعاكسين يمثل الأول زياد حجم السكان في المناطق المستقبلة أو الجاذبة والأخر يتمثل بتناقص عددهم في المناطق المرسلة أو الطاردة . وهذا واضح وجلي في محافظة النجف من خلال الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها بين عامي 1977 و1987 حيث بلغ عدد السكان في العام الأول (389680) [1] نسمة والتي كانت خلالها المحافظة ضمن المحافظات الطاردة للسكان ولكن في عام 1987 ازداد عدد سكان محافظة النجف زيادة كبيرة وبنمو سكاني سريع حيث بلغ عدد السكان (590078) [2] نسمة أي بعدل نمو سكاني (4,2 %)[3] سنويا خلال المدة 1977-1987 . وذلك ناتج عن اتساع حجم الهجرة الوافدة إلى

---

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف 1977 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص23 .

(2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص75 .

(3) تم استخراج معدل نمو سكان محافظة النجف وفق صيغة معادلة الأمم المتحدة الآتية :

r= (t

r = معدل النمو السنوي

pi= عدد سكان التعداد الأخير

po= عدد السكان في التعداد الأول

t= عدد السنين بين التعداديين

United Nations , statistical office of united nation , Demographic , year book ,1969 ,New York ,1970,p.16.

محافظة النجف خلال مدة الثمانينيات من محافظات القطر الجنوبية والمتمثلة بمحافظة البصرة و ميسان وذي قار وغيرها من محافظات القطر التي تأثرت بالحرب العراقية الإيرانية فضلا عن محافظة القادسية كما أشير إلى ذلك سابقا . حيث فاق معدل النمو السكاني في محافظة النجف معدل النمو السكاني في القطر والبالغ (3,1 %) سنويا للمدة نفسها. واستمر سكان المحافظة بالتزايد حيث بلغ عدد السكان عام 1997 (775042) [1] نسمة أي بمعدل نمو سكاني قدره (2,8 %) سنويا للمدة 1987 –1997 .

وكان للهجرة دور في زيادة حجم السكان في محافظة النجف ولكن بنسبة اقل مما كانت عليه عام 1987 .

يظهر مما تقدم أن سكان المحافظة في تزايد مستمر كما أن معدلات النمو عالية وخاصة خلال المدة (1977–1987) وذلك بسبب الهجرة المستمرة إلى محافظة النجف حيث تعد من المحافظات الجاذبة للسكان ويلاحظ أن نسبة كبيرة من المهاجرين يتمركزون في مركز قضاء النجف إذ يتركز فيه اكثر من (50 %) من سكان المحافظة وذلك بما له من إمكانيات كبيرة اقتصادية واجتماعية ودينية وبما حققه من ارتفاع في مستوى المعيشة والخدمات شجعت الهجرة أليه من المدن الصغيرة وريف المحافظة فضلا عن محافظات القطر الأخرى مما أدى إلى زيادة كبيرة ومطردة في عدد السكان تفوق مثيلاتها من الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة . لقد انعكس هذا التطور في السكان على البناء السكني للمحافظة ولمدينة النجف بشكل خاص . فخلال الفترة الأولى والمتمثلة بالمدة (1977– 1987) اتسعت المدينة اتساعا لم يسبق له مثيل باتجاه الشمال على جهتي الطريق العام نجف –كربلاء ، حيث ظهرت مجموعة من الإحياء الحديثة والمتمثلة بإحياء (العروبة ، اليرموك ، صدام ، الرسالة ، النصر ، حي الميلاد) وغيرها من الإحياء السكنية الحديثة والتي تميزت بأنها اكثر انفتاحا من المدينة القديمة وبأنها تقوم على نظام شبكي للشوارع ويغلب على سكان البيوت الجديدة الثراء النسبي مقارنة بالإحياء القديمة بالإضافة إلى ظهور قرية الجريوية* والتي استوطن فيها وعلى نطاق واسع مهاجروا محافظة القادسية .

([1]) هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، مصدر سابق ،جدول رقم (22) ، ص76.

* الجريوية واقعة في منتصف طريق نجف – مناذرة تشكلت وتوسعت من السكان النازحين من محافظة القادسية .

أما الفترة الثانية والممتدة من 1987 –1997 فقد استمرت المحافظة بالتوسع الأفقي بشكل عام في مركز قضاء النجف والذي يعد اكبر تجمع سكاني في المحافظة بشكل خاص ، فظهرت إحياء العدالة ، الفرات ، القدس و إحياء النداء السبعة وبذلك استنفذت جميع المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية في مدينة النجف والظاهرة في المخطط الأساسي لمدينة النجف والمعد لغاية عام (2000 م) وكذلك في هذه الفترة تم تحويل (50 %) من مساحة المناطق الخضراء في الإحياء السكنية الحديثة إلى مناطق سكنية اثر توجيهات رسمية بذلك[1]. أي النمو الأفقي على حساب الفراغات الداخلية والمناطق المفتوحة بها .

وتعد ظاهرة النمو الحضري من ابرز النتائج التي تسببها الهجرة الداخلية والذي نعني به نمو نسبة سكان المراكز الحضرية على حساب الريف وهو احد الاثار الواضحة في محافظة النجف .

وكما هو واضح في الجدول رقم (17) ارتفاع نسبة سكان الحضر في المحافظة والبالغة نسبتهم (67,7 %) عام 1977 من جملة سكان المحافظة بينما بلغت نسبة سكان الريف (32,3 %) ثم ازدادت هذه النسبة عام 1987 حيث بلغت نسبة السكان في المراكز الحضرية (72,7 %) وان غالبية الذين سكنوا المناطق الريفية بلغت نسبتهم(27,3 %) وان هذا الارتفاع في نسبة التحضر في المحافظة ناتج عن هجرة إعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية إلى مراكز ألا قضية في المحافظة سواء كانوا من ريف المحافظة أم من ريف محافظات القطر الأخرى أضف إلى ذلك هجرة السكان من المراكز الحضرية في محافظات القطر نحو مراكزألا قضية في محافظة النجف وان أغلبية هذه الهجرة هي عبارة عن هجرة أسرية وليست فردية ، وقد ارتبط النمو الحضري في المحافظة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مدن محافظة النجف مما دفع العديد من المهاجرين للوفود أليها . بينما يلاحظ انخفاض نسبة السكان الحضر في المحافظة حيث بلغت نسبتهم (70 %) عام

---

[1] عبد الصاحب البغدادي ، الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف ، أطروحة دكتوراه ، (غ.م) ، مركز التخطيط الإقليمي والحضري ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص120-121.

1997 في حين ارتفعت نسبة سكان الريف إلى (30 %) مقارنة بعام 1987 وهــذا يؤكــد بوادر الهجرة المعاكسة في المحافظة و للأسباب الآنفة الذكر.

جدول (17)

التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة النجف بحسب البيئة للمدة (1977-1997)

السنوات	سكان الحضر	التوزيع النسبي	سكان الريف	التوزيع النسبي	مجموع سكان المحافظة
1977	264033	67,7	125647	32,3	389680
1987	429304	72,7	160774	27,3	590078
1997	541918	70	233124	30	775042

المصدر :-

1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعــام 1977 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص23 .

2-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعــام 1987 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص75.

3-هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجــف لعــام 1997 ، مصدر سابق ، جدول رقم (22) ، ص76 .

يلاحظ في الملحق رقم (5) أن نسبة السكان الحضر في محافظة النجف لا تتوزع بالتساوي أو حتى نسبيا بين المراكز الحضرية في المحافظة و إنما ينزح غالبية المهاجرين مباشرة إلى المدينة الكبير أو التي تلتها في الأهمية مما يؤدي إلى خلق المدينة الكبيرة التي تسيطر على شكل التحضر في المحافظة فلا تتناسب حجومها أو معدلات نموها غير العادية بمقارنتها بالتجمعات الحضرية الأخرى في المحافظة [1] .حيث يلاحظ أن مركز قضاء النجف يستحوذ على أعلى نصيب من أجمالي نسبة السكان الحضر في المحافظة والبالغة (70,3 %) لعام 1997 حيث أدت الهجرة المستمرة نحو مركز قضاء النجف إلى ظهور ما يعرف بالمدينة الرئيسة والمتمثلة بمدينة النجف . كذلك يلاحظ وجود فجوه سكانية بينها وبين المدن التي تلتها والمتمثلة بمدينة الكوفة ومدينة المناذرة والتي تبلغ نسبة السكان الحضر فيهما(18,01 % و 4,77 %) على التوالي . وان الجانب الأعظم من نموها إنما يعود إلى التدفق المستمر للمهاجرين من المناطق الريفية والحضرية الأخرى على حد سواء وهذه الأوضاع تلاحظ بوضوح بالوقت الحاضر في القطر وليس في محافظة النجف وحدها . فهي ظاهرة مميزة في المدن الكبرى حيث تزداد فيها عملية نمو السكان بالإضافة إلى الوافدين الجدد من سكان المدينة القدامى، اكثر منها بخلق مراكز جديدة لتجمعات السكان وقد يعود سبب ذلك إلى ارتباط الهجرة الداخلية بالفرص المتاحة في مناطق الجذب بما يتلاءم وطبيعة العنصر المهاجر وعليه فان حجم الهجرة يتناسب طرديا مع حجم الفرص المتاحة .

ويتضح مما تقدم إن المدن لا تجدد سكانها بنفسها ولذلك فهي تعتمد على الهجرة في نمو سكانها خاصة خلال عام 1987 فضلا عن معدلات الزيادة الطبيعية والتي تتميز بالانخفاض بالمدن مقارنه بالريف . وإذا ما أمعنا النظر في توزيع سكان مدينة النجف تتضح لنا حقيقتان الأولى إن قلب المدينة لا يأخذ بالازدياد بفعل الهجرة الداخلية و إنما في التناقص من حيث أعداد السكان على الرغم من إن المدينة آخذه في الزيادة وهذه الخاصية منتشرة في كل مدن العالم . والثانية هي إن النمو السكاني في مدينة النجف يظهر بصورة نطاقات دائرية تحيط بهذا القلب وان هذه النطاقات تأخذ امتدادا ابعد للخارج كلما كان قلب المدينة اقدم عهدا واكبر

---

(1) حيدر كمونة ، معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري ، مصدر سابق ، ص24

حجما . وتشير هذه الظاهرة إلى إن السكان يأخذون في مغادرة قلب المدينة بسبب التزاحم الشديد وظهور أنماط حديثة من المباني ومنافسة استعمالات الأرض الأخرى سواء التجارية منها أم الإدارية أو الصناعية وقد سهل ذلك تحسن طرق النقل والمواصلات مما دفع الإفراد إلى إن يتركوا المدينة إلى أطرافها مما يتسبب في مشكلات الحركة اليومية إلى الداخل[1]

وللهجرة الداخلية أيضا آثار مختلفة في الجانب الديموغرافي من حيث حجم السكان ونموهم الحضري فضلا عن تركيب السكان في منطقتي الأصل والوصول . وبما أن الهجرة الداخلية ساهمت مع عوامل أخرى في التأثير على التركيب النوعي للسكان في محافظة النجف إلا إن هذا التأثير لم يكن قويا لأن سمات الهجرة في محافظة النجف بصورة خاصة والعراق بصورة عامة أنها هجرة عائلية فان الإناث غالبا ما يهاجرن مع الذكور وبالتالي يكون التأثير ضعيفا.

وبما أن حركة الهجرة ليست مجرد تغيرات في حجم السكان من حيث العدد ،وارتباط الحركة المكانية بالمسافة أو المساحة المكانية ولكنها أيضا قضية لها مضامين اجتماعية أخرى فالتغيرات التي تطرأ على نمط الحياة الاجتماعية المألوفة وخاصة بالنسبة للعادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة سوف تؤدي إلى قيام تصادم اجتماعي داخل المجتمع . وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر اكبر أنواع الهجرة تأثيرا في هذا الجانب حيث تعني انتقال المهاجرين من مجتمع ريفي قائم على نظام عشائري ومتشرب بالقيم والعادات الاجتماعية الريفية إلى مجتمع حضري مختلف . وغالبا ما يحل المهاجرون بعاداتهم و أفكارهم ونحلهم الدينية و أراءهم ونوازعهم الشخصية وماضيهم السحيق وآمالهم المجنحة [2] .

وبسبب اختلاف نمط الحياة بين المجتمعين الريفي والحضري ، تظهر أول مشكلة اجتماعية للمهاجر وهي مشكلة التكيف الاجتماعي مع الواقع الحضري الجديد والتكيف المذكور لم يكن أمرا هينا أمام المهاجر ، وذلك أن التحول من نمط الشخص الريفي إلى نمط الشخص الحضري لا يحدث بصورة تدريجية وانه لا يأخذ عادة شكلا واحد لانه قائم على أساس التخلي عن بعض أساليب الحياة الريفية والاحتفاظ ببعضها ، ثم تقبل بعض أساليب الحياة الحضرية . ويساهم بصعوبة التكيف ما اسماه هوفر ب (Home Sick) إي الحنين للمكان

([1])د.عباس فاضل السعدي ،"الهجرة الداخلية تياراتها و انواعها طرق قياسها عواملها و نتائجها"،مصدر سابق،ص183-185.

([2])د.عبد الكريم الباقي،الهجرات وتحركات السكان،مصدر سابق،ص38.

لتدل على حال المهاجرين الذين تلوح عليهم امارات التفكير الدائم في المجتمع الذي كان يعيشون فيه سابقا ولهذا فان الريفي يقوم بالمقارنة بين حياة الريف وحياة الحضر وبالتالي يدخل في صراع اجتماعي مع نفسه والمجتمع الحضري الذي قد يبرز بعض الجوانب السلبية في سلوكه ، هذا على مستوى الفرد المهاجر . إما على مستوى الجماعة فقد تبين انه من خصائص الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق بصورة عامة إنها هجرة عائلية وان بعض اتجاهاتها تحولت إلى تيار اجتماعي وبالتالي غالبا ما يتمركزون هؤلاء في منطقة واحدة وبهذا يكون هؤلاء جماعة شبه مغلقة وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تكيفهم مع المجتمع الحضري وبالتالي تظهر مشكلة تريف المدن في بعض القطاعات الحضرية . وبما أن المهاجرين القادمين من ريف المحافظة إلى المراكز الحضرية أو القادمين من محافظات القطر الأخرى إلى محافظة النجف يتصفون بتمسكهم بالقيم والتقاليد التي كانت تسود بينهم قبل الهجرة إذ يميل المهاجرون القادمون من محافظات معينة أو مناطق ريفية معينة إلى السكن بالقرب من بعضهم البعض مكونين تجمعات سكنية [1] .

وان غالبية المهاجرين القادمين من المناطق المختلفة يعيشون في ضواحي المدن حيث نشأت في أطرافها إحياء فقيرة وذات مستوى ثقافي منخفض فضلا عن كونها بعيدة عن مركز المدينة وذلك من اجل على مساكن و بأسعار منخفضة حيث سبب ارتفاع درجة تزاحم السكان على المساكن إلى تزايد إيجاراتها ونشوء الإحياء الشعبية والبعيدة مثل حي الأنصار و الثورة والشرطة فضلا عن إحياء المكرمة والنصر واليرموك وغيرها من الإحياء الشعبية التي أضفت على المحافظة مظاهر الريف خصوصا في الإحياء السكنية السابقة الذكر والواقعة في أطراف مركز قضاء النجف وسبب ذلك هو أن كثيرا من السكان الوافدين إلى محافظة النجف خاصة خلال مدة الثمانينيات اخذوا يعانون من تلك المشكلة إي مشكلة السكن مما أدى بهم إلى السكن في المدارس أو بعض البنايات التابعة للدولة وان غالبية هؤلاء المهاجرين قد قدموا من المحافظات الجنوبية من القطر فضلا عن محافظة القادسية وكما ذكر سابقا . ويلاحظ وجود

---

(1) د. رياض ابراهيم السعدي ، " الهجرة من الريف الى الحضر في العراق دوافعها وأنماطها واتجاهاتها " ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد العاشر ، 1978 ، ص431 .

مظاهر اجتماعية متشابه بين موطن المهاجر الأصلي والموطن الذي استقروا فيه حيث يلاحظ في هذه الأحياء ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة الخصوبة وكذلك التجانس العشائري وغيرها من المظاهر مقارنة بالأحياء الحضرية الأخرى . وان هذه الهجرة سوف تؤثر على طابع المدينة الثقافي خاصة عندما تكون نسبتهم عالية في مجتمع المدينة مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة تريف المدن المشار أليها آنفا [(1)] . وان ما يواجهه المهاجرون من الريف إلى المدينة هو الوحدة والعزلة حيث يقل شان الأسرة الكبيرة المركبة في الريف وتكون اسر صغيرة وفقدان الأسر التي تحيط بالمهاجر في القرية أو الريف كالعشيرة و الطائفة ، فتحل عند ذلك العلاقات المالية محل العلاقات الودية والشخصية ، كذلك تظهر طبقة اجتماعية مزدوجة تعيش مع ماضيها في الريف و حاضرها في المدينة مما جعل شخصية المهاجر شخصية معقدة تعاني كثيرا من المشكلات وخصوصا الاجتماعية منها [(2)] .

النقل تلعب طرق النقل دورا بارزا في حياة الشعوب نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإذا كانت سائر دول العالم تهتم بتحسين وسائط النقل والمواصلات وذلك بهدف ربط أجزاء المحافظة ببعضها البعض فضلا عن ربطها ببقية محافظات القطر حيث تقوم بتسهيل عمليات نقل المواطنين بين المدن والأحياء و الاقضية فضلا عن إنجاز الأعمال اليومية التي تتصل بالنقل كنقل المحاصيل الزراعية و المواد المصنوعة من المزارع والمعامل إلى جهات التسويق ومن ثم إلى المستهلك ، كما تقوم ومن خلال هذه العمال بتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية بين الريف والمدينة وبين طبقات المجتمع الأخرى ومن خلال ما تحققه من توازن اجتماعي افضل [(3)] .

ومن الآثار التي تتركها حركة السكان المكانية في محافظة النجف هو ما تسببه هذه الحركة من زخم مروري كبير خصوصا أيام الزيارات . وبحكم نمو سكان المحافظة بصورة عامة ومدينة النجف بصورة خاصة وازدياد أهميتها الوظيفية والدينية بالنسبة لسكان القطر والعالم الخارجي لم تعد شوارعها الموجودة كافية لتأدية كل الوظائف المطلوبة منها مما أدى إلى حدوث مشكلة النقل وغالبا ما تتركز هذه المشكلة في وسط المدينة حيث المحلات التجارية

([1])سالم خلف عبد ،المجتمع الريفي، مصدر سابق ،ص251.

([2]) د. احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مصدر سابق ،ص139.

([3])وزارة النقل و المواصلات ،الشركة العامة لأدارة النقل الخاص،"المرشد لخدمات النقل في العراق ،"مصدر سابق،ص17.

والمكاتب والدوائر الحكومية فضلا عن وجود مرقد الأمام علي (عليه السلام) وحيث تلتقي فيه كل الطرق وتصب معظم خطوط النقل مما ترتب على هذا التركز إن أصبحت طرق ووسائل النقل غير قادرة على استيعاب ونقل الأعداد الضخمة من المواطنين في رحلاتهم اليومية وعدم قدرة الشوارع على استيعاب الأعداد الضخمة من السيارات بمعنى تكدس وسائل النقل في شوارع المدينة مما ترتب على ازدياد حوادث المرور وظهور مشكلة تلوث الهواء بالغازات الخارجة من السيارات والضوضاء التي تصدر عن حركة المرور [1] .

مما أدى إلى توجه الدولة نحو الاهتمام بطرق النقل وشق العديد من الشوارع وتنظيم حركة النقل اليومية وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين حيث افتتح كراجين للنقل الخاص من محافظة النجف إلى محافظات القطر الأخرى متمثلة بالكراج الشمالي والكراج الجنوبي فضلا عن كراج النقل الداخلي الذي يقوم بنقل المواطنين بين أحياء مركز قضاء النجف وربط مركز قضاء النجف بالوحدات ألا دارية التابعة لمحافظة النجف مع بعضها البعض فضلا عن ربطها بالنواحي التابعة لها مما سهل الاتصال بينها. فضلا عن توسيع وتطوير الشوارع والساحات والمناطق التجارية المؤدية إلى مرقد الأمام علي (عليه السلام) ويعمل على استقبال وتوديع الأعداد الكبيرة من المسلمين الذين يزورون هذه المدينة من كافة أنحاء العالم الإسلامي والعمل على تسهيل عمليات التنقل وفك الاختناقات التي تحدث نتيجة لزخم الزائرين .

أضف إلى ما تقدم اثر الهجرة الواضح على مستوى الخدمات في مكان الوصول حيث يؤدي التكدس السكاني الكبير إلى الضغط على الخدمات المقدمة في المحافظة سواء كانت خدمات التعليم أو الخدمات الصحية أو الثقافية ، فعلى مستوى خدمات التعليم سبب النمو المتعاظم لسكان محافظة النجف وخصوصا ممن هم في سن الدراسة مشكلة توفير البنايات الحديثة الخاصة بالمدارس على اختلاف أنواعها فعلى الرغم من توفر المقاعد الدراسية لجميع الراغبين في التعليم فهناك نقص في عدد البنايات فالمدارس في بعض المدن تعمل ثلاث فترات يوميا وأدى ذلك إلى فتح وبناء العديد من المدارس الابتدائية والثانوية فضلا عن رياض الأطفال من اجل توفير خدمات التعليم لكافة أبناء المحافظة فمن خلال الجدول رقم (18)

([1]) د. حيدر كمونة ، مصدر سابق ، ص36-37 .

جدول(18)

التوزيع العددي لخدمات التعليم في محافظة النجف للمدة (1977-1997)

السنوات	عدد رياض الأطفال	عدد المدارس الابتدائية	عدد المدارس الثانوية	عدد المدارس المهنية	عدد معاهد المعلمين والمعلمات
1977	10	223	45	3	2
1987	32	273	88	7	2
1997	32	308	116	8	2

المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 1977 ، مصدر سابق ، جدول رقم من (1/11 – 14/11) ، ص205-222 . والمجموعة الإحصائية السنوية 1987 الجداول نفسها ، ص206 -222 والمجموعة الإحصائية السنوية 1997، مصدر سابق ، الجداول نفسها ، ص366-396.

يلاحظ مدى تأثير حركة الهجرة في زيادة خدمات التعليم المقدمة لابناء محافظة النجف فقد ارتفع عدد رياض الأطفال في المحافظة من (10 ، 32، 32) روضة أطفال خلال المدة (1977-1997) فضلا عن زيادة عدد المدارس الابتدائية (223، 273، 308) مدرسة ابتدائية للبنين والبنات خلال المدة نفسها وهذا يعني مدى التطور الكبير الذي أحدثته حركة الهجرة على مستوى خدمات التعليم المقدمة في محافظة النجف حيث سببت حركة الهجرة الداخلة إلى المحافظة توسع كبير في خدمات التعليم خصوصا بالنسبة لمدارس التعليم الابتدائي والثانوي بينما تميزت مدارس التعليم المهني ومعاهد المعلمين والمعلمات بتطور طفيف خلال فترة الدراسة والبالغ عددها (3،7،8) مدرسة مهنية و (2) معهد أعداد المعلمين والمعلمات في محافظة النجف خلال المدة (1977-1987) وتتركز هذه الخدمات في المراكز الحضرية من المحافظة . بينما عانى منها الريف من عدم وجودها أو قلتها ،

ومازال التوسع مستمر في مجال خدمات التعليم في محافظة النجف بفعل استمرار المحافظة كونها جاذبة للسكان لاعداد كبيرة من المهاجرين والذي يؤدي إلى الضغط على مستوى خدمات التعليم في المحافظة .

إما بالنسبة للخدمات الصحية فهي الأخرى عانت من تدهور فلم تعد العيادات الصحية والمستشفيات قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين فالذين يفدون من الأرياف يكونون بحاجة إلى رعاية صحية مكثفة بسبب افتقارهم الطويل لها . حيث أن هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى المحافظة بدون تخطيط سابق أو استعداد يجعل المهاجرين يزاحمون سكان المحافظة الأصليين على الخدمات الصحية المقدمة لذلك سينخفض نصيب الفرد من هذه الخدمات .

و أخيرا يعد تفاقم المشكلات الاجتماعية والنفسية للسكان المهاجرين وتزايد حوادث الأجرام ونسب الجريمة إحدى الآثار الاجتماعية المهمة في منطقة الوصول وذلك ناتج عن انعكاس للأوضاع المختلفة والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الكثير من المهاجرين فالعزلة وضعف الروابط الاجتماعية والفردية التي تميز حياة المدينة لا يستطيع المهاجر من الريف تقبلها وتحملها مما يضطره إلى القبول بالأمر الواقع وتعد هذه الأوضاع مصادر للضغط النفسي الذي يعيشه هؤلاء المهاجرون .حيث إن كثيرا من المهاجرين وكما ذكر سابقا غير معدين لأنواع العمل الصالحة والمتاحة في الأنشطة الاقتصادية الحضرية مما يؤدي

إلى قيامهم بأنواع من الأعمال التي لا تحتاج إلى كفاءة فنية وبالتالي فان أجورهم تكون منخفضة مما يترتب عليه من انخفاض في المستوى المعيشي في أماكن أقامتهم الجديد يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية في بيئاتهم الاجتماعية الجديدة من انتشار للجريمة إلى انتشار الأمراض الجسمية والبيئية [1] .حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الجريمة في مناطق الوصول حيث أن كثيرا من المهاجرين لا يجدون عملا يكسبون منه العيش إن يعملون في مهن لا تتناسب مع طبيعتهم فيفقدون الآمن و الآمان ويشعرون بأنهم غرباء عن الناس وعن المجتمع ويكون طابعهم عدم التكيف مما يجعل المناطق المستقبلة تتعرض عادة إلى ارتفاع نسبة الجريمة كالقتل أو السرقة و السلب وغيرها فضلا عن جنوح الأحداث [2] .

---

(1) د. حيدر كمونة ، مصدر سابق ، ص42.

(2) سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، مصدر سابق ، ص150 .

الخاتمة